إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 546 - عدد أيار/مايو 2026
www.uabonline.org

الحرب تُعيد رسم التجارة العالمية وسلاسل التوريد في قلب التحوّلات

لقاءات إتحاد المصارف العربية مع قيادات القطاع المصرفي الليبي: تعاون وثيق وخطط مستقبلية واعدة

- إدارة المخاطر المؤسسية ركيزة أساسية لتعزيز المتانة المالية
- التكنولوجيا المالية تقود التحوّل المالي العالمي

QNB

نُشكل الحاضر والمستقبل.

Shaping today and tomorrow.

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

إدارة المخاطر... من الرقابة إلى الإستشراف 7

موضوع الغلاف

متطلّبات بازل 3 و4 شكلت تحوّلاً نوعياً في منهجية إدارة المخاطر المصرفية 8

إدارة المخاطر المؤسسية من الركائز الأساسية لتعزيز المتانة المالية ودعم القدرة على إتخاذ قرارات 11

الأصول الإفتراضية أصبحت جزءاً متنامياً من التحوّلات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي العالمي 14

آثار الحرب على طرق التجارة العالمية والإستراتيجيات لسلسلة توريد عالمية مرنة 18

الأبحاث والدراسات

الآثار والخسائر العالمية لحرب أميركا وإيران وإستراتيجيات التحوُّط من المخاطر 46

القطاع المالي العالمي في مرحلة تحوُّل تاريخية تقودها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي 55

شركات التمويل المتخصّص ودورها المتصاعد في النظام المالي الحديث 58

مـــقـــالات

البروفسور فؤاد زمكحل: هل دخل لبنان مرحلة الشحّ النقدي؟ 62

الدكتور محمود محيي الدين: يتوقع السيناريو الأسوأ في ظل التوترات 63

فادي خلف: الإستقرار لا يُشترى بإستنزاف الإحتياط بالعملات الأجنبية للمودعين 64

الدكتور جهاد أزعور: الإقتصاد السعودي الأقل تأثراً في الخليج بحرب إيران 65

منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة.. بنية سيادية للإقتصاد الرقمي وفرص إستثمارية نوعية 66

تـقـرير

الصِّرافة في اليمن التَّاريخ العريق... والحاضر المُنفلت 68

مـؤتـمـرات

المؤتمر العربي للشمول المالي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة 27

بنك قناة السويس يدعم الشمول المالي في المؤتمر العربي الأول 44

رامي طه: الشمول المالي يحقق النمو المستدام والإستقرار الاقتصادي والاجتماعي 45

نشاط الإتحاد

لقاءات إتحاد المصارف العربية مع قيادات القطاع المصرفي الليبي: تعاون وثيق وخطط مستقبلية واعدة 76

الأمين العام د. وسام فتوح ناقش التعاون المشترك مع: «مصرف الجمهورية»، «الخليج الأول»، «الليبي الخارجي»، «الإسلامي الليبي» و«النوران» 78

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

نشاط الإتحاد

موضوع الغلاف

الدراسات والأبحاث

أخبار إقتصادية

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتعاون مع المجلس القومي للمرأة 83

لبنان يعيد فتح ملف الإصلاح المصرفي 84

تأكيد تعيين وارش عضواً في «المركزي الأميركي» 85

أخبار مصرفية

البنوك مع شركات التمويل في مصر «المركزي المصري» يشدّد ضوابط تعامل 86

القطاع المالي السعودي توسُّع منضبط في إدارة المخاطر 87

الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني تقرّ توزيع 50 مليون دينار أرباحاً نقدية على المساهمين 89

بنك الإمارات دبي الوطني يُحقق دخلاً إجمالياً قياسياً بلغ 14.4 مليار درهم 91

بنوك الإمارات تعزّز وجودها في آسيا عبر بوابة هونغ كونغ 91

8 ملايين دينار صافي أرباح بنك الكويت الدولي 93

مجموعة QNB تطلق خدمات قبول بطاقات الدفع الدولية في سوريا 95

276 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي 96

البنك الأهلي المصري يجدد التعاون مع مستشفى نيل الأمل 97

بنك القاهرة يطرح شهادة 3 سنوات بفائدة مرتفعة 99

بنك مصر يطرح شهادة «يوماتي» بعائد متغيّر يصل إلى 19 % سنوياً 100

مصرف الجمهورية – ليبيا: تمديد ساعات العمل لتسليم مخصّصات النقد الأجنبي 101

إعلان: مصرف التجارة والتنمية في ليبيا 101

الإمارات الإسلامي يحقق ارتفاعاً في الأرباح التشغيلية بنسبة 7 % 102

محمد العبار يكشف عن صندوق إستثماري بـ18 مليار دولار في سوريا 103

المركز المالي الكويتي (المركز): عبداللطيف النصف نائباً للرئيس التنفيذي 103

مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار يُساهم فعّاليات أسبوع الشمول المالي 104

الرئيس التنفيذي للمصرف الأول للتمويل الأصغر السوري: المصرف يعمل حالياً على

نمو قوي لـ «بنك قناة السويس» تحت قيادة عاكف المغربي 105

الرئيس التنفيذي للتمويل الأصغر السوري 106

مقالات

الدراسات والأبحاث

أخبار مصرفية

NBE
الأهلي
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

إدارة المخاطر...
من الرقابة إلى الإستشراف

د. وسام فتوح
الأمين العام لاتحاد المصارف العربية

لا شك في أن ثمّة تحوُّلاً جذرياً في مفهوم إدارة المخاطر، من كونها مجرّد أداة رقابية تقليدية إلى ثقافة مؤسسية شاملة، وعنصر إستراتيجي إستشرافي لحماية إستدامة المؤسسات المصرفية.

والحق أن إدارة المخاطر (2025–2026)، لم تعد مجرّد وظيفة داعمة، بل تحوّلت إلى ثقافة مؤسسية شاملة، تهدف إلى إستشراف المخاطر المستقبلية لمواجهة التحدّيات المتزايدة. كما تُعتبر إدارات المخاطر اليوم حجر الزاوية في إستدامة المؤسسات المصرفية، وعنصراً جوهرياً في صنع القرار الإستراتيجي.

فالتحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية في طور التفاقم نظراً إلى التطورات المتسارعة، من هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في ظل التغييرات الجذرية للإقتصاد العالمي، وتنامي المخاطر الجيوسياسية والضغوط الإقتصادية.

في هذا السياق، يُركّز إتحاد المصارف العربية على البرامج التنفيذية المتقدّمة لتعزيز تطبيقات بازل (Basel) والإمتثال، لمواكبة التطورات الرقابية الدولية. كما يسعى الإتحاد إلى تعزيز التواصل مع السلطات الرقابية، بما فيها الأميركية، لمكافحة غسل الأموال ومحاربة الفساد. فالتحوّل من «الرقابة» (نظرة رجعية لما حدث) إلى «الإستشراف» (نظرة مستقبلية لما قد يحدث) هو المحرّك الأساسي لعمل المصارف العربية حالياً لضمان سلامة أصولها وإستمراريتها في بيئة مليئة بالمخاطر.

إن الأحداث الجيوسياسية المتسارعة تؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعة المخاطر المصرفية، حيث لا تُعد المخاطر التقليدية مثل مخاطر الإئتمان أو السيولة وحدها كافية لتقييم صحّة المؤسسات المالية. فالتوترات الإقليمية، والنزاعات المسلحة، والتقلُّبات في أسواق الطاقة والعملات، تعمل على إحداث صدمات مفاجئة تؤثر على أصول المصارف، وتغيّر ملفات المخاطر، وقد تُجبِر المصارف إلى إعادة تقييم السياسات الإئتمانية، وإعادة هيكلة محافظها الإستثمارية لتتماشى مع المتغيّرات الجديدة.

وفي منطقتنا العربية، تتفاقم التحدّيات نتيجة تعدُّد أماكن النزاعات، والتي تنعكس بشكل مباشر على الأسواق المالية، وتراجع النشاط الإقتصادي في عدد من الدول، وحركة التجارة، وثقة المستثمرين. كلّ هذه الظروف تفرض على المصارف العربية تعزيز مرونتها في مواجهة الصدمات وإعادة تقييم إستراتيجياتها.

ورغم أنّنا نشهد اليوم تحوّلات عالمية مهمّة في قطاع الطاقة، حيث يتّجه العالم تدريجياً نحو تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الإعتماد على الطاقة المتجددة، في إطار التحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر، إلاّ أن هذا التحوُّل لا يلغي الأهمية الإستراتيجية للنفط والغاز، بل يعيد تشكيل أدوارهما ضمن مزيج الطاقة العالمي. علماً أنه يُتوقع أن تبقى أسعار النفط عرضة لتقلُّبات حادّة، نتيجة التوترات الجيوسياسية، وسياسات الإنتاج، والتغيُّرات في الطلب العالمي.

أما في ما يتعلق بالملاذات الآمنة، فإن المشهد الحالي يعكس حالة من التوازن النسبي بين الدولار والذهب. فالدولار لا يزال يحتفظ بمكانته كعملة إحتياط عالمية، مدعوماً بقوة الإقتصاد الأميركي وعمق الأسواق المالية، في حين يشهد الذهب إقبالاً متزايداً في فترات عدم اليقين، بإعتباره مخزناً للقيمة وأداة للتحوُّط ضد التضخُّم والتقلُّبات، وتالياً فإن التوجُّه العام يشير إلى تنويع المحافظ الإستثمارية بين هذين الأصلين، بدلاً من الإعتماد على أحدهما فقط.

في المحصّلة، إن التحديّات التي نواجهها راهناً، رغم صعوبتها، تشكل في الوقت ذاته فرصة لإعادة بناء نماذج عمل أكثر صلابة وإستدامة في القطاع المصرفي العربي. علماً أن الإستثمار في الكفاءات البشرية، وتعزيز المعرفة، وتبادل الخبرات، هو السبيل الأمثل لمواكبة هذه التحوُّلات.

تساهم في ترسيخ قواعد أكثر حزماً لكفاية رأس المال والسيولة وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية والإقتصادية

متطلّبات بازل 3 و4 شكلت تحوُّلاً نوعياً في منهجية إدارة المخاطر المصرفية

تشهد الصناعة المصرفية العالمية تحوُّلات متسارعة في الأطر الرقابية والتنظيمية، في ظل تزايد تعقيد المخاطر المالية وتداخلها مع المتغيّرات الإقتصادية والجيوسياسية. وفي هذا السياق، برزت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ الثمانينات من القرن الماضي كمرجعية دولية أساسية تهدف إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي والحدّ من المخاطر النظامية. وقد جاءت حزمة إصلاحات بازل 3، التي تم تطويرها عقب الأزمة المالية العالمية، لتُعيد صياغة مفاهيم كفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر، قبل أن يتم إستكمالها بتعديلات بازل 4 المرتقبة والتي ركّزت على تعزيز دقة قياس المخاطر والحدّ من التباينات في النماذج الداخلية للمصارف. وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة في المنطقة العربية، حيث تعمل المصارف في بيئة تتسم بإرتفاع مستويات عدم اليقين، نتيجة التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط وتسارع التحوُّل الرقمي، ما يفرض تحدّيات متزايدة على أنظمة إدارة المخاطر ويستدعي مواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

تطوُّر إطار بازل وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية

شكلت إتفاقيات بازل تطوّراً نوعياً في منهجية إدارة المخاطر المصرفية، حيث إنتقلت من التركيز على الحد الأدنى لرأس المال في بازل 1، إلى إعتماد مقاربات أكثر حساسية للمخاطر في بازل 2، وصولاً إلى إطار أكثر شمولية في بازل 3. وقد ركّزت هذه الأخيرة على تعزيز جودة رأس المال، لا سيما من خلال رفع نسبة رأس المال الأساسي، وفرض هوامش إحترازية إضافية، بما في ذلك هامش الحفظ الرأسمالي والهامش المعاكس للدورات الإقتصادية، بما يُساهم في إمتصاص الصدمات المالية.

كما أدخلت بازل 3 متطلّبات صارمة للسيولة، تمثلت في نسبة تغطية السيولة (LCR)، التي تهدف إلى ضمان قدرة المصارف على مواجهة الضغوط قصيرة الأجل، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، التي تعزّز إستقرار هيكل التمويل على المديين المتوسط والطويل. كذلك، تم إعتماد نسبة الرافعة المالية كأداة مكملة للحدّ من التوسُّع المفرط في الميزانيات العمومية. ومع تطوُّر المخاطر وتعقيدها، جاءت تعديلات بازل 4 لتُعالج أوجُه القصور في النماذج الداخلية المستخدمة لقياس المخاطر، حيث تم

إدخال مفهوم الحد الأدنى للأصول المرجحة بالمخاطر (Output Floor)، بما يقلّص الفجوة بين النماذج الداخلية والمعايير القياسية. كما تم تعزيز منهجيات قياس مخاطر السوق والتشغيل، بما يعكس بشكل أدق المخاطر الفعلية التي تواجهها المصارف.

وعليه، فقد أصبحت إدارة المخاطر المصرفية أكثر تكاملاً، حيث لم تعد تقتصر على مخاطر الإئتمان، بل إمتدت لتشمل مخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى المخاطر الناشئة، مثل المخاطر السيبرانية ومخاطر الامتثال، ما يستدعي تطوير أنظمة حوكمة متقدمة، وتعزيز دور مجالس الإدارة في الإشراف على إطار المخاطر المؤسسي.

التحدّيات التطبيقية لإدارة المخاطر في المصارف العربية

رغم التقدُّم الملحوظ الذي أحرزته المصارف العربية في تبنّي معايير بازل، إلاّ أن التطبيق الفعلي يُواجه مجموعة من التحدّيات الهيكلية والتشغيلية. ويأتي في مقدّمة هذه التحدّيات إرتفاع كلفة الإمتثال، حيث تتطلّب متطلّبات رأس المال والسيولة مستويات أعلى من الإحتياطات، ما قد يضغط على هوامش الربحية ويحدّ من القدرة على التوسُّع الإئتماني، خصوصاً في الإقتصادات الناشئة. كما تعاني بعض المصارف من محدودية البيانات التاريخية اللازمة لتطوير نماذج متقدّمة لقياس المخاطر، فضلاً عن التباين في مستوى البنية التحتية الرقمية، الأمر الذي يحد من فعالية تطبيق المقاربات المتقدمة المنصوص عليها في بازل 4.

ويُضاف إلى ذلك التحدّيات المرتبطة بالبيئة التشغيلية، حيث تؤثر التوترات الجيوسياسية في المنطقة على مستويات السيولة وتدفقات رؤوس الأموال، كما تزيد من مخاطر الإئتمان نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي في بعض الدول.

وفي موازاة ذلك، تبرز المخاطر الناشئة كعامل ضاغط إضافي، لا سيما في ظل تسارع التحوُّل الرقمي وإعتماد المصارف على التكنولوجيا المالية، ما يزيد من التعرُّض للمخاطر السيبرانية، ويُعقّد من متطلّبات الإمتثال التنظيمي، خصوصاً في ظل تشدُّد المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتُظهر المقارنة الإقليمية أن المصارف الخليجية تحديداً تتمتع بقدرة أعلى على الإمتثال لمتطلّبات بازل، نتيجة متانة قواعدها الرأسمالية وتطوُّر بنيتها التحتية، في حين قد تواجه بعض المصارف في الدول الأخرى تحديات أكبر، ترتبط بالظروف الإقتصادية والمالية المحلية، ما يخلق تبايناً في مستويات الجاهزية والامتثال عبر المنطقة.

إنعكاسات متطلبات بازل على الأداء المالي للمصارف

أدّت متطلّبات بازل 3 و4 إلى إحداث تحوُّلات جوهرية في هيكل الأداء المالي للمصارف، حيث أسهمت في تعزيز متانة القواعد الرأسمالية وتحسين مؤشرات السيولة، إلاّ أنها في المقابل فرضت ضغوطاً مباشرة على الربحية وكفاءة توظيف الموارد، إذ أدت زيادة متطلّبات رأس المال، ولا سيما رأس المال الأساسي عالي الجودة (CET1)، إلى رفع تكلفة التمويل، ما دفع المصارف إلى إعادة هيكلة محافظها الائتمانية باتجاه أصول أقل مخاطرة، وإن كانت أقل عائداً. كما إنعكست متطلّبات السيولة، خصوصاً نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، على سلوك المصارف في إدارة موجوداتها ومطلوباتها، حيث زاد الإعتماد على الأصول السائلة منخفضة العائد، مثل السندات الحكومية، ما ساهم في تقليص هوامش الفائدة الصافية. وفي هذا السياق، تشير تحليلات بنك التسويات الدولية إلى أن تطبيق معايير بازل أدّى إلى تحسُّن واضح في قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات، لكنه في الوقت نفسه قلّص من معدّلات العائد على حقوق الملكية في عدد من الأنظمة المصرفية.

من جهة أخرى، دفعت هذه المتطلّبات المصارف إلى تعزيز كفاءة إدارة رأس المال من خلال تحسين نماذج التسعير المرتبطة بالمخاطر، وإعادة توجيه التمويل نحو القطاعات ذات الجدارة الإئتمانية المرتفعة، ما إنعكس إيجاباً على جودة الأصول وخفض نسب الديون غير العاملة. وعليه، يُمكن القول إن تأثير بازل كان مزدوجاً، إذ عزّز الإستقرار المالي على حساب جزء من الديناميكية الربحية، لا سيما في الأسواق الناشئة.

دور التكنولوجيا المالية والتحوُّل الرقمي في تعزيز إدارة المخاطر

في ظل التحدّيات المتزايدة المرتبطة بتطبيق متطلبات بازل، برزت التكنولوجيا المالية كأداة محورية في تطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية، حيث ساهمت في تحسين دقة القياس وتسريع عمليات الرصد وتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر. وقد أدّى إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات الضخمة إلى إحداث نقلة نوعية في إدارة مخاطر الإئتمان، من خلال بناء نماذج أكثر تقدماً لتقييم الجدارة الائتمانية، خاصة في القطاعات غير المخدومة مصرفياً.

كما ساهم التحوُّل الرقمي في تعزيز قدرات المصارف على إدارة مخاطر السيولة من خلال المراقبة اللحظية للتدفقات النقدية،

إضافة إلى تحسين إدارة مخاطر السوق عبر إستخدام أنظمة تحليل متقدمة قادرة على محاكاة السيناريوهات المختلفة. وفي المقابل، أدّى هذا التحوُّل إلى بروز نوع جديد من المخاطر، يتمثل في المخاطر السيبرانية، التي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً لإستقرار الأنظمة المصرفية، ما دفع الجهات الرقابية إلى تشديد متطلبات الحوكمة الرقمية وأمن المعلومات.

وفي هذا الإطار، تعمل المصارف العربية بشكل متزايد على الإستثمار في البنية التحتية الرقمية، إلاّ أن وتيرة هذا التحوُّل لا تزال متفاوتة بين الدول، ما يعكس إختلاف مستويات الجاهزية التكنولوجية، ويؤثر بدوره على فعّالية تطبيق متطلبات بازل، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية.

وفي ضوء التحدّيات الراهنة، تبرز الحاجة إلى تطوير نماذج إدارة المخاطر في المصارف العربية بما يتجاوز الإمتثال التقليدي لمتطلّبات بازل، نحو تبنّي مقاربات أكثر شمولية وإستباقية. ويتطلب ذلك تعزيز التكامل بين إدارة المخاطر والإستراتيجية المؤسسية، بحيث تصبح إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من عملية إتخاذ القرار، وليس مجرّد وظيفة رقابية. كما تبرز أهمية الإستثمار في رأس المال البشري، من خلال تطوير الكفاءات المتخصّصة في مجالات تحليل المخاطر والنمذجة المالية، إلى جانب تعزيز إستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي، لتحسين دقة التنبؤ بالمخاطر وتقليل الإعتماد على النماذج التقليدية.

ومن ناحية أخرى، يتعيّن على المصارف العربية تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، بما يساهم في توحيد المعايير ورفع مستوى الجاهزية، خصوصاً في ظل التحدّيات المشتركة التي تواجهها المنطقة. كما يُعد تطوير الأطر التنظيمية المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الإقتصادية لكل دولة، عاملاً أساسياً في تحقيق التوازن بين الإستقرار المالي ودعم النمو الإقتصادي.

وعليه، فإن مستقبل إدارة المخاطر في المصارف العربية سيعتمد بشكل كبير على قدرتها على التكيُّف مع المتغيّرات المتسارعة، من خلال تبنّي نماذج مرنة ومتكاملة، قادرة على إستيعاب المخاطر التقليدية والناشئة، بما يعزّز من متانة القطاع المصرفي ويدعم دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

متطلبات بازل 3 و4

في المحصّلة، يتبيّن أن متطلّبات بازل 3 و4 شكّلت تحوُّلاً نوعياً في منهجية إدارة المخاطر المصرفية، حيث أسهمت في ترسيخ قواعد أكثر حزماً لكفاية رأس المال والسيولة، وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية والإقتصادية. وقد إنعكس ذلك إيجاباً على إستقرار القطاع المصرفي العالمي، ورفع مستوى

الثقة بالأنظمة المالية، لا سيما في أعقاب الأزمات المتلاحقة التي كشفت عن هشاشة بعض النماذج التقليدية لإدارة المخاطر.

وضمن السياق العربي، أظهرت المصارف قدرة ملحوظة على التكيّف مع هذه المتطلّبات، مدعومة بمستويات جيدة من الرسملة والسيولة، إلاّ أن هذا الإمتثال لا يخلو من تحدّيات، أبرزها ارتفاع كلفة التطبيق، وتفاوت الجاهزية المؤسسية والتكنولوجية بين الدول، فضلاً عن تأثيرات البيئة الإقليمية غير المستقرة. كما أن تنامي المخاطر الناشئة، ولا سيما السيبرانية، يفرض على المصارف إعادة النظر في أطر إدارة المخاطر بما يتجاوز النماذج التقليدية. وعليه، فإن المرحلة المقبلة تتطلّب إنتقالاً من الإمتثال الشكلي إلى الإمتثال الذكي والديناميكي، القائم على دمج إدارة المخاطر في صلب الإستراتيجية المصرفية، والإستثمار في التكنولوجيا المتقدّمة، وتعزيز القدرات التحليلية والبشرية. كما تبرز أهمية تبني مقاربات استباقية قادرة على إستشراف المخاطر قبل وقوعها، بدلاً من الإكتفاء بإدارتها بعد تحقُّقها.

في الخلاصة، إن نجاح المصارف العربية في مواكبة متطلّبات بازل لن يُقاس فقط بمدى الإلتزام التنظيمي، بل بقدرتها على تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الإستقرار المالي والحفاظ على ديناميكية النمو والربحية، في بيئة تتّسم بتسارع التغيُّرات وتزايد تعقيد المخاطر.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

إدارة المخاطر المؤسسية من الركائز الأساسية لتعزيز المتانة المالية ودعم القدرة على إتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر كفاءة

تنشط المؤسسات المالية والمصرفية بيئة عمل متسارعة ومعقّدة نتيجة تصاعد المخاطر الإقتصادية والمالية والجيوسياسية والتكنولوجية، مما أدى إلى تحوّل إدارة المخاطر من وظيفة رقابية تقليدية إلى عنصر أساسي في دعم القرار الإستراتيجي وتعزيز إستدامة الأعمال. فالتقلّبات الحادة في الأسواق العالمية وإرتفاع أسعار الفائدة وتزايد الهجمات السيبرانية وتسارع التحوّل الرقمي، جميعُها فرضت على المؤسسات اعتماد نماذج أكثر شمولية ومرونة لإدارة المخاطر. وبحسب المنتدى الإقتصادي العالمي، تُعد المخاطر السيبرانية والتوترات الجيوسياسية وتعطّل سلاسل الإمداد من أبرز التحدّيات التي تواجه المؤسسات عالمياً، فيما تشير تقديرات Cybersecurity Ventures إلى أن كلفة الجرائم السيبرانية قد تتجاوز 10.5 تريليون دولار سنوياً في حلول السنوات المقبلة، ما يعكس أهمية بناء أنظمة متطوّرة لإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.

وفي القطاع المصرفي، أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية من الركائز الأساسية لتعزيز المتانة المالية ودعم القدرة على إتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر كفاءة، من خلال توفير رؤية شاملة للمخاطر والفرص وتحسين تخصيص الموارد ورفع جاهزية المؤسسات لمواجهة الأزمات والصدمات المختلفة.

تطوُّر مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية

تُعرف إدارة المخاطر المؤسسية (Entreprise Risk Managment) بأنها إطار إداري متكامل يهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، وقياسها ومراقبتها وإدارتها بصورة شمولية، بما يُساهم في الحدّ من الخسائر وتعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ويختلف هذا المفهوم عن إدارة المخاطر التقليدية التي كانت تعتمد على معالجة كل نوع من المخاطر بشكل منفصل، إذ تقوم إدارة المخاطر المؤسسية على رؤية موحّدة ومتكاملة تربط بين مختلف أنواع المخاطر المالية والتشغيلية والتكنولوجية والقانونية والجيوسياسية ضمن إطار مؤسسي شامل. وقد شهد مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية تطوراً ملحوظاً بعد الأزمات المالية العالمية، خصوصاً الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث أدركت المؤسسات المالية والرقابية أن إدارة المخاطر التقليدية لم تعد كافية لمواجهة الترابط المتزايد بين الأسواق والمخاطر. ومن هنا، برزت الحاجة إلى تطوير أنظمة أكثر شمولية تعتمد على الحوكمة الرشيدة، والإنذار المبكر، وإختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات المستقبلية.

وفي هذا السياق، ساهمت الأطر والمعايير الدولية، وفي مقدّمها إطار COSO ومعيار ISO 31000، في ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وضع مبادئ واضحة لتحديد المخاطر وتقييمها وربطها بعملية اتخاذ القرار الإستراتيجي. كما أصبحت إدارات المخاطر ومجالس الإدارة تؤدي دوراً أكثر أهمية في تحديد مستويات تقبل المخاطر وتعزيز ثقافة المخاطر داخل المؤسسات، خصوصاً في القطاع المصرفي الذي يُعد من أكثر القطاعات تعرُّضاً للصدمات المالية والتشغيلية والسيبرانية.

أنواع المخاطر المؤسسية وتأثيرها على المؤسسات المالية

تواجه المؤسسات المالية والمصرفية مجموعة واسعة من المخاطر المتشابكة التي قد تؤثر بصورة مباشرة على إستقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وتأتي المخاطر الإئتمانية في مقدمة هذه المخاطر، نظراً إلى إرتباطها بإمكانية تعثُّر العملاء عن سداد إلتزاماتهم، خصوصاً في فترات التباطؤ الإقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة. كما تُعدُّ مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تنشأ نتيجة التقلُّبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسواق الأسهم والطاقة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة في المحافظ والإستثمارات.

كذلك، تواجه المؤسسات مخاطر السيولة المرتبطة بعدم القدرة على تلبية الإلتزامات المالية عند إستحقاقها، إلى جانب المخاطر التشغيلية الناتجة عن ضعف الأنظمة الداخلية أو الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية. وفي ظل التحوُّل الرقمي المتسارع، برزت المخاطر السيبرانية كواحدة من أخطر التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية، خصوصاً مع تصاعد الهجمات الإلكترونية وإستهداف البنى التحتية الرقمية والبيانات الحساسة.

من جهة أخرى، ازدادت أهمية مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة التشدُّد التنظيمي العالمي وتزايد متطلّبات الرقابة والحوكمة، في حين أصبحت المخاطر الجيوسياسية عاملاً مؤثراً في بيئة الأعمال المصرفية، خصوصاً في ظل النزاعات الإقليمية وإضطرابات التجارة العالمية وأسواق الطاقة. كما تمثل مخاطر السمعة تحدياً بالغ الحساسية للمؤسسات المالية، إذ يُمكن لأي أزمة تشغيلية أو قانونية أو سيبرانية أن تؤدي إلى تراجع ثقة العملاء والمستثمرين بشكل كبير.

وفي ضوء هذا التشابك بين المخاطر، أصبحت الحاجة ملحّة لاعتماد إدارة مخاطر مؤسسية متكاملة تتيح للمؤسسات القدرة على رصد المخاطر وتحليل تأثيراتها وإتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة الأزمات والمتغيّرات العالمية.

رسم بياني 1: العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وصناعة القرار الإستراتيجي

دور إدارة المخاطر المؤسسية في دعم القرار الإستراتيجي

أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية تمثل أداة رئيسية في دعم عملية إتخاذ القرار الإستراتيجي داخل المؤسسات المالية والمصرفية، من خلال توفير رؤية شاملة للمخاطر المحتملة والفرص المتاحة، بما يساعد الإدارات العليا ومجالس الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. فبدلاً من الاقتصار على التعامل مع المخاطر بعد وقوعها، تقوم إدارة المخاطر المؤسسية على نهج استباقي يعتمد على تحليل السيناريوهات المستقبلية وإختبارات الضغط والإنذار المبكر لتقدير تأثير الأزمات والمتغيّرات الإقتصادية والمالية المختلفة.

وتساهم إدارة المخاطر المؤسسية في تحسين عملية تخصيص الموارد ورأس المال، وتعزيز القدرة على تحقيق التوازن بين

العائد والمخاطر، مما ينعكس إيجاباً على إستدامة الأعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات، كما تساعد في دعم قرارات التوسُّع والإستثمار والتحوُّل الرقمي، من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بالأسواق والعمليات والتكنولوجيا والإمتثال، بما يحد من إحتمالات الخسائر غير المتوقعة.

وفي القطاع المصرفي، تلعب إدارة المخاطر المؤسسية دوراً محورياً في تعزيز المتانة المالية والقدرة على مواجهة الصدمات، خصوصاً في ظل التقلّبات الإقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية وتصاعد الهجمات السيبرانية. كما ساهمت التقنيات الحديثة، وفي مقدّمها الذكاء الإصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، في تطوير قدرات المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر وتحسين سرعة ودقة القرارات الإستراتيجية، ما عزّز من أهمية إدارة المخاطر بإعتبارها جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة والإدارة الحديثة.

التحدّيات والإتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر المؤسسية

رغم التطوُّر الكبير الذي شهدته إدارة المخاطر المؤسسية خلال السنوات الأخيرة، إلاّ أن المؤسسات المالية والمصرفية لا تزال تواجه العديد من التحدّيات المرتبطة بتطبيقها بفعّالية، وفي مقدّمها تسارع وتيرة المخاطر العالمية وتعقيدها، وصعوبة التنبؤ بالأزمات الجيوسياسية والإقتصادية والتكنولوجية. كما تعاني العديد من المؤسسات من ضعف ثقافة المخاطر وعدم التكامل الكافي بين إدارات المخاطر والإدارات التنفيذية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بجودة البيانات وكلفة الأنظمة التكنولوجية المتطوّرة.

في المقابل، تشهد إدارة المخاطر المؤسسية تحوّلات متسارعة مدفوعة بالتطور التكنولوجي والإعتماد المتزايد على الذكاء الإصطناعي والتحليلات التنبُّئية، حيث أصبحت المؤسسات تعتمد بصورة أكبر على البيانات الضخمة ونماذج التحليل الذكي لرصد المخاطر وتوقعها بصورة أكثر دقة وسرعة. كما برزت المخاطر السيبرانية والمخاطر المناخية ومخاطر التحوُّل الرقمي كعناصر أساسية ضمن أطر إدارة المخاطر الحديثة، إلى جانب تزايد الاهتمام بالحوكمة والاستدامة ومعايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

وفي ظل هذه المتغيّرات، أصبح نجاح المؤسسات المالية لا يرتبط فقط بقدرتها على تحقيق الأرباح، بل أيضاً بمدى قدرتها على بناء منظومة متطورة ومرنة لإدارة المخاطر المؤسسية،

قادرة على دعم القرار الإستراتيجي وتعزيز الإستقرار والإستدامة في بيئة عالمية تتسم بإرتفاع مستويات عدم اليقين وتشابك المخاطر.

إدارة المخاطر وصنع القرار

في المحصّلة، في ظل التحوّلات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وتصاعد المخاطر العالمية، أصبحت إدارة المخاطر المؤسسية تمثل إحدى الركائز الأساسية لضمان إستدامة المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات والصدمات المختلفة. فلم تعد إدارة المخاطر تقتصر على الحد من الخسائر أو الإلتزام بالمتطلبات الرقابية، بل تحوّلت إلى عنصر إستراتيجي يساهم بصورة مباشرة في دعم صناعة القرار وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي. كما أظهرت التطورات العالمية الحديثة، بما في ذلك الأزمات المالية والتوترات الجيوسياسية والهجمات السيبرانية، أهمية تبنّي أطر متكاملة ومرنة لإدارة المخاطر تعتمد على التحليل الإستباقي والحوكمة الفعّالة والتكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الإطار، باتت المؤسسات الأكثر قدرة على دمج إدارة المخاطر ضمن إستراتيجياتها المؤسسية هي الأكثر قدرة على تحقيق الإستقرار وتعزيز تنافسيتها واستدامة أعمالها في بيئة عالمية تتسم بتزايد مستويات عدم اليقين وتعقيد المخاطر.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

حقّقت نموّاً متسارعاً مدفوعة بالتطورات التكنولوجية

الأصول الإفتراضية أصبحت جزءاً متنامياً من التحوُّلات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي العالمي

حقّقت الأصول الإفتراضية خلال السنوات الأخيرة نموّاً متسارعاً جعلها من أبرز الأدوات الإستثمارية الحديثة في الأسواق المالية العالمية، مدفوعة بالتطورات التكنولوجية وإتساع الإقتصاد الرقمي وزيادة الاهتمام المؤسسي بتقنيات البلوكشين.

وبحسب بيانات Coin Market Cap، تجاوزت القيمة السوقية العالمية للأصول الإفتراضية في نهاية العام 2025 مستوى 3 تريليونات دولار، فيما إستحوذت بيتكوين وحدها على أكثر من نصف القيمة السوقية الإجمالية للسوق الرقمية العالمية، ما يعكس تنامي حضورها كفئة إستثمارية ناشئة ضمن النظام المالي العالمي.

كما شهدت الأسواق دخول مؤسسات مالية كبرى وصناديق استثمار عالمية إلى مجال الأصول الإفتراضية، بالتزامن مع توسّع صناديق الإستثمار المتداولة المرتبطة بالعملات الرقمية، مما عزّز من حجم التدفقات الاستثمارية نحو هذا القطاع.

وفي المقابل، لا تزال هذه الأصول تواجه تحدّيات كبيرة تتمثل في التقلبات السعرية الحادة، والمخاطر السيبرانية، وضعف الأطر التنظيمية، إضافة إلى المخاوف المرتبطة بإستخدامها في الجرائم المالية وغسل الأموال. وفي ظل هذه التطورات، إتجهت العديد من المصارف المركزية والهيئات الرقابية العالمية إلى تطوير أطر تنظيمية أكثر صرامة، إلى جانب تسريع العمل على إطلاق العملات الرقمية السيادية، بهدف تحقيق التوازن بين دعم الإبتكار المالي والحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي.

تطوّر سوق الأصول الإفتراضية عالمياً

شهد سوق الأصول الافتراضية توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بتزايد إعتماد التقنيات الرقمية، وإرتفاع اهتمام المستثمرين والمؤسسات المالية العالمية بهذا النوع من الأصول. وبحسب بيانات Coin Market Cap، إرتفع عدد الأصول الافتراضية المتداولة عالمياً إلى أكثر من 10 آلاف أصل رقمي، فيما تجاوز عدد مستخدمي العملات الرقمية حول العالم 560 مليون مستخدم خلال العام 2025 بحسب تقديرات Triple-A، ما يعكس التوسُّع السريع في قاعدة المتعاملين في هذه السوق.

كما شهدت القيمة السوقية للأصول الإفتراضية تقلبات كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث إرتفعت من أقل من 200 مليار دولار في العام 2019 إلى أكثر من 3 تريليونات دولار في بعض الفترات من العام 2025، مدفوعة بإرتفاع أسعار البتكوين والإيثريوم إلى جانب تزايد التدفقات الإستثمارية المؤسسية نحو صناديق الإستثمار المتداولة المرتبطة بالأصول الرقمية. وقد ساهمت موافقة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية على عدد من صناديق البتكوين المتداولة في البورصة الأميركية في تعزيز الثقة المؤسسية وزيادة أحجام التداول العالمية.

كما أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن تنامي سوق الأصول الإفتراضية بات يُمثل أحد أبرز التحوُّلات في النظام المالي العالمي، خصوصاً مع توسُّع إستخدام تطبيقات التمويل اللامركزي والعقود الذكية والأصول الرقمية المدعومة بالذكاء الإصطناعي وتقنيات البلوكشين. كما بدأت العديد من المؤسسات المصرفية وشركات إدارة الأصول العالمية بإدراج خدمات مرتبطة بالأصول الإفتراضية ضمن منتجاتها الإستثمارية، مما يعكس انتقال هذه الأصول تدريجياً من إطار المضاربة الفردية إلى فئة إستثمارية تحظى باهتمام مالي ومؤسسي متزايد.

دوافع التوسُّع في الإستثمار بالأصول الإفتراضية

تعود الطفرة الكبيرة في الإستثمار بالأصول الإفتراضية إلى مجموعة من العوامل المالية والتكنولوجية، أبرزها ارتفاع معدلات التحول الرقمي عالمياً، وتزايد إهتمام المستثمرين بالإستثمارات ذات العوائد المرتفعة، إلى جانب تنامي استخدام تقنيات البلوكشين والتمويل اللامركزي.

وبحسب بيانات شركة Triple-A المتخصّصة في أبحاث العملات الرقمية، تجاوز عدد مستخدمي العملات المشفرة عالمياً 560 مليون مستخدم خلال العام 2025، ما يعكس التوسُّع المتسارع في إستخدام هذه الأصول على المستوى العالمي. كما ساهمت المؤسسات المالية الكبرى في تعزيز جاذبية الأصول الإفتراضية، خصوصاً بعد موافقة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية على إطلاق صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة بعملة البتكوين، مما أدّى إلى تدفقات إستثمارية ضخمة نحو السوق الرقمية.

جدول رقم 1:

تدور حجم سوق الأصول الإفتراضية 2019-2025

	القيمة السوقية (تريليون دولار)	عدد المستخدمين (مليون)
2019	0.19	106
2020	0.76	221
2021	2.3	295
2022	0.83	420
2023	1.7	500
2024	2.6	540
2025	3.1	560

المصدر: بيانات شركة CoinMarketCap

وبحسب وكالة بلومبرغ، سجلت صناديق البتكوين المتداولة تدفقات بمليارات الدولارات خلال الأشهر الأولى من إطلاقها، ما عزّز من ثقة المستثمرين المؤسساتيين بهذا القطاع.

وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن تراجع أسعار الفائدة العالمية في بعض الفترات، وإرتفاع معدّلات التضخُّم وعدم اليقين الجيوسياسي، دفع شريحة من المستثمرين إلى البحث عن أدوات إستثمار بديلة خارج الأصول التقليدية، بما فيها الأصول الإفتراضية والذهب والأصول الرقمية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة. كما ساهم الإنتشار السريع لتطبيقات التداول الرقمية والهواتف الذكية في تسهيل دخول الأفراد إلى هذه السوق، خصوصاً فئة الشباب والمستثمرين ذوي الشهية المرتفعة للمخاطر.

إلى جانب ذلك، لعبت شركات التكنولوجيا المالية ومنصّات التداول العالمية دوراً محورياً في توسع سوق الأصول الإفتراضية، من خلال تطوير خدمات الحفظ والتداول والدفع الرقمي، ما ساهم في زيادة أحجام التداول اليومية وتعزيز السيولة داخل الأسواق الرقمية العالمية.

المخاطر والتحدّيات المرتبطة بالإستثمار في الأصول الإفتراضية

رغم النمو السريع الذي شهده سوق الأصول الإفتراضية، إلاّ أن هذه الأصول لا تزال تُصنّف ضمن أكثر الأدوات الإستثمارية تقلباً ومخاطرة على المستوى العالمي، إذ شهدت أسعار العديد من

العملات الرقمية تقلّبات حادة خلال فترات زمنية قصيرة، حيث فقدت بتكوين أكثر من 60 % من قيمتها السوقية خلال العام 2022 قبل أن تعاود الإرتفاع مجدّداً في السنوات اللاحقة، مما يعكس الطبيعة المضاربية العالية لهذه السوق.

كما أن التوسُّع السريع في الأصول الإفتراضية قد يُشكل مخاطر متزايدة على الإستقرار المالي العالمي، خصوصاً مع إرتفاع الترابط بين الأسواق الرقمية والأسواق المالية التقليدية ودخول المؤسسات الإستثمارية الكبرى إلى هذا القطاع. وقد حذّر بنك التسويات الدولية من أن التقلُّبات الحادة والإنكشاف غير المنظم على الأصول الرقمية قد يؤديان إلى إنتقال المخاطر إلى النظام المالي التقليدي في حال حدوث إنهيارات سعرية واسعة.

إلى جانب ذلك، تواجه الأصول الإفتراضية تحديات تنظيمية وأمنية كبيرة، أبرزها مخاطر الهجمات السيبرانية والإختراقات الإلكترونية لمنصات التداول، إضافة إلى إحتمالات إستخدامها في عمليات غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وبحسب شركة Chainalysis المتخصّصة في تحليل بيانات البلوكشين، فقد تجاوزت قيمة العمليات غير المشروعة المرتبطة بالأصول الرقمية عشرات مليارات الدولارات خلال السنوات الأخيرة، ما دفع العديد من السلطات الرقابية العالمية إلى تشديد القوانين والإجراءات التنظيمية المرتبطة بهذا القطاع. كما أن غياب جهة مركزية ضامنة للأصول الإفتراضية، وعدم خضوع العديد من المنصات الرقمية للرقابة الكاملة، يزيد من مستوى المخاطر التي قد يتعرّض لها المستثمرون، خصوصاً في الأسواق الناشئة والدول التي لا تزال تفتقر إلى أطر تنظيمية متكاملة لتنظيم الأصول الرقمية والاستثمارات المرتبطة بها.

الأطر التنظيمية والرقابية للأصول الإفتراضية

دفعت المخاطر المتزايدة المرتبطة بالأصول الإفتراضية العديد من الحكومات والهيئات الرقابية العالمية إلى تسريع تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بهذا القطاع، بهدف الحدّ من المخاطر المالية والتشغيلية وتعزيز الشفافية وحماية المستثمرين. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحوُّلات ملحوظة في السياسات التنظيمية المتعلقة بالأصول الرقمية، خصوصاً مع تزايد إرتباطها بالنظام المالي التقليدي ودخول المؤسسات المالية الكبرى إلى هذه السوق. ويعمل العديد من الدول حالياً على تطوير تشريعات متخصصة لتنظيم تداول الأصول الإفتراضية ومراقبة منصّات التداول الرقمية، بما يشمل متطلّبات الإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير أعرف عميلك. كما دعت مجموعة العمل المالي FATF إلى إخضاع مزوّدي خدمات الأصول الإفتراضية لرقابة مماثلة لتلك المفروضة على المؤسسات المالية التقليدية، في إطار الحدّ من إستخدام هذه الأصول في الأنشطة المالية غير المشروعة.

وفي السياق ذاته، أقرّ الإتحاد الأوروبي خلال العام 2024 الإطار التنظيمي الخاص بأسواق الأصول المشفّرة المعروف بإسم The Markets in Crypto-Assets Regulation) MiCA)، والذي يُعدّ من أبرز التشريعات العالمية المنظمة للأصول الإفتراضية، حيث يهدف إلى تعزيز الشفافية والاستقرار المالي وحماية المستثمرين داخل الأسواق الأوروبية. كما إتجهت الولايات المتحدة إلى تشديد الرقابة على منصات التداول الرقمية وصناديق الإستثمار المرتبطة بالأصول الإفتراضية، من خلال هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية والهيئات الرقابية المالية الأخرى.

إنعكاسات الأصول الإفتراضية على القطاع المصرفي العربي

برزت دول الخليج العربي كأحد أكثر الأقاليم تقدُّماً في تنظيم وتطوير قطاع الأصول الإفتراضية والتكنولوجيا المالية، مدفوعة بإستراتيجيات التحوُّل الرقمي وتنويع الإقتصادات بعيداً عن القطاعات التقليدية. وتُعد من أبرز النماذج العربية في هذا المجال، حيث قامت إمارة دبي بإنشاء هيئة تنظيم الأصول الإفتراضية في العام 2022 لتنظيم وترخيص أنشطة الأصول الرقمية والإشراف على مزوّدي خدماتها، في إطار سعيها لترسيخ مكانتها كمركز عالمي للإقتصاد الرقمي. وإستقطبت دولة الإمارات إستثمارات تراكمية تجاوزت 25 مليار دولار في قطاع الأصول الإفتراضية في حلول نهاية العام 2025، كما تم ترخيص أكثر من 70 مزوّد خدمات أصول إفتراضية داخل الدولة.

وفي المملكة العربية السعودية، إتّجه البنك المركزي السعودي إلى تعزيز حضوره في مشاريع العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية، حيث أطلق بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي مشروع «عابر» لتجربة استخدام العملات الرقمية في المدفوعات العابرة للحدود بين المصارف، بهدف تسريع التحويلات المالية وخفض تكلفتها وتعزيز كفاءة أنظمة المدفوعات الإقليمية. وقد إعتُبر مشروع «عابر» من أول المشاريع الثنائية للعملات الرقمية السيادية على مستوى العالم. كما إنضمّت السعودية

لاحقاً إلى مشروع «mBridge» الدولي المدعوم من بنك التسويات الدولية لتطوير المدفوعات العابرة للحدود باستخدام العملات الرقمية السيادية.

أما مملكة البحرين، فقد كانت من أوائل الدول العربية التي وضعت أطر تنظيمية متخصّصة لشركات التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية من خلال مصرف البحرين المركزي، والذي إعتمد بيئة رقابية تجريبية (Sandbox) للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية، مما ساهم في جذب العديد من شركات الأصول الرقمية إلى السوق البحرينية.

وتعكس هذه التطورات تنامي إدراك الدول العربية الخليجية لأهمية الإقتصاد الرقمي والأصول الإفتراضية كجزء من التحوُّلات المستقبلية للنظام المالي العالمي، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التوازن بين دعم الإبتكار المالي وتعزيز الرقابة والاستقرار المالي ومكافحة الجرائم المالية المرتبطة بالأصول الرقمية.

سوق الأصول الإفتراضية والتحوّلات الهيكلية

في المحصّلة، تشير التطورات المتسارعة في سوق الأصول الإفتراضية إلى أن هذه الأصول لم تعد مجرد ظاهرة مالية عابرة أو أدوات مضاربية محدودة، بل أصبحت جزءاً متنامياً من التحوُّلات الهيكلية التي يشهدها النظام المالي العالمي في ظل الثورة الرقمية والتقدُّم المتسارع في تقنيات البلوكشين والذكاء الإصطناعي والتمويل اللامركزي. ورغم ما توفّره الأصول الإفتراضية من فرص واعدة لتعزيز الإبتكار المالي وتطوير أنظمة المدفوعات والإستثمار الرقمي، إلاّ أنها في المقابل تطرح تحدّيات كبيرة تتعلق بالإستقرار المالي وحماية المستثمرين والأمن السيبراني ومكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال.

وفي هذا الإطار، يتّجه العالم بصورة متزايدة نحو بناء أطر تنظيمية ورقابية أكثر شمولاً وتوازناً، بما يضمن الإستفادة من مزايا الإقتصاد الرقمي من دون الإخلال بسلامة الأنظمة النقدية والمصرفية. كما أن تنامي الإهتمام العالمي بالعملات الرقمية السيادية يعكس إدراك المصارف المركزية للتحولات العميقة التي قد يشهدها مستقبل المال والمدفوعات خلال السنوات المقبلة.

أما على المستوى العربي، فتبرز أهمية مواصلة تطوير البنية التشريعية والتكنولوجية المرتبطة بالأصول الإفتراضية والتكنولوجيا المالية، مع تعزيز التعاون بين المصارف المركزية والهيئات الرقابية والمؤسسات المصرفية، بهدف تحقيق التوازن بين دعم الإبتكار المالي والحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي. ويُتوقع أن يشهد المستقبل توسُّعاً أكبر في إستخدام الأصول الرقمية وتقنيات الترميز المالي (Tokenization)، مما قد يُعيد تشكيل العديد من الأنشطة والخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي والإقليمي خلال السنوات المقبلة.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

جدول رقم 2: مقارنة تنظيمية لأسواق الأصول الإفتراضية

الدولة	الوضع التنظيمي	الجهة المنظمة
الإمارات	تنظيم متقدّم	هيئة تنظيم الأصول الإفتراضية
السعودية	CBDC تجارب	البنك المركزي السعودي
البحرين	تنظيمي Sandbox	مصرف البحرين المركزي
الإتحاد الأوروبي	MiCA إطار	المفوضية الأوروبية
الولايات المتحدة	رقابة مشدّدة	SEC

المصدر: بيانات شركة CoinMarketCap

آثار الحرب على طرق التجارة العالمية والإستراتيجيات لسلسلة توريد عالمية مرنة

إتحاد المصارف العربية يقترح إستراتيجيات عدّة لتعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية تشمل تنويع طرق التجارة والتوزيع الإقليمي وتوطين الانتاج

تربط طرق التجارة العالمية القارات عبر البحار والبر والجو. وتُعتبر خطوط الشحن البحري، التي تنقل نحو 90 % من حجم التجارة العالمية من أهم طرق التجارة العالمية. ونسلّط الضوء على طرق التجارة العالمية وأهميتها الإستراتيجية لسلسلة التوريد العالمية، كما نتناول آثار الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 على طرق التجارة العالمية، والسلع والخدمات المشحونة عبرها، وعلى إضطرابات سلسلة التوريد العالمية. ونختم بالتوصيات للمصارف العربية لتعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية وإستدامة طرق التجارة العالمية.

طرق التجارة العالمية

تتمحور طرق التجارة العالمية حول نقاط إختناق حيوية، وتشكل ممرّات ضيقة تنقل كميات هائلة من البضائع، من النفط والغاز إلى المنتجات المصنعة، مما يجعلها نقاطاً لا غنى عنها ولكن لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. وتُعد الموانئ الرئيسية مثل روتردام وسنغافورة وشنغهاي ولوس أنجلوس ودبي بمثابة مراكز تلتقي فيها هذه التدفقات.

وتلعب ممرّات التجارة دوراً حيوياً، وتساعد مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى توسيع شبكات السكك الحديدية والطرق عبر آسيا الوسطى وصولاً إلى أوروبا. وتتم التجارة الأفريقية مع أوروبا بشكل رئيسي عبر الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وموانئ شمال أفريقيا، بينما تعتمد التبادلات التجارية بين أميركا الشمالية وآسيا إعتماداً كبيراً على خطوط الملاحة في المحيط الهادئ التي تربط موانئ الساحل الغربي للولايات المتحدة بشرق آسيا. أما خطوط الشحن الجوي، فرغم صغر حجمها، إلاّ أنّها ضرورية لنقل السلع القيّمة مثل الإلكترونيات والأدوية.

تنقل قناة السويس نحو 12 % من التجارة العالمية، بينما يستوعب مضيق ملقا ما يقارب ربع حركة الملاحة البحرية. ويُعدّ مضيق

نقاط الإختناق الرئيسية في طرق التجارة

نقاط الإختناق	الموقع	الأهمية
قناة السويس	مصر	يمر عبرها ما يقرب من 12 % من التجارة العالمية
قناة بنما	بنما	بالغ الأهمية للتجارة بين الأميركتين وآسيا/أوروبا
مضيق ملقا	ماليزيا/إندونيسيا	إدارة ما يقارب 25 % من التجارة البحرية العالمية
مضيق البوسفور	تركيا	يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط
مضيق هرمز	بين عُمان وإيران	حوالي 20 % من شحنات النفط العالمية

هرمز من أهم الطرق التجارية لشحن النفط، إذ يمرّ عبره نحو 20 % من النفط العالمي. ومن الممرّات الإستراتيجية الأخرى مضيق البوسفور في تركيا ومضيق باب المندب قرب القرن الأفريقي. علماً أن أي إضطرابات في هذه الطرق التجارية، سواءً كانت ناتجة عن صراعات جيوسياسية أو قرصنة أو حوادث، قد يُؤثّر سلباً على سلاسل التوريد العالمية.

كما وأن تغيُّر المناخ يؤثر على جغرافية طرق التجارة العالمية. فذوبان الجليد في القطب الشمالي يفتح طريق بحر الشمال، مما يُقلل أوقات الشحن بين أوروبا وآسيا. في الوقت نفسه، لا تزال الازدحامات والمخاطر البيئية وعدم الإستقرار الإقليمي تُشكل تحدّياتٍ أمام طرق التجارة العالمية.

الأهمية الإستراتيجية لطرق التجارة في سلسلة التوريد العالمية

تُحدّد طرق التجارة العالمية كيفية إنتقال المواد الخام والطاقة والسلع المصنعة عبر القارات. وتربط الممرّات الملاحية البحرية، التي تنقل ما يقارب 90 % من التجارة العالمية، مراكز الإنتاج في آسيا بأسواق المستهلكين في أوروبا وأفريقيا والأميركيتين. إن أيّ إضطرابات في نقاط الاختناق، مثل مضيق هرمز أو قناة السويس أو قناة بنما، قد تؤثر سلباً على سلسلة التوريد العالمية بأكملها، مما يؤدي إلى تأخير الشحنات، ورفع التكاليف، ونقص في الإمدادات. تُعدّ خطوط الشحن الجوي، رغم صغر حجمها، بالغة الأهمية لنقل السلع العالية القيمة كالإلكترونيات والأدوية. وأي خلل في هذه الخطوط يؤثر فوراً على الصناعات التي تعتمد على نظام التسليم الفوري. وتوفر الممرّات البرية القارية، كخطوط السكك الحديدية بين الصين وأوروبا، بدائل تُساهم في تنويع سلاسل التوريد، إلاّ أنها أيضاً عُرضة للتوترات الجيوسياسية واختناقات البنية التحتية.

تتأثر سلاسل التوريد العالمية بشدة بطرق التجارة العالمية. إن أيّ إضطراب في قناة أو مضيق واحد يُجبر السفن على تغيير مسارها لآلاف الأميال، مما يضيف أسابيع إلى أوقات التسليم ويرفع التكاليف لأسواق الطاقة والتصنيع ويمتد تأثيره إلى أسعار المستهلكين وتوافر السلع في جميع أنحاء العالم. وبذلك تؤثر طرق التجارة العالمية بشكل مباشر على سلامة سلاسل التوريد وقدرتها على الصمود.

إن كلاً من الطرق التجارية العالمية لها أهمية بالغة في سلسلة التوريد العالمية كالتالي:

- **مضيق هرمز:** يُعدّ هذا المضيق من أهم الطرق التجارية لإمدادات الطاقة العالمية، إذ ينقل نحو خُمس إنتاج العالم من النفط والغاز الطبيعي المسال. ويتمثل دوره في سلسلة الإمداد في ربط منتجي الخليج بالمستهلكين في آسيا وأوروبا. وأي خلل فيه يؤدي فوراً إلى نقص في الطاقة، وإرتفاع حاد في الأسعار، وتداعيات متتالية على قطاعي التصنيع والنقل في جميع أنحاء العالم.
- **قناة السويس:** تربط هذه القناة البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وتُعدّ أسرع طريق بحري بين أوروبا وآسيا. ويتمثل دورها في سلسلة التوريد في تقليص أوقات عبور البضائع المعبأة في حاويات، وشحنات الطاقة، والمواد الخام. ويؤدي أي إنسداد أو تباطؤ في حركة الملاحة في قناة السويس إلى إجبار السفن على تغيير مسارها حول أفريقيا، مما يُضيف أسابيع إلى جداول تسليم البضائع ويرفع التكاليف في مختلف القطاعات.
- **قناة بنما:** تربط هذه القناة المحيطين الأطلسي والهادئ، مما يسهل التجارة بين الأميركتين وآسيا. ويتمثل دور قناة بنما في سلسلة التوريد في تسهيل تدفق الحاويات والبضائع، لا سيما الصادرات الزراعية والسلع المصنّعة. وتؤثر الاضطرابات في قناة بنما

على سلاسل التوريد في الأميركيتين الشمالية والجنوبية، مما يُجبر على إتخاذ مسارات أطول ويرفع تكاليف الخدمات اللوجستية.

• **مضيق ملقا Strait of Malacca:** يقع هذا المضيق بين ماليزيا وإندونيسيا، ويُعدّ من أكثر الممرّات الملاحية إزدحاماً في العالم. ويتمثل دوره المحوري في سلسلة التوريد في تسهيل التجارة بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، لا سيما في نقل النفط والسلع المصنعة. ويؤدي إغلاقه أو حدوث ازدحام فيه إلى ضرر بالغ بالإقتصادات الآسيوية وشبكات التصنيع العالمية.

• **مضيق باب المندب:** يربط هذا المضيق البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. ويتمثل دوره في سلسلة التوريد في تأمين تدفق البضائع والطاقة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويؤدي عدم الإستقرار أو القرصنة في هذا الممر إلى تعطيل شحن الحاويات والطاقة، مما يتسبّب في إختناقات مرورية في الأسواق الأوروبية والأفريقية.

• **طريق رأس الرجاء الصالح:** يُعد هذا الطريق حول جنوب أفريقيا بمثابة مسار بديل في حال إغلاق قناة السويس أو مضيق هرمز. ويتمثل دوره في سلسلة التوريد في كونه مسار إحتياطي، يضمن إستمرارية التجارة على حساب زيادة أوقات العبور وإرتفاع التكاليف. وهو حيوي لتعزيز المرونة، ولكنه يُضيف تأخيرات كبيرة إلى الخدمات اللوجستية العالمية.

• **طريق بحر الشمال (القطب الشمالي):** نشأ هذا الطريق نتيجة ذوبان الجليد، مما يُقصر المسافة بين أوروبا وآسيا. ويتمثل دوره في سلسلة التوريد في توفير ممر بديل لشحن الحاويات، مما قد يقلل الاعتماد على نقاط الاختناق. ومع ذلك، يبقى هذا الطريق موسمياً ومحفوفاً بالمخاطر، مما يحد من مساهمته الحالية في التجارة العالمية.

تُعتبر نقاط الإختناق مثل هرمز وملقا بالغة الأهمية لسلسلة التوريد العالمية، في حين أن الطرق البديلة والناشئة مثل رأس الرجاء الصالح وطريق بحر الشمال أقل مركزية ولكنها مهمة من أجل المرونة.

السلع والخدمات المتداولة عبر الطرق التجارية العالمية

تنقل طرق التجارة العالمية مزيجاً متنوعاً من السلع والخدمات، بدءاً من الطاقة والمواد الخام وصولاً إلى المنتجات المصنّعة والغذاء والخدمات. ويلعب كل ممر دوراً مميّزاً في ربط المنتجين والمستهلكين عبر القارات، مما يُسهم في تعزيز مرونة وكفاءة سلسلة التوريد العالمية.

لا يقتصر كل طريق تجاري على كونه ممرّ للسلع المادية فحسب، بل هو أيضاً مركز لخدمات حيوية كاللوجستيات والتأمين والأمن. تهيمن الطاقة على نقاط الإختناق مثل هرمز وملقا، بينما تتدفق السلع المصنّعة والمنتجات الزراعية بكثافة عبر السويس وبنما ورأس الرجاء الصالح.

الطرق التجارية الرئيسية في العالم، مصنّفة حسب النوع، ونقاط الإختناق، والمراكز، والمخاطر

فئة	الطرق الرئيسية / الممرات	المحاور الرئيسية / الموانئ	نقاط الاختناق الاستراتيجية	المخاطر والتحديات
الشحن البحري	ممر إستوائي يربط أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا	روتردام، سنغافورة، شنغهاي، لوس أنجلوس، دبي	قناة السويس، قناة بنما، مضيق ملقا، مضيق هرمز، مضيق البوسفور	عدم الإستقرار الجيوسياسي، والقرصنة، وإغلاق القنوات، وتأثيرات تغير المناخ
الممرات القارية	إحياء طريق الحرير (الصين - آسيا الوسطى - أوروبا)، أفريقيا - أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، أمريكا الشمالية - آسيا عبر المحيط الهادئ	مراكز السكك الحديدية الداخلية في الصين وآسيا الوسطى وأوروبا	الحدود البرية واختناقات السكك الحديدية	ثغرات في البنية التحتية، وتوترات سياسية، وتأخيرات جمركية
مسارات الشحن الجوي	المثلث بين أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا	هونغ كونغ، دبي، فرانكفورت، ممفيس	ممرّات المجال الجوي	إرتفاع التكلفة، وحجم محدود وتقلّب أسعار الوقود
الطرق الناشئة	طريق بحر الشمال وتوسعات السكك الحديدية لمبادرة الحزام والطريق	مورمانسك، موانئ القطب الشمالي	الممرّات القطبية الشمالية	الإعتماد على تغيُّر المناخ، ومخاطر الملاحة في الجليد

ترتيب الطرق التجارية حسب أهميتها الإستراتيجية لسلسلة التوريد العالمية

رتبة	طريق التجارة	دورها في سلسلة التوريد العالمية
1	مضيق هرمز	شريان مركزي لتدفقات الطاقة العالمية؛ يحمل حوالي 20 % من النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم، ويغذي بشكل مباشر التصنيع والنقل وتوليد الطاقة في جميع أنحاء العالم.
2	قناة السويس	يُقلل من وقت عبور البضائع بين أوروبا وآسيا؛ وهو أمر حيوي لشحنات البضائع المعبأة في حاويات والمواد الخام والطاقة. ويؤدي الحصار إلى تحويلات مكلفة حول أفريقيا.
3	مضيق ملقا	حلقة وصل رئيسية بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا؛ تدعم مراكز التصنيع الآسيوية من خلال توجيه النفط والمواد الخام والسلع المصنعة.
4	قناة بنما	يربط التجارة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ؛ وهو أمر بالغ الأهمية لسلاسل التوريد بين الأميركيتين وآسيا، وخاصة الصادرات الزراعية والسلع المصنعة.
5	مضيق باب المندب	بوابة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ تؤمن تدفقات الطاقة والسلع بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. معرضة للقرصنة والصراعات.
6	طريق رأس الرجاء الصالح	يعمل كخيار احتياطي عند إغلاق قناة السويس أو هرمز؛ يضمن استمرارية النقل ولكنه يضيف أسابيع إلى أوقات العبور ويرفع التكاليف.
7	طريق بحر الشمال	ممر قطبي ناشئ؛ إمكانية تقصير مسافة الشحن بين أوروبا وآسيا. محدود حالياً، وموسمي، ومحفوف بالمخاطر، ولكنه ذو أهمية استراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود في المستقبل.

السلع والخدمات المتداولة عبر طرق التجارة العالمية الرئيسية

طريق التجارة	البضائع المتداولة	الخدمات المتداولة
مضيق هرمز	النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، والبتروكيماويات	الخدمات اللوجستية للطاقة، عمليات ناقلات النفط، التأمين البحري
قناة السويس	السلع المصنعة المعبأة في حاويات (الإلكترونيات، والمنسوجات، والآلات)، والنفط، والغاز الطبيعي المسال، والمنتجات الزراعية	خدمات الشحن، وخدمات المناولة في الموانئ، وخدمات النقل عبر القنوات
قناة بنما	الصادرات الزراعية (فول الصويا، الذرة، القمح)، السلع المصنعة، المواد الكيميائية، المركبات	النقل عبر القنوات، والمراكز اللوجستية، والتأمين على الشحن
مضيق ملقا	شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال، والإلكترونيات، والمنسوجات، والآلات، والسلع الاستهلاكية	الشحن، والتزويد بالوقود، والأمن البحري
مضيق باب المندب	النفط، والغاز الطبيعي المسال، والسلع المعبأة في حاويات، والمواد الغذائية الأساسية	الأمن البحري، الخدمات اللوجستية للشحن، التأمين
رأس الرجاء الصالح	النفط المحول من هرمز/السويس، والسلع الأساسية (خام الحديد، والفحم، والحبوب)، والسلع المصنعة	خدمات الشحن لمسافات طويلة وخدمات الموانئ في جنوب أفريقيا
طريق بحر الشمال	البضائع المعبأة في حاويات، صادرات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي المسال)، المعادن	الشحن المصنف ضمن فئة الجليد، والخدمات اللوجستية في القطب الشمالي، والتأمين المتخصص.

آثار الحرب على طرق التجارة العالمية

إن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 لها آثار بالغة على طرق التجارة العالمية، وإغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره عادةً نحو خُمس شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم، له آثار فادحة على سلسلة التوريد العالمية وإقتصادات الدول. إن إغلاق مضيق هرمز يؤدي الى أكبر صدمة في إمدادات الطاقة، مما يجبر دول الخليج المصدرة للطاقة، كالمملكة العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، على البحث عن خطوط أنابيب وطرق بديلة، بينما تُواجه الدول الآسيوية المعتمدة على الاستيراد كالصين والهند واليابان نقصاً حاداً وارتفاعاً في التكاليف.

وتمتد تداعيات الأزمة إلى ما هو أبعد من الخليج. فمع إغلاق مضيق هرمز، تزداد حركة الملاحة عبر البحر الأحمر وقناة السويس بشكل كبير، مما يتسبّب في إزدحام وتأخيرات عديدة، كما وأن مضيق هرمز هو ممر حيوي لإمدادات الطاقة والسلع الى أوروبا، ويمتد خطر الإضطرابات في مضيق هرمز الى مضيق باب المندب قرب اليمن. وتلجأ شركات الشحن بشكل متزايد إلى تغيير مسار سفنها حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، وهو مسار بديل يضيف أسابيع إلى مدة العبور ويرفع التكاليف بشكل ملحوظ.

وتتأثر طرق التجارة في آسيا والمحيط الهندي أيضاً بالاضطرابات في مضيق هرمز، حيث تواجه ناقلات النفط وسفن الحاويات صعوبة في تجاوز الخليج. وتتسبّب الرحلات الطويلة في اختلالات في توزيع الحاويات، ورسوم إضافية، وإختناقات لوجستية. وتشهد موانئ أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما فيها روتردام وبيريه Piraeus وجنوة Genoa، إنخفاضاً في حجم البضائع المقبلة من الخليج، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الطاقة وتأخيرات في سلاسل التوريد في جميع أنحاء القارة.

نتيجة ذلك، ترتفع أسعار النفط بشكلٍ حاد، وتزداد تكاليف الشحن بشكلٍ كبير، وتتعرّض سلاسل التوريد العالمية لضغوطٍ هائلة. ويُعتبر مضيق هرمز مركزاً أساسياً لمصدر الإضطرابات، وتمتد تداعيات الإضطرابات في مضيق هرمز الى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وممرّات الشحن العالمية عبر رأس الرجاء الصالح، وذلك يدل على خطورة اعتماد العالم على عددٍ محدود من نقاط الإختناق الإستراتيجية، مُبرزاً كيف يمكن لعدم الإستقرار الجيوسياسي في منطقةٍ أن يُؤثر على الإقتصاد العالمي بأكمله.

السلع والخدمات الأكثر تأثراً من الحرب

إن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 تؤثر بشدّة على سلع الطاقة (مثل النفط والغاز الطبيعي المسال)، وخدمات الشحن واللوجستيات، والصناعات التحويلية والإمدادات

ترتيب طرق التجارة الأكثر تأثراً بالصراع الأميركي الإيراني في العام 2026

رتبة	المسار / المنطقة	الدور العادي	تأثير الحرب	أصحاب المصلحة المتأثرون
1	مضيق هرمز	تنقل ما يقارب 20 % من شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية	تم إيقاف تشغيلها فعلياً؛ أكبر صدمة في إمدادات الطاقة في التاريخ	المصدّرون من دول الخليج (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت)؛ المستوردون من آسيا (الصين، الهند، اليابان)؛ أوروبا
2	البحر الأحمر – قناة السويس	ممر تجاري رئيسي بين الخليج وأوروبا	ازدحام مروري خانق؛ ضغط إعادة توجيه الطرق؛ خطر هجمات التجاوز	أوروبا، شمال أفريقيا، الشرق الأوسط
3	مضيق باب المندب	بوابة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي	مخاطر أمنية متزايدة، تهديدات القرصنة، احتمالية حدوث عوائق	شرق أفريقيا، الشرق الأوسط، أوروبا
4	رأس الرجاء الصالح	مسار بحري بديل حول أفريقيا	زيادة مدة النقل (أسابيع إضافية)، وارتفاع التكاليف، ونقص الحاويات	شركات الشحن العالمية، أسواق الطاقة
5	موانئ البحر الأبيض المتوسط	يستقبل الطاقة والسلع من منشأ خليجي	انخفاض الإنتاجية، وارتفاع التكاليف، وتأخيرات في سلاسل التوريد	أوروبا (روتردام، بيرايوس، جنوة، الموانئ الجنوبية والغربية)

الغذائية. ويتسبّب إغلاق مضيق هرمز في أكبر صدمة لإمدادات الطاقة مع تداعيات واسعة النطاق على قطاعات النقل والسلع الاستهلاكية والخدمات المالية.

إن السلع والخدمات الأكثر تأثراً من الحرب هي:

- **الطاقة:** مما يتسبّب في آثار متتالية على الشحن والتصنيع والغذاء والأدوية.
- **الخدمات اللوجستية:** يصبح الشحن والتأمين والتعامل مع الموانئ أكثر تكلفة وأبطأ بسبب تغيير المسار حول رأس الرجاء الصالح.
- **الزراعة والسلع الإستهلاكية:** تواجه ضغوطاً تضخمية، بينما تتعرّض الأدوية الى تأخيرات في الشحن الجوي.
- **الخدمات المالية:** تستوعب الصدمة من خلال ارتفاع أقساط التأمين، وتقلبات العملة، والآثار التضخمية غير المباشرة.

ويُعد قطاع الطاقة الأكثر عرضةً للخطر نظراً إلى إعتماده على ممرات مائية حيوية مثل مضيق هرمز، كما ويتأثر قطاع الزراعة والغذاء، ولكن بأقل حدةً مقارنةً بقطاعي الطاقة والتصنيع. أما قطاع الأدوية، فرغم صغر حجمه، إلا أنه شديد الحساسية لاعتماده على خطوط الشحن الجوي السريعة والآمنة.

يعتمد قطاع الطاقة على نقاط الإختناق لتدفقات النفط، ويعتمد قطاع التصنيع على الشحن بالحاويات، وتعتمد السلع الإستهلاكية على الشبكات البحرية العالمية، وتعتمد المستحضرات الصيدلية على الشحن الجوي، ويعتمد قطاع الزراعة على ناقلات البضائع.

الإستراتيجيات لتعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية

إن تعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية يتطلب وضع الإستراتيجيات لتقليل الإعتماد على نقاط الإختناق الرئيسية، وتنويع وسائل النقل، وزيادة القدرة على التكيُّف.

ويقترح إتحاد المصارف العربية مجموعة من الإستراتيجيات لتعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية تشمل:

- تنويع طرق التجارة: إن الإعتماد بشكل أقل على نقاط الإختناق المعرّضة للخطر مثل مضيق هرمز أو قناة السويس، من خلال تطوير ممرات بديلة يضمن إستمرارية التجارة أثناء الإضطرابات.
- التوزيع الإقليمي وتوطين الانتاج: إن نقل الإنتاج إلى مناطق أقرب إلى أسواق المستهلكين يُقلّل من الإعتماد على الطرق

ترتيب السلع والخدمات الأكثر تأثراً بالحرب في العام 2026

رتبة	القطاع	السلع / الخدمات المتأثرة	طرق التجارة	سبب التأثير
1	طاقة	النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، والمنتجات البترولية المكررة	مضيق هرمز، مضيق ملقا، قناة السويس	أدى إغلاق مضيق هرمز إلى تعطيل ما يقرب من 20 % من تدفقات النفط/الغاز الطبيعي المسال العالمية؛ وقد أدى تغيير المسار إلى زيادة التكاليف.
2	الشحن والخدمات اللوجستية	شحن الحاويات، عمليات ناقلات النفط، التأمين البحري، خدمات الموانئ	رأس الرجاء الصالح، باب المندب، قناة السويس	أدى تغيير مسار الحافلات إلى زيادة مدة النقل لأسابيع؛ وارتفعت أقساط التأمين بشكل كبير؛ وازدحام مروري عند نقاط الاختناق.
3	تصنيع	الإلكترونيات، قطع غيار السيارات، الآلات	قناة السويس، مضيق ملقا، قناة بنما	أدى ارتفاع تكاليف الطاقة واضطراب تدفقات المواد الخام إلى تباطؤ الإنتاج على مستوى العالم.
4	الزراعة والغذاء	الحبوب (القمح، الذرة، فول الصويا)، الأسمدة، المواد الغذائية الأساسية	قناة بنما، باب المندب، رأس الرجاء الصالح	أدى ارتفاع تكاليف النقل ونقص الطاقة إلى تضخم أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم.
5	المستحضرات الصيدلانية	الأدوية واللقاحات ومنتجات التكنولوجيا الحيوية	ممرات الشحن الجوي (عبر محاور الخليج)، قناة السويس	أدت تأخيرات الشحن الجوي وارتفاع تكاليف الوقود إلى تعطيل سلاسل الإمداد الطبي التي تعتمد على نظام التوريد في الوقت المناسب.
6	الخدمات المالية	تمويل التجارة، أسواق العملات، التأمين	المراكز المالية العالمية المرتبطة بالممرات البحرية الاستراتيجية (لندن، سنغافورة، دبي)	أدى التضخم وتقلبات العملة وارتفاع علاوات المخاطر إلى زعزعة استقرار التدفقات المالية.

ترتيب القطاعات الاقتصادية وفق تأثرها من الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026

رتبة	قطاع	الاعتماد على طرق التجارة	دور الطرق التجارية في سلسلة التوريد العالمية	تأثير الاضطراب	أمثلة
1	الطاقة (النفط والغاز)	يعتمدون بشكل كبير على الممرات المائية الحيوية مثل هرمز والسويس	شرايين حيوية لتدفقات الطاقة العالمية؛ ناقلات النفط تنقل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال	ارتفاعات فورية في الأسعار، ونقص في الإمدادات، وتكاليف إعادة التوجيه؛ أكبر نقطة ضعف في جانب واحد	صادرات النفط من الخليج، وشحنات الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا وأوروبا
2	تصنيع	يعتمد على واردات المواد الخام وتدفقات المكونات	تُستخدم سفن الحاويات لنقل المواد الخام والسلع الوسيطة	إغلاق المصانع، وتأخيرات الإنتاج، وارتفاع تكاليف المدخلات	الإلكترونيات، السيارات، الآلات
3	السلع الاستهلاكية	يعتمد على الشحن بالحاويات لتوصيل المنتجات النهائية	توفر الطرق البحرية السلع الاستهلاكية	أوقات تسليم أطول، وأسعار تجزئة أعلى، ونقص في الأسواق العالمية	الملابس والأجهزة والسلع المعبأة
4	الزراعة والغذاء الصيدلية	يعتمد على الشحن الجوي والشحن المتخصص	تضمن الممرات الجوية توصيل البضائع الحساسة بسرعة وأمان	يؤدي الاضطراب إلى تأخير الأدوية الحيوية، ورفع التكاليف، والتأثير على سلاسل التوريد التي تعتمد على نظام التوريد في الوقت المناسب	اللقاحات، منتجات التكنولوجيا الحيوية، الأجهزة الطبية

البحرية الطويلة. كما وأن توطين الإنتاج في مناطق قريبة مثل أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا يُسهم في تقصير سلاسل التوريد وزيادة سرعة النقل.

• تكامل النقل عبر وسائط متعدّدة: يساهم الجمع بين النقل البحري والسكك الحديدية والطرق البرية والجوية في زيادة المرونة. يمكن لخطوط السكك الحديدية بين الصين وأوروبا أن تُكمّل الطرق البحرية، ويمكن للشحن الجوي أن يكون بمثابة خط احتياطي للبضائع خلال فترات التأخير في النقل البحري.

• الإحتياطات الإستراتيجية التخزين الآمن: يساهم الحفاظ على مخزونات من السلع الأساسية، مثل الطاقة والغذاء والإمدادات الطبية، في التخفيف من آثار الاضطرابات المفاجئة. وتساهم هذه الإستراتيجية في استقرار سلاسل التوريد أثناء الأزمات.

• شفافية سلسلة التوريد الرقمية: يُعزّز إستخدام الذكاء الإصطناعي وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) وإنترنت الأشياء (Internet of Things IoT) تتبع الشحنات في الوقت الفعلي مما يزيد الشفافية، كما يُتيح الكشف المبكر عن الاختناقات للشركات إعادة توجيه الإنتاج أو تعديله قبل تفاقم الاضطرابات.

• الإستثمار في البنية التحتية المرنة: يساهم توسيع طاقة الموانئ، وتحديث القنوات، وتأمين المضائق المعرّضة للخطر في تطوير البنية التحتية لطرق التجارة. كما تساهم الإستثمارات في البنية التحتية للشحن في القطب الشمالي وخطوط التجارة البديلة في تعزيز المرونة.

• إدارة المخاطر الجيوسياسية: يُساهم تنويع الموردين وتطوير أنظمة إحتياطية لشبكات الخدمات اللوجستية في الحدّ من التعرُّض للنزاعات. كما يُمكن للشراكات الاستراتيجية والإتفاقيات التجارية أن تخفف من هذه المخاطر.

• الإستدامة والتكيُّف مع تغيُّر المناخ: إن الاستعداد للإضطرابات الناجمة عن تغيُّر المناخ، مثل إرتفاع منسوب مياه البحر أو ذوبان الجليد في القطب الشمالي، يضمن القدرة على الصمود على المدى الطويل. كما وأن تطوير ممرّات الشحن التي تراعي البيئة والإعتماد على الطاقة المتجدّدة يقلّلان من الحاجة إلى مصادر الوقود الأحفوري.

• التعاون الدولي: يتطلّب حماية الطرق التجارية العالمية إبرام إتفاقيات دبلوماسية مما يقلّل من مخاطر القرصنة والصراعات والنزاعات السياسية.

دور المصارف العربية في تعزيز مرونة سلاسل التوريد العالمية

تقوم المصارف العربية بدور محوري في تعزيز مرونة سلاسل التوريد العالمية من خلال توفير التدفقات المالية، ودعم التنويع، والإستثمار في البنية التحتية. ويُمكن للمصارف العربية إستخدام رؤس أموالها وإحتياطات السيولة لديها في إستيعاب الصدمات الجيوسياسية، وتوفير التمويل التجاري، مما يُساعد في ضمان إستمرار حركة البضائع عبر الحدود ويزيد من قدرة المستوردين والمصدرين على مواصلة عملياتهم حتى في حال ارتفاع المخاطر أو تعطّل خطوط الشحن.

وعلى المصارف العربية المساهمة في تعزيز مرونة سلسلة التوريد العالمية من خلال تبنّي مجموعة من الإستراتيجيات المستقبلية التي تجمع بين الإستقرار المالي والإستثمار في البنية التحتية والإبتكار الرقمي:

أولاً، يتوجّب على المصارف العربية توسيع نطاق أدوات تمويل التجارة وتخفيف المخاطر، فمن خلال تقديم إعتمادات تجارية أكثر مرونة، والتحوّط من مخاطر العملات، وتوفير التأمين البحري، تستطيع المصارف العربية مساعدة المصدّرين والمستوردين الإقليميين على الصمود أمام الصدمات الجيوسياسية وإضطرابات خطوط الإمداد، مما يُسهم بدوره في إستقرار تدفُّقات الطاقة والغذاء والسلع المصنّعة عبر نقاط الاختناق التجارية الحسّاسة.

ثانياً، على المصارف العربية إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع التنويع والتكامل الإقليمي. فدعم الإستثمارات في مراكز التصنيع، وممرات الخدمات اللوجستية، والمناطق الحرّة في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقلّل الإعتماد على الطرق البحرية مثل مضيق هرمز.

ثالثاً، إن الإستثمار في التكنولوجيا المالية، وتقنية البلوك تشين، ومنصّات الذكاء الإصطناعي يساعد في تعزيز الشفافية في تمويل التجارة والخدمات اللوجستية.

رابعاً، على المصارف العربية تعزيز دورها في تمويل البنية التحتية للطرق التجارية، فتمويل الموانئ المرنة، وخطوط السكك الحديدية، وممرّات النقل المتعددة الوسائط يضمن إعادة توجيه البضائع بسلاسة أثناء الأزمات. كما وأن الإستثمار الاستراتيجي في الطرق التجارية لنقل الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة يقلّلان من الإعتماد على الممرّات البحرية الحيوية.

في المحصّلة، على المصارف العربية تعزيز التعاون الإقليمي والإستدامة، فمن خلال مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية مثل إتحاد المصارف العربية، يُمكن للمصارف العربية توحيد الأنظمة، وتنسيق التمويل العابر للحدود، وتشجيع ممرّات الخدمات اللوجستية الخضراء، مما يُساهم في بناء القدرة على الصمود، ويُحقق أيضاً توافق سلاسل التوريد مع أهداف التكيّف مع تغيّر المناخ والإستدامة. وبذلك تستطيع المصارف العربية أن تتخطّى دورها كوسيط مالي تقليدي لتصبح كياناً إستراتيجياً لتعزيز المرونة. فمن خلال توفير تمويل التجارة، ودعم التنويع، والإستثمار في البنية التحتية، ودفع عجلة الإبتكار الرقمي، تضمن المصارف العربية صمود سلاسل التوريد العالمية وتعزيز قدرتها على التكيّف في ظل الضغوط الجيوسياسية.

د. سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

نظم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القاهرة لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

المؤتمر العربي الأول

«من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

الحضور الرسمي والمصرفي العربي وقوفاً للسلام المصري

جاء إفتتاح فعاليات المؤتمر العربي الأول تحت عنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»، في العاصمة المصرية القاهرة على مدار يومين، تحت رعاية البنك المركزي المصري، لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، بتنظيم من الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، والإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وكان قد أعلن برنامج الخليج العربي للتنمية عن تقديم تمويلات متعدّدة للمشاريع متناهية الصغر، بالإضافة إلى توفير خدمات تمويلية من خلال جهات تابعة له في المملكة العربية السعودية، مؤكداً سعيه لتوفير فرص توظيف أكبر من خلال تقديم الدعم والتمويل، مشيراً إلى التعاون القائم مع جهات مصرية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

علماً أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كان قد أعلن أن الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والمصرفي، مشيراً إلى أن إتحاد المصارف العربية يعمل على تسريع التحوُّل الرقمي وتعزيز التعاون المشترك لصياغة رؤى مصرفية عربية لمواكبة التحدّيات.

وقد شارك في المؤتمر العربي الأول في القاهرة كل من: محمد الإتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية، ورئيس إتحاد بنوك مصر، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وهمام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وشريف لقمان، رئيس مجموعة خبراء الشمول المالي في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ووكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي للإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونبيل دياب، رئيس معهد التدقيق الداخلي – مصر، وماجد عز الدين، الشريك الرئيسي في شركة PwC مصر، ونخبة واسعة من القيادات المصرفية والإقتصادية المصرية والعربية.

كلمات الإفتتاح

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
عدد محافظ الهاتف المحمول في مصر إرتفع إلى 60 مليون محفظة في العام 2025

قال محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن البنوك المصرية فتحت نحو 9.8 ملايين حساب بنكي خلال 8 سنوات، في إطار جهود الشمول المالي»، مشيراً إلى «أن عدد محافظ الهاتف المحمول إرتفع إلى 60 مليون محفظة في نهاية العام 2025 وهي أرقام ومؤشرات تعكس قوة مؤشّرات الأداء المصرفي في مصر وجهود التحوُّل الرقمي».

وأضاف الإتربي: «أن البنوك المصرية تعمل على تعزيز الأمن السيبراني وبناء القدرات عبر البرامج التدريبية المتخصّصة»، لافتاً إلى «أهمية تسريع وتيرة التحوُّل الرقمي ودعم معدّلات النمو الإقتصادي المستدامة بما يُسهم في دعم الصمود أمام التحدّيات والتحوُّلات المتسارعة».

وأوضح الإتربي «أن نسبة الشمول المالي إرتفعت إلى 76.6 %، بما يعادل إدماج أكثر من 54 مليون مواطن في النظام المالي الرسمي، حيث أدى ذلك إلى تحقيق طفرة في إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني»، مؤكداً «أن عدد محافظ الهاتف المحمول وصل إلى

نحو 60 مليون محفظة في نهاية عام 2025، بإجمالي معاملات بلغ نحو 4 تريليونات جنيه، مع تصدُّر فئة الشباب المشهد، إذ يمتلك نحو 19 مليون شاب محافظ إلكترونية».

وأضاف الإتربي أنه «تم إصدار نحو 3.9 ملايين بطاقة مدفوعة مقدماً، وإطلاق حوالي 3.1 ملايين محفظة إلكترونية، بما يعكس التوسُّع الكبير فى الخدمات المالية الرقمية».

مقدم الحضور خلال افتتاح المؤتمر العربي الأول

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب سياسات متكاملة وتكاملاً مؤسسياً عربياً

أما الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية فقال: «إن المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية تفرض على المؤسسات المالية وصنّاع القرار تبنّي رؤى أكثر تكاملًا ومرونة، من أجل تحقيق إنتقال حقيقي من الشمول المالي إلى النمو الشامل، بما يعزّز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ويدعم مسارات التنمية المستدامة».

وأضاف د. فتوح: «أن إنعقاد هذا المؤتمر يأتي في مرحلة دقيقة تمر بها المنطقة العربية، حيث تتشابك التحدّيات الإقتصادية مع التحوّلات الإقليمية والدولية المتسارعة، مما يتطلّب تبنّي مقاربات أكثر تكاملًا وفاعلية قادرة على التعامل مع هذه المتغيّرات»، مؤكداً «أن هذه المرحلة تفرض على الجميع إعادة تقييم الأدوات والسياسات الإقتصادية بما يتماشى مع طبيعة التحدّيات الراهنة».

وأشاد د. فتوح بالجهود التي تبذلها مصر في إدارة التحدّيات الإقتصادية وتعزيز الإستقرار، رغم ما تشهده المنطقة من توترات جيوسياسية واقتصادية، مؤكداً «أن ما تحقق يعكس كفاءة مؤسسية ورؤية إستراتيجية رصينة، وهو ما إعتادت عليه مصر في التعامل مع الأزمات وتحويل التحدّيات إلى فرص»، موضحاً «أن الشمول المالي أصبح اليوم ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي»، مستشهداً بتقارير البنك الدولي التي تؤكد أهمية هذا الملف، لافتًا إلى «أن العديد من الدول العربية حقّقت تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق الخدمات المالية، إلاّ أن التحدّي الحقيقي لم يعد يقتصر على إتاحة هذه الخدمات، بل يمتد إلى ضمان الإستخدام الفعلي والمستدام لها، بما يعزّز جودة الخدمات المالية ويحافظ على متانة النظام المصرفي».

وأكد د. فتوح «أن الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب العمل على مجموعة من المرتكزات الأساسية، في مقدّمها تطوير سياسات نوعية تستهدف الفئات الأكثر إحتياجاً، وتعزيز توظيف التكنولوجيا والبيانات في توسيع فرص التمويل، وتسريع التحوُّل الرقمي داخل القطاع المالي، إلى جانب الإستثمار في نشر الثقافة المالية بإعتبارها عنصراً محورياً في تحقيق الإستدامة»، مشدّداً على «أن تحقيق هذه الأهداف يتطلّب تكاملاً وثيقاً بين السياسات الإقتصادية، إلى جانب تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، في إطار أطر تنظيمية مرنة تواكب الإبتكار وتحافظ على الإستقرار المالي»، مؤكداً أن هذا التكامل يمثل حجر الأساس لتحقيق نمو إقتصادي شامل ومستدام.

وشرح د. فتوح «أن العالم يشهد مرحلة جديدة في ملف الشمول المالي، لم يعد فيها الهدف مجرّد إتاحة الخدمات المصرفية، بل تحقيق تمكين إقتصادي فعلي ينعكس على حياة الأفراد ويدعم بناء إقتصادات أكثر إستدامة»، موضحاً «أن مفهوم الشمول المالي تطوّر ليشمل خلق فرص إقتصادية حقيقية وتمكين الفئات الأقل حظًا، بما يتماشى مع رؤية طلال بن عبدالعزيز آل سعود، مؤسس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، الذي تبنّى مبكراً هذا النهج لمكافحة الفقر وتعزيز الإنتاج».

وأشار د. فتوح إلى «أن البرنامج واصل جهوده تحت قيادة عبدالعزيز بن طلال بن عبدالعزيز، حيث ساهم في تأسيس ودعم بنوك متخصصة تعمل في 9 دول عربية وأفريقية عبر أكثر من 112 فرعاً، وتخدم أكثر من مليوني مستفيد»، كاشفاً «أن هذه البنوك قدمت أكثر من 1.5 مليون قرض بقيمة تتجاوز 1.4 مليار دولار، مع تركيز كبير على تمكين المرأة التي تمثل نحو 58 % من إجمالي المستفيدين، إلى جانب دعم بناء القدرات وربط العملاء بالإقتصاد الرسمي»، عارضاً نموذج الشاب اليمني رسلان الإرياني، الذي نجح في تطوير مشروعه من نشاط منزلي محدود إلى مشروع متكامل بعد حصوله على دعم من برامج «أجفند»، ما ساهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

وشدّد د. فتوح على «أن المرحلة المقبلة تتطلّب الإنتقال من التركيز على عدد الحسابات إلى قياس التأثير الحقيقي على جودة حياة الأفراد، مع ضرورة تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والجهات التنموية»، مؤكداً إلتزام «أجفند» مواصلة تطوير منظومة شمول مالي أكثر كفاءة وابتكاراً، تعتمد على التحوُّل الرقمي وتدعم تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في المنطقة.

شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي المصري: استراتيجية الشمول المالي الجديدة

وأعلن شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، توجُّه البنك المركزي نحو إعداد إستراتيجية الشمول المالي الجديدة للفترة 2026–2030، للبناء على ما تحقّق، مع التركيز بشكل أكبر على تعزيز الإستخدام الفعلي للخدمات المالية، وتطوير منتجات مبتكرة تلبّي إحتياجات مختلف الفئات، إلى جانب تعزيز الأطر التنظيمية، وتوسيع نطاق الشراكات على المستويين الوطني والإقليمي، مشيراً إلى أن مصر سجّلت نمواً ملحوظاً في معدّلات الشمول المالي.

همام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج (أجفند): تأسيس بنك الإبداع

وقال همام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، أنه يعتزم تأسيس «بنك الإبداع» للتمويل متناهي الصغر في مصر بعد نجاح التجربة في 9 دول عربية وأفريقية، مشيراً إلى «أن المحادثات جارية مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنك المركزي المصري لتأسيس البنك»، موكداً أنه سيجري «تأسيس محفظة تمويلية مخصّصة في مصر، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، لافتاً إلى أن البنك سيقدّم «تمويلاً في غضون دقائق» عبر منتجات مخصّصة، مع تحديد 5 منتجات قابلة للتوسُّع.

وذكر بن جريد «أن خدمات بنك الإبداع وصلت إلى أكثر من مليوني مستفيد، مع تمويل تجاوز 1.4 مليار دولار خلال 20 عاماً»، معتبراً «أن الهدف هو الشمول المالي والوصول لجميع فئات المجتمع الأقل حظاً، مع إتاحة التمويل وفتح حسابات إدّخارية».

جانب من الحضور خلال افتتاح المؤتمر

باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: توسيع قاعدة الشمول المالي

وأكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حرص الجهاز على توسيع قاعدة الشمول المالي بدمج الآلاف من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المنظومة الرسمية من خلال تبسيط بيئة الأعمال ووضع إجراءات مرنة وحوافز ضريبية وتشريعية تشجع المشروعات على الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي من دون أعباء معقّدة.

وأشار رحمي إلى «أن خطط جهاز تنمية المشروعات للتوسُّع في الشمول المالي، تأتي تنفيذاً لتكليفات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات، بضرورة التنسيق والعمل المستمر للإرتقاء بأنشطة الشمول المالي والتحوُّل الرقمي، بعدما أصبحت قضية الشمول المالي مطلباً رئيسياً لا غنى عنه، وخصوصاً في ظل ما نشهده من تطوُّرات متلاحقة تتطلّب مراعاة التوازن في التنمية وما يتبعه من عدالة في إتاحة الفرص التمويلية وضمان إستفادة المواطنين منها بشكل كاف».

وأوضح رحمي «أن جهاز تنمية المشروعات يعمل على تنفيذ أنشطة متنوّعة تُسهم في توعية المواطنين وأصحاب المشروعات بسياسات الشمول المالي والرقمنة، وأهمية ذلك في تطوير مشروعاتهم، لا سيما في تمكينهم من الإستفادة من القوانين التي وضعتها الدولة لخدمة هذا القطاع الحيوي، كذلك توظيف التكنولوجيا المالية بإعتبارها أداة رئيسية لتوسيع قاعدة المستفيدين وتسريع الإدماج الإقتصادي».

وأضاف رحمي: «إن الدولة والقطاع المصرفي المصري إتخذا خطوات تشريعية كبيرة لدعم الشمول المالي والرقمنة، حيث أطلق البنك المركزي المصري إستراتيجية الشمول المالي وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 بجانب قانون تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم 18 لسنة 2019 وقانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 والعديد من القوانين الداعمة للإستثمار والتحوُّل الرقمي والتي يثمّنها جهاز تنمية المشروعات ويؤكد دورها المحوري والفعّال في الوصول إلى إقتصاد أقوى وتنمية مستدامة».

وختم رحمي مؤكداً «أن جهاز تنمية المشروعات مستمر في التعاون مع كافة الجهات المعنية من بنوك ووزارات وهيئات للمساهمة في تنفيذ سياسات الشمول المالي والمضيّ قدماً في أية مبادرة ذات بُعد قومي والمشاركة في تعزيز الجهود لبلورة «منظومة متكاملة للشمول المالي والرقمي والتكنولوجي المستدام» في مصر كخطوة في طريق تحقيق التنمية المستدامة وخدمة التطلُّعات الوطنية.

جانب من الحضور المصرفي في حفل افتتاح المؤتمر

الشخصيات الرسمية والمصرفية في حفل افتتاح المؤتمر

تكريم الشخصيات المصرفية الرئيسية في حفل افتتاح المؤتمر

جلسات مناقشة المؤتمر العربي الأول
«من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

ناقش المؤتمر العربي الأول في ثماني جلسات محاور عدّة أبرزها: «صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»، و«أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»، و«التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، و«التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»

ترأس الجلسة الأولى، خالد بسيوني، مدير عام الشمول المالي – البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من: محمد ثروت، رئيس قطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي، بنك القاهرة، ورامي طه، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والصيرفة الرقمية، بنك الإسكندرية، وهالة حلمي، رئيس قطاع المنتجات والشمول المالي، البنك الأهلي المصري، وهند فهمي، رئيسة قطاع الشمول المالي، بنك مصر.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «صياغة وإعداد إستراتيجية الشمول المالي»، محاور دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة، ومسار إعداد إستراتيجية الشمول المالي 2022 – 2025: إجراء مسح على جانب الطلب، تعزيز التعاون والشراكات مع الوزارات والهيئات وممكنات المنظومة المختلفة لصياغة إستراتيجية الشمول المالي، مع تسليط الضوء على دور البنك المركزي المصري في قيادة وتنسيق هذه الجهود، ومحاور إستراتيجية الشمول المالي والفئات المستهدفة، وإنجازات وأرقام الشمول المالي خلال 2022 – 2025: أرقام ومعدّلات النمو (إجمالي 77.6 % نسبة الشمول المالي بمعدّل نمو 219 % منذ العام 2016 – 71.4 % نسبة الشمول المالي للمرأة بمعدّل نمو 316 % – 56.8 % نسبة الشمول المالي للشباب بمعدّل نمو 79 % منذ العام 2020)، وإعداد إستراتيجية الشمول المالي 2026 – 2030: إعادة تنفيذ مسح جانب الطلب، والتركيز على الإستخدام الفعلي للخدمات المالية، وصياغة أطر تنظيمية جديدة للمساعدة في تحقيق الرؤية، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية بهدف وضع إستراتيجية وطنية على مستوى الدولة، بالإضافة إلى دور البنوك في تقديم منتجات وخدمات تمكّن العملاء، وتعزّز إستفادتهم من الخدمات المالية.

الجلسة الثانية

«أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»

ترأس الجلسة الثانية، بسمة راضي، رئيس قطاع علوم البيانات، شركة Beltone والعضو المنتدب، شركة Robin. وتحدث فيها كل من: سيونارة الأسمر، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، شركة i-score، ومهرشان نايل، مدير عام إدارة قياس البيانات وإستراتيجية الشمول المالي، البنك المركزي المصري، وغادة إسماعيل، أخصّائية أولى في شؤون القطاع المالي، البنك الدولي، ونادية علاء الدين إبراهيم، قائم بأعمال رئيس مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بنك القاهرة.

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «أهمية قواعد البيانات في الوصول لأهداف الشمول المالي المستدام»، محاور دور الذكاء الإصطناعي في تحسين جودة بيانات الشمول المالي، ودور البيانات المالية وغير المالية في تمكين الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال نماذج التقييم البديلة، وتعزيز دور رائدات الأعمال من خلال الوصول إلى التمويل، الشبكات، والخدمات المالية المصممّة خصيّصاً لإحتياجاتهن».

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في الجلسات

الجلسة الثالثة

«التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»

ترأس الجلسة الثالثة، أحمد فؤاد، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بنك QNB مصر. وتحدّث فيها كل من: نادر سعد، الرئيس التنفيذي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال، البنك الأهلي المصري، والمهندس عبد المنعم درويش، الرئيس التنفيذي، شركة Injaz Tech، وبلال عبد اللطيف، رئيس قطاع التسويق وتطوير المنتجات، الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I-Score، ورانيا شريف، المدير التنفيذي لقطاع تطوير الاعمال، شركة ضمان CGC.

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «التمويل المبتكر: الإعتماد على البيانات البديلة لتقييم الجدارة الإئتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، محاور دور البيانات البديلة في تطوير أدوات التمويل في الدول العربية، وكيف يُمكن للبيانات البديلة دعم القطاع غير الرسمي في الوصول إلى الخدمات المالية، ومصادر الحصول على البيانات: المرافق، المعاملات الرقمية، المحافظ الإلكترونية ومعاملات نقاط البيع POS، وحماية بيانات العملاء في الإقراض غير التقليدي، وتطوُّر عملية التقييم الإئتماني: التقييم السلوكي وتوسيع نطاق الوصول إلى البيانات وتجنُّب المخاطر: دور برامج ضمان مخاطر الإئتمان في التمويل البديل.

الجلسة الرابعة

«التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»

ترأس الجلسة الرابعة، الدكتور إيهاب شلبي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة DCARBON GLOBAL، وتحدّث فيها كل من: وليد علي، مدير عام إدارة الإستدامة، البنك المركزي المصري، والدكتورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام، البنك التجاري الدولي ورئيس لجنة التمويل المستدام في إتحاد بنوك مصر، وآية علي، مدير الإدارة العامة للتنمية المستدامة في الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، ومايكل مقار، رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي والإستدامة، البنك الأهلي المصري.

تناولت الجلسة الرابعة بعنوان «التحدّيات التشريعية والتنظيمية أمام التمويل الأخضر»، محاور مراجعة القوانين والسياسات التي قد تشكل عائقاً في التحوّل نحو الإقتصاد الأخضر، وكيفية العمل على طرح حلول مبتكرة في شأن تطوير أطر تنظيمية مرنة تشجع الإستثمار المستدام، وكيفية تصميم وتطبيق سياسات الحوافز الضريبية للمشاريع المستدامة وإصدار معايير موحّدة لتصنيف المشاريع الخضراء ،مما يسهّل على المستثمرين إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«من الثقافة المالية إلى الصحة المالية»

ترأس الجلسة الأولى، سالي عبد القادر، مدير عام التثقيف المالي في قطاع الشمول المالي في البنك المركزي المصري. وتحدث فيها كل من:
العميد مصطفى خضر، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال والجرائم المالية، البنك المركزي المصري،
وأحمد فاروق، رئيس قطاعات التجزئة المصرفية والشمول المالي، البنك التجاري الدولي،
ودواليا سعيد، مدير عام مكتب رئيسة المجلس القومي للمرأة ومسؤولة برنامجي التثقيف المالي وريادة الأعمال في المجلس،
والدكتور يحيى الحسيني، مدير قطاع الخدمة الإستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «من الثقافة المالية إلى الصحة المالية» محاور قياس فجوات الثقافة المالية – لماذا لا تتحوّل المعرفة إلى سلوك فعلي، وتصميم برامج الثقافة المالية لمختلف الفئات المستهدفة، وخلق فرص ربح حقيقية للمؤسسات المالية من خلال برامج التثقيف المالي، ودور الثقافة المالية الرقمية في مكافحة الإحتيال المالي، ودور المؤسسات المالية في تعزيز الصحة المالية وقياس أثر برامج الثقافة المالية.

جانب من الحضور المصرفي في جلسات العمل

الجلسة الثانية

«إعادة إبتكار منظومة المدفوعات: قوة الإبتكار الرقمي»

ترأس الجلسة الثانية، محمود فوزي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الرقمية للمجموعة، البنك التجاري الدولي، وتحدّث فيها كل من: تامر جاد الله، العضو المنتدب لشركة الهوية المالية الرقمية، ورشوان حمادي، الرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية والشمول المالي، البنك التجاري الدولي، ومعتز مطاوع، الرئيس التنفيذي، وان بنك، ومريم السمني، رئيس قطاع التجزئة المصرفية، بنك أبوظبي الأول مصر.

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «إعادة إبتكار منظومة المدفوعات: قوة الإبتكار الرقمي» محاور كيف يُسهم الإعتماد على منصّات الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز وصول الفئات غير المتعاملة مع البنوك إلى الخدمات المالية، إلى جانب خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية، والتعاون بين البنوك ومقدّمي خدمات الدفع PSPs كذلك شركات الإتصالات MNOs، لتعزيز المدفوعات الرقمية، وكيف يُسهم قانون الحدّ من إستخدام النقد وتطبيق InstaPay في إتاحة خدمات مالية آمنة وسهلة الوصول وبتكلفة مناسبة، بما يُسرّع من تحقيق الشول المالي المستدام ودعم الإقتصاد الرقمي، والهوية الرقمية وإجراءات إعرف عميلك إلكترونيا e-KYC، أطر تنظيمية قيد التطوير لتسهيل إجراءات التعرُّف على العملاء إلكترونياً وحصولهم على الخدمات المصرفية.

الجلسة الثالثة

«دور البنوك في دعم العملاء في إطار تطبيق الإتحاد الأوروبي لآلية تعديل الحدود الكربونية»

ترأس الجلسة الثالثة، وليد علي، مدير عام إدارة الإستدامة، البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من: الدكتور ناصر أيوب، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة EPD الدولية، والدكتور أحمد وفيق، الرئيس التنفيذي لمجموعة Integral Consult، والمهندس عادل محمد طه، المستشار الفني للإستدامة والتحوّل الصناعي منخفض الكربون، إتحاد الصناعات المصرية، ومحمد عمرو، مدير إدارة الإستدامة والتمويل المستدام، بنك قناة السويس.

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «دور البنوك في دعم العملاء في إطار تطبيق الإتحاد الأوروبي لآلية تعديل الحدود الكربونية» محاور قياس تأثير الآلية على الشركات المصدّرة إلى أوروبا، وتسليط الضوء على التحدّيات التي تواجه الأسواق الناشئة في التكيُّف مع هذه السياسات، وعرض الفرص المتاحة لتطوير إستراتيجيات أكثر إستدامة، مثل الإستثمار في الطاقة المتجدّدة وتحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز دور الحكومات والبنوك في دعم الشركات للإمتثال لمتطلّبات الآلية.

الجلسة الرابعة

«التحوُّل الرقمي وتمويل سلاسل الإمداد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»

ترأس الجلسة، الدكتورة رشا نجم، وكيل محافظ مساعد للتكنولوجيا المالية والإبتكار، البنك المركزي المصري، وتحدّث فيها كل من:

رياض نوار، المدير الإقليمي للخدمات الإستشارية لمنطقة شمال وغرب ووسط أفريقيا، مؤسسة التمويل الدولية IFC،

وشهاب زيدان، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بنك قناة السويس،

وهاني الديب، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات التجارية في البنك التجاري الدولي، مصر CIB،

وحسام سليم، المدير الإقليمي لقطاع تمويل التجارة الدولية للشركات متعدّدة الجنسيات لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا – سيتي بنك مصر.

تناولت الجلسة الرابعة بعنوان «التحوُّل الرقمي وتمويل سلاسل الإمداد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة» محاور الأطر التنظيمية والقانونية ودور البنوك المركزية بإعتبارها الداعم الرئيسي لمنظومة التمويل الرقمي، وآليات تمويل سلاسل الإمداد لضمان إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية المنصّات الرقمية وكيف تعزّز هذه المنصّات من توفير السيولة لدى الشركات، ودورالبنوك كمحفّز لدعم التجارة الإلكترونية وإعتماد الحلول الرقمية، ودور المؤسسات التنموية DFIs كشريك نجاح لبناء القدرات وإبتكار منتجات لتمويل سلاسل الإمداد، والإستغلال الأمثل لتمويل سلاسل الإمداد لضمان إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل.

المشاركون الرئيسيون في المؤتمر العربي الأول في القاهرة

حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية في المؤتمر العربي الأول «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

قبل إفتتاح فعّاليات المؤتمر العربي الأول تحت عنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»، في العاصمة المصرية القاهرة، تحت رعاية البنك المركزي المصري، لمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، بتنظيم من الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، والإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، جرى حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية، وفي مقدّمها كل من: محمد الإتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية، ورئيس إتحاد بنوك مصر، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وهمام بن ناصر بن جريد، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وشريف لقمان، رئيس مجموعة خبراء الشمول المالي في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ووكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والإستدامة، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي للإتحاد العربي للمنشآت الصغيرة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونبيل دياب، رئيس معهد التدقيق الداخلي – مصر، وماجد عز الدين، الشريك الرئيسي في شركة PwC مصر، ونخبة واسعة من القيادات المصرفية والإقتصادية المصرية والعربية.

بنك قناة السويس يدعم الشمول المالي في المؤتمر العربي الأول «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»

الوفد المشارك لبنك قناة السويس في حفل افتتاح المؤتمر العربي الأول

شارك بنك قناة السويس في المؤتمر العربي الأول بعنوان «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية». وتأتي مشاركة البنك تأكيداً على إلتزامه بدعم توجهات الدولة والبنك المركزي المصري لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتعزيز الوصول إلى المنتجات المصرفية، وخصوصاً مع التوسُّع في الإقتصاد غير النقدي.

وخلال جلسة نقاشية، أكد شهاب زيدان نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، «أن التحوُّل الرقمي وتكامل البيانات يمثّلان ركيزتين أساسيتين لتعزيز كفاءة تمويل سلاسل الإمداد، خصوصاً للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة»، موضحاً «أن البنوك تتّجه نحو إستخدام البيانات البديلة، وعلى رأسها بيانات السلوك المالي، لتقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء، في ظل محدودية البيانات المالية التقليدية لبعض الشركات».

وأشار زيدان إلى «دور I-Score في دعم تقييمات الإئتمان، إلى جانب مشروعات رقمية تقودها وزارة المالية المصرية عبر شركة e-Finance ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، بما يُسهم في بناء قواعد بيانات متكاملة تدعم إتخاذ قرارات إئتمانية أكثر دقة»، مؤكداً «أن تطوّر توقعات العملاء يدفع البنوك إلى تقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة، مع الإعتماد على نماذج تقييم حديثة مدعومة بالبيانات، إلى جانب التوسُّع في تطبيقات مثل منظومة e-KYC لتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم».

ودعا زيدان إلى إنشاء منصّة رقمية قومية لتمويل سلاسل الإمداد، تتيح تجميع البيانات وتعزيز مصداقيتها، بما يدعم الإبتكار المصرفي وتقديم حلول متكاملة تتجاوز التمويل التقليدي.

وتعكس هذه المشاركة حرص بنك قناة السويس على دعم الشمول المالي وتوسيع الخدمات الرقمية، مع التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يُسهم في تحقيق نمو إقتصادي مستدام.

الشمول المالي يُحقّق النمو المستدام والإستقرار الإقتصادي والإجتماعي

أكدت فعّاليات المؤتمر العربي الأول «من الشمول المالي إلى النمو الشامل: آفاق وسياسات مستقبلية»، الذي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، أن الشمول المالي أصبح إحدى أهم ركائز تحقيق النمو الإقتصادي المستدام وتعزيز الإستقرارين الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة العربية، في ظل إستمرار وجود نحو 70 % من المواطنين العرب خارج النظام المالي الرسمي.

وأشاد المشاركون في المؤتمر بجهود مصر، مؤكّدين أنها حقّقت تقدُّماً ملحوظاً في هذا الملف، حيث إرتفعت معدّلات الشمول المالي لتصل إلى نحو 77.6 % في ديسمبر/ كانون الأول 2025، بمعدّل نمو بلغ 219 % مقارنة بعام 2016، مع تركيز واضح على الفئات ذات الأولوية مثل المرأة والشباب، بالإضافة إلى تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فإنه يمثل أحد المحاور الأساسية في إستراتيجية البنك المركزي، حيث إرتفع حجم التمويل الموجه لهذا القطاع بنسبة 390 % ما بين كانون الاول/ ديسمبر 2015 حتى كانون الأول/ ديسمبر 2025، إلى جانب نمو ملحوظ في محفظة التمويل متناهي الصغر داخل القطاعين المصرفي وغير المصرفي.

في هذا السياق، أكد رامي طه، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والصيرفة الرقمية في بنك الإسكندرية، «أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة تمكينية رئيسية لتحقيق الشمول المالي وليست هدفاً في حد ذاتها»، موضحاً «أن دورها الأساسي يتمثل في تقليل الإحتكاك بين العميل والخدمات المصرفية وتبسيط الوصول إليها».

وقد جاء كلام رامي طه خلال مشاركته في جلسة نقاشية أدارها خالد بسيوني رئيس قطاع الشمول المالي في البنك المركزي المصري.

وأوضح طه «أن التكنولوجيا لا تعد بديلاً عن الخدمات المصرفية التقليدية، بل هي وسيلة لتمكين الوصول إليها بشكل أكثر كفاءة وسهولة، حيث يكمن الهدف الأساسي في إزالة الحواجز بين العميل والمنتج المالي عبر حلول رقمية مبسطة

رامي طه، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والصيرفة الرقمية في بنك الإسكندرية

وسلسة»، مشيراً إلى «أن التكنولوجيا المالية لعبت دوراً محورياً في دعم الفئات الأكثر احتياجاً للخدمات المصرفية، مثل المرأة في المناطق الريفية وذوي الهمم، مما ساعد في تجاوز تحديات التنقل والإجراءات التقليدية ووفّر بدائل مرنة للوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة لزيارة الفروع البنكية».

وفي ما يتعلق بمؤشّرات التحوُّل الرقمي، كشف طه «أن عدد المحافظ الإلكترونية في مصر وصل إلى نحو 60 مليون محفظة مسجّلة بمعدّل نمو سنوي يقارب 20 %، بينما بلغت قيمة المعاملات المنفّذة عبر هذه المحافظ نحو 14 تريليون جنيه»، مؤكداً «أن هذا التوسُّع الكبير يعكس نقلة نوعية في الخدمات المالية المحققة خلال العقد الأخير»، مشدّداً على «أن البساطة وسهولة الإستخدام كانتا العامل الحاسم في تعزيز معدّلات الإعتماد على هذه الحلول وتطوير منتجات رقمية تتناسب مع احتياجات مختلف الفئات المجتمعية».

وقد حرص طه على تصحيح المفهوم الخاطئ حول عدم ربحية الشمول المالي، مؤكداً «أن نمو قاعدة العملاء هو المحرّك الأول لخلق القيمة وتحقيق الإستدامة الربحية التي تُمكّن البنك من مواصلة إبتكار منتجات مبسطة تحفز العملاء على التعامل اليومي».

الآثار والخسائر العالمية لحرب أميركا وإيران
وإستراتيجيات التحوُّط من المخاطر

بادرت المنظمات الدولية بوضع تقييمات أولية لآثار الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. ونعرض تقديرات صندوق النقد الدولي، وستاتيستا Statista، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك المركزي الأوروبي. كما وقّيمت العديد من المؤسسات والوكالات آثار الحرب على المصارف العربية. وركزت وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني، ومؤسسة بي إم آي، والمحلّلون على آثار الحرب على مرونة وقوة مصارف دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المصرية والمصارف في مختلف دول الشرق الاوسط.

وفي ضوء هذه التقديرات الأولية لآثار الحرب، يضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق وخطة العمل للمصارف العربية للتحوُّط من مخاطر وآثار الحرب. ونختتم بنظرة مستقبلية وتوقعات للخسائر العالمية في ضوء سيناريوهات مختلفة لإستمرار الحرب بما في ذلك سيناريو الحرب المطوّلة بين الولايات المتحدة وإيران.

تقييم صندوق النقد الدولي لآثار الحرب

يُبرز تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2026 أن الحرب الأميركية الإيرانية أدّت إلى صدمة شديدة للإقتصاد العالمي. ويوضح التقرير أن الصراع قد زاد بشكل حاد من مخاطر الركود، مما أدّى إلى خفض النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1 % في العام 2026، ورفع التضخم نتيجة إنقطاع إمدادات الطاقة.

وقد تجاوزت أسعار النفط بالفعل 100 دولار للبرميل، ويحذّر صندوق النقد الدولي من أنه في حال إستمرار الحرب، فقد ينخفض النمو إلى حوالي 2 %، وهو مستوى يرتبط بالركود العالمي. ويؤكد التقرير أن مضيق هرمز، وهو شريان حيوي لتجارة الطاقة العالمية، والإضطرابات فيه قلّلت من حركة السفن اليومية من حوالي 135 سفينة إلى ما يقارب 12 سفينة فقط، مما يؤثر على ما يقرب من 20 % من تدفقات النفط العالمية، ويتسبّب في نقص حاد وإرتفاعات مفاجئة في الأسعار عبر سلاسل التوريد.

تقييم صندوق النقد الدولي لآثار الحرب (أبريل 2026)

مجال التركيز	النتائج الرئيسية	أبرز الآثار الإقليمية
النمو العالمي والتضخّم	إنخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1 % ؛ وتجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل؛ وقد تؤدي الحرب المطولة إلى انخفاض النمو إلى حوالي 2 % وإرتفاع التضخم إلى أكثر من 6 %.	تم تخفيض توقعات النمو في الشرق الأوسط إلى 18 % ؛ وخفّضت توقعات النمو في الفلبين إلى 41 % ؛ وتواجه باكستان سداد ديون بقيمة 48 مليار دولار
صدمات الطاقة والتجارة	تم عسكرة مضيق هرمز؛ وإنخفضت حركة السفن اليومية من حوالي 135 سفينة إلى 10-15 سفينة يومياً ؛ وتعطل 20 % من تجارة النفط العالمية.	إنخفضت أرباح التكرير في الهند بنسبة 125 % على أساس سنوي؛ وتأثرت سلاسل التوريد الآسيوية سلباً
المخاطر ونقاط الضعف	يؤدي إرتفاع الإنفاق الدفاعي إلى مزاحمة البرامج الإجتماعية؛ وتدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة	تفاقم عدم الإستقرار المالي وأعباء الديون
توصيات صندوق النقد الدولي	تمويل طارئ بقيمة 20-50 مليار دولار؛ مرونة السياسات؛ تنويع مصادر الطاقة	الهند تحوّل وارداتها نحو روسيا وموردين من خارج الشرق الأوسط

وقد أشارت مصافي التكرير الآسيوية، وخصوصاً في الهند، الى نقص غير مسبوق في المواد الخام وإنخفاض في الأرباح، في حين تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة، مثل الفلبين وباكستان، ضغوطاً مالية وديوناً متزايدة.

على الصعيد الإقليمي، يُتوقع أن ينمو اقتصاد الشرق الأوسط بنسبة 1.8 % فقط في العام 2026، نتيجة توقف صادرات النفط، وإنخفاض التحويلات المالية، والضغوط المالية. وشهد قطاع التكرير في الهند إنخفاضاً في الأرباح بأكثر من 12 % على أساس سنوي، بينما خُفِّضت توقعات النمو في الفلبين إلى 4.1 % بسبب إرتفاع تكاليف الإستيراد وضعف الإستثمار. في غضون ذلك، تواجه باكستان ديونًا بقيمة 4.8 مليارات دولار وسط إنهيار الصادرات، حيث لم يكن الدعم الطارئ المقدم من صندوق النقد الدولي كافياً لتحقيق الاستقرار الإقتصادي.

ويحذّر صندوق النقد الدولي من أن إستمرار النزاعات قد يؤدي إلى إرتفاع التضخُّم إلى أكثر من 6 % عالمياً، مدفوعاً ليس فقط بإرتفاع تكاليف الطاقة، بل أيضاً بزيادة الإنفاق الدفاعي الذي يُزاحم البرامج الاجتماعية. ويُعدّ عدم الإستقرار المالي مصدر قلق آخر، حيث تُهدّد تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من الأسواق الناشئة وتزايد أعباء الديون بمخاطر نظامية.

وللتخفيف من هذه الضغوط، يُخصّص صندوق النقد الدولي تمويلاً طارئاً يُراوح بين 20 و50 مليار دولار للإقتصادات الهشة. ويحثّ الصندوق الحكومات على الحفاظ على أطر سياسات موثوقة، وتعزيز التعاون الدولي، وتنويع مصادر الطاقة. وقد بدأت دول مثل الهند بالفعل في تحويل وارداتها نحو روسيا وموردين آخرين من خارج الشرق الأوسط، وهو إتجاه يعتبره صندوق النقد الدولي ضرورياً لتعزيز القدرة على الصمود.

ويرى صندوق النقد الدولي أن الحرب الأميركية – الإيرانية لها آثار متتالية على أسواق الطاقة، والتدفقات التجارية، والإستقرار المالي. وتزداد شدة هذا التأثير مع إمتداد فترة النزاع ونطاقه. وبذلك فقد أعادت الحرب بالفعل تشكيل مسار النمو العالمي في العام 2026.

تقييم ستاتيستا لآثار الحرب

يوضح تحليل ستاتيستا Statista أن الحرب الأميركية على إيران في أواخر فبراير/شباط 2026، وما أعقبها من هجمات إيرانية انتقامية، تسبّبت في أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك محطّات النفط ومحطّات تحلية المياه والمطارات. وقد شهد مضيق هرمز، الذي يمر عبره عادةً نحو ثلث شحنات النفط الخام العالمية و20 % من شحنات الغاز الطبيعي المسال، توقفاً شبه تام في حركة التجارة العابرة في حلول مطلع مارس/آذار. وأصبح هذا المضيق الحيوي محور التركيز الرئيسي للتقييم الإقتصادي الأولي لستاتيستا، حيث كان لإغلاقه تداعيات فورية على أسواق الطاقة العالمية.

ويشير التقرير أيضاً إلى أنه رغم الاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار في 8 أبريل/نيسان، إلاّ أن المفاوضات فشلت في حل النزاعات حول مضيق هرمز، مما أدّى إلى إضطراب الأسواق العالمية. وقد وفر نهج ستاتيستا القائم على البيانات مؤشّرات مبكرة حول كيفية إعادة تشكيل الحرب لتدفقات السلع الأساسية وأحجام الشحن والسياحة الإقليمية. وشملت الإحصاءات تدفقات النفط والغاز الطبيعي المسال للفترة من العام 2020 إلى العام 2025، وعدد الهجمات الإيرانية على السفن في العام 2026، وتأثيرها على السياحة في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى أسواق السلع، قدمت ستاتيستا تقييمات خاصة في كل دولة شملت الأثر الاقتصادي، مثل الرأي العام في إسبانيا حيال التداعيات الإقتصادية للحرب، وتقييمات لكيفية تأثر إقتصادات المملكة المتحدة ومنطقة اليورو. والهدف من هذه البيانات الأولية من ستاتيستا تزويد صانعي السياسات والشركات بأساس كمي لفهم حجم الإضطراب وأبعاده.

ركز التقييم الأولي لشركة ستاتيستا على إضطراب تجارة الطاقة، وتضرّر البنية التحتية، وتجميد حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

تقييم ستاتيستا لآثار الحرب في الربع الأول من العام 2026

المؤشر / مجال التركيز	النتائج الرقمية	أبرز الآثار الإقليمية
تدفقات النفط في مضيق هرمز	ثلث النفط الخام العالمي (حوالي 21 مليون برميل/يوم) محجوز	صدمة فورية في العرض العالمي
تدفقات الغاز الطبيعي المسال عبر ممر هرمز	تعطل ما يقارب 20 % من إنتاج الغاز الطبيعي المسال العالمي (حوالي 100 مليار متر مكعب/ سنة)	يواجه المستوردون الآسيويون نقصاً في الإمدادات
حجم التجارة العابرة	يكاد يتجمد في حلول مارس/آذار 2026؛ أقل من 10 % من الإنتاجية الطبيعية	إرتفاع أقساط التأمين على الشحن
أضرار في البنية التحتية	تضرّرت عدة مصانع نفط ومحطات تحلية مياه ومطارات؛ وخسائر تقدر بنحو 15-20 مليار دولار	تواجه دول الخليج تكاليف إعادة الإعمار
الأثر السياحي (الشرق الأوسط)	إنخفض عدد الوافدين الإقليميين بنسبة 25-30 % على أساس سنوي	إنهيار قطاع الضيافة
تكاليف الطاقة في أوروبا	إرتفعت فواتير الأسر بنسبة 15-20 % في إسبانيا والمملكة المتحدة	تراجعت توقعات النمو في منطقة اليورو
إستطلاع الرأي العام (إسبانيا)	أعرب 62 % من المشاركين في الإستطلاع عن مخاوفهم من تأثير إقتصادي شديد	الضغوط السياسية على صانعي السياسات في الإتحاد الأوروبي
هجمات إيرانية على السفن	تم توثيق أكثر من 40 هجوماً في الربع الأول من العام 2026	إرتفاع مستوى إدراك المخاطر البحرية العالمية

تقييم البنك الدولي لآثار الحرب

أصدر البنك الدولي تقييماً أولياً لآثار الحرب الأميركية – الإيرانية في العام 2026 عقب إجتماعاته الربيعية في واشنطن، واصفاً الصراع بأنه صدمة عالمية كبرى فاقمت الأزمات القائمة، مثل ضغوط تغيّر المناخ، وأزمة الديون، وعدم المساواة. وأكد البنك الدولي أن الحرب تُفاقم إنعدام الأمن الغذائي والطاقة، وتزيد من أعباء الديون، وتُعمّق عدم المساواة، في حين خفّض البنك الدولي توقعات النمو العالمي إلى 3.1 % لعام 2026. وعلى عكس صندوق النقد الدولي، الذي ركّز على إستقرار الإقتصاد الكلي والتمويل الطارئ، سلّط البنك الدولي الضوء على دوره في تمويل التنمية وبناء القدرة على الصمود، مشيراً إلى أنه في حين واجهت منظومة الأمم المتحدة خفضاً بنسبة 27 % في المساهمات الأساسية، وأظهرت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنكماشاً بنسبة 56 % في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن تمويل البنك الدولي هو من بين المجالات القليلة التي شهدت زيادة. إلاّ أن بعض النقّاد أشاروا إلى أن إستجابة البنك الدولي كانت بطيئة ومجزّأة وعرقلتها عيوب الحوكمة داخل مؤسسات بريتون وودز، مما جعل تقييمات صندوق النقد الدولي أكثر أهمية.

التقييم الأولي للبنك الدولي لآثار الحرب (ربيع 2026)

مجال التركيز	النتائج الرقمية / النوعية	أبرز التأثيرات الإقليمية والعالمية
توقعات النمو العالمي	تم تخفيض توقعات النمو إلى 3.1 % في العام 2026 (تماشياً مع خط الأساس لصندوق النقد الدولي).	الحرب تُعتبر «صدعاً جيوسياسياً» يُفاقم التباطؤ العالمي
الأمن الغذائي والطاقي	تزايد مخاطر المجاعة والنقص؛ وعدم إستقرار سلاسل إمداد الطاقة	المناطق الأكثر ضعفاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا هي الأكثر تضرُّراً
الديون وعدم المساواة	أعباء ديون قياسية؛ اتساع فجوة عدم المساواة	تواجه الأسواق الناشئة ضغوطاً مالية وهروباً لرؤوس الأموال
دور التمويل	خفضت المساهمات الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة بنسبة 27 % ؛ وتشير بيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى إنكماش بنسبة 56 % في المساعدات الإنمائية الرسمية (2025-2024).	البنك الدولي أحد المؤسسات القليلة التي شهدت زيادة في التمويل
مخاوف الحوكمة	تعرّضت مؤسسات بريتون وودز لانتقادات بسبب استجابتها البطيئة والمجزّأة	دعوات للإصلاح وتعزيز التنسيق
تمويل التنمية	البنك في وضع يسمح له بـ «الإرتقاء» من خلال بناء القدرة على الصمود والتمويل	يُنظر إليه على أنه حذر مقارنة بحزم الطوارئ العاجلة التي يقدّمها صندوق النقد الدولي

تقييم الأمم المتحدة لآثار الحرب

قدمت الأمم المتحدة تقييمات للحرب الأميركية – الإيرانية في العام 2026، مع تركيزها بشكل أكبر على الجوانب القانونية والتداعيات الإنسانية وحفظ السلام، بدلاً من التوقعات الإقتصادية الكلية. وقدّمت الولايات المتحدة رسالةً الى الأمم المتحدة معربة أنه بموجب المادة 51 لمجلس الأمن الدولي لهاً حق الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتبرير العمل العسكري.

وقد أثار هذا الأمر جدلاً بين الدول الأعضاء، حيث شكّك العديد من المحلّلين والخبراء القانونيين في قوة هذا التبرير. وفي الوقت نفسه، حذّرت وكالات الأمم المتحدة من عواقب إنسانية وخيمة، بما في ذلك النزوح الجماعي، وإنعدام الأمن الغذائي، وسقوط ضحايا مدنيين نتيجة الضربات على البنية التحتية الحيوية، مثل محطات النفط، ومحطات تحلية المياه، والمطارات. كما سلّطت الأمم المتحدة الضوء على المخاطر التي تُهدّد أمن الطاقة العالمي، ولا سيما حصار مضيق هرمز، الذي يُهدّد ثلث شحنات النفط الخام العالمية وحصة كبيرة من تدفقات الغاز الطبيعي المسال. وفي إطار دورها في حفظ السلام والأمن، دعت الأمم المتحدة إلى وقف فوري لإطلاق النار وبدء المفاوضات، مؤكدةً أن النزاع يُشكّل تهديداً مباشراً للإستقرار الدولي. إلاّ أن محادثات وقف إطلاق النار في أبريل/نيسان إنهارت، مما أدّى إلى إضطراب الأسواق العالمية. ومما زاد الأمر تعقيداً، أن منظومة الأمم المتحدة واجهت إنخفاضاً بنسبة 27 % في المساهمات الأساسية خلال هذه الفترة، مما قلّل من قدرتها على تنسيق المساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلام بشكل فعّال.

وأكد تقييم الأمم المتحدة على عدم شرعية الحرب بموجب القانون الدولي، وآثارها الإنسانية المدمّرة، وتأثيرها المزعزع للاستقرار على الطاقة والأمن العالميين. وعلى عكس صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين ركّزا على التداعيات الاقتصادية والمالية، صاغت الأمم المتحدة الحرب كأزمة تتعلق بالشرعية، وبقاء الإنسان، والسلام الدولي.

تقييم البنك المركزي الأوروبي لآثار الحرب

لم ينشر البنك المركزي الأوروبي تقريراً مستقلاً مخصّصاً حصراً للحرب الأميركية – الإيرانية في العام 2026، ولكنه تناول تأثير النزاع ضمن بياناته الدورية وتقاريره السياسية. وعلى وجه الخصوص، أقرّت النشرة الإقتصادية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي في نيسان/أبريل 2026 وبيانات مجلس الإدارة بأن الحرب قد فاقمت تقلّبات أسعار الطاقة العالمية، وعطلت التدفقات التجارية، وزادت من الضغوط التضخمية في منطقة اليورو.

وأشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن إرتفاع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل وإنقطاع إمدادات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز قد ساهما في إرتفاع تكاليف الإستيراد لأوروبا، مما رفع فواتير الطاقة للمنازل بنسبة تتجاوز 10 % في العديد من الدول الأعضاء. وأكد تقييم البنك المركزي الأوروبي أنه في حين أن إعتماد منطقة اليورو التجاري المباشر على إيران محدوداً، إلاّ أن الآثار غير المباشرة من خلال أسواق الطاقة والتقلّبات المالية العالمية كانت كبيرة. كما حذّر البنك المركزي الأوروبي من أن إستمرار الصراع قد يُضعف نمو منطقة اليورو بنسبة تُراوح بين 0.5 و0.7 نقطة مئوية في العام 2026 مقارنةً بالتوقعات السابقة، في حين أن التضخُّم قد يبقى مرتفعاً فوق 3 % لفترة أطول من المتوقع. كما سلّط البنك المركزي الأوروبي الضوء على المخاطر التي تُهدّد الاستقرار المالي، مُشيراً إلى تقلّبات سوق رأس المال وزيادة عدم يقين المستثمرين.

تقييم منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لآثار الحرب الأميركية

قدمت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تقييمات في العام 2026 حيال تأثير الحرب الأميركية – الإيرانية، إلاّ أن تركيزها، على غرار البنك الدولي، إنصبّ على تمويل التنمية وتدفقات المساعدات ومواطن الضعف النظامية بدلاً من التوقعات الاقتصادية الكلية المباشرة. وفي تقريرها عن التعاون الإنمائي لعام 2026، سلّطت المنظمة الضوء على إنكماش حاد في المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو 56 % بين عامي 2024 و2025، بالتزامن مع تفاقم الحرب لإنعدام الأمن الغذائي والطاقة العالمي. وإعتُبر هذا الإنكماش بالغ الضرر، إذ واجهت العديد من الإقتصادات الهشة في الوقت نفسه إرتفاعاً في تكاليف الاستيراد، وأزمة ديون، وضغوطاً تضخُّمية مرتبطة بالنزاع. وأكدت المنظمة أن الحرب فاقمت الأزمات المتعدّدة القائمة، بما في ذلك ضغوط تغيّر المناخ وعدم المساواة، وحذرت من أن إنخفاض تدفقات المساعدات سيقوّض قدرة الدول الهشة على الصمود. لذا، أكمل تقييم منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تحذيرات صندوق النقد الدولي حيال الإقتصاد الكلي ودور البنك الدولي في التمويل، مُبينًا كيف تُقوّض الحرب بنية المساعدات الدولية. وأكد التقييم أنه من دون زيادات منسقة في التمويل، فإن إجتماع الصدمات الناجمة عن الحرب مع إنخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية يُنذر بتفاقم عدم المساواة وزعزعة مسارات التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وقد صاغ التقييم الأولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحرب الأميركية – الإيرانية على أنها أزمة لا تقتصر على الطاقة والتجارة فحسب، بل تمتد لتشمل التضامن الدولي أيضاً، حيث يُؤدي تقلص تدفقات المساعدات إلى ترك الإقتصادات الهشة عرضة للخطر.

التقييمات المؤسسية المقارنة للحرب الأميركية - الإيرانية

مؤسسة	مجال التركيز	النتائج الرئيسية	المؤشرات الرقمية / أبرز النقاط
صندوق النقد الدولي	الإستقرار الإقتصادي الكلي	إنخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1 % ؛ وقد تؤدي الحرب المطولة إلى إنخفاض النمو إلى نحو 2 % (عتبة الركود). ويتجاوز التضخم 6 %.	النفط > 100 دولار للبرميل؛ حركة المرور في مضيق هرمز تنخفض من حوالي 35 إلى 10-15 سفينة/يوم؛ تم تخفيض معدّل نمو الشرق الأوسط إلى 18 % ؛ مدفوعات ديون باكستان 48 مليار دولار
البنك الدولي	تمويل التنمية والقدرة على الصمود	تُفاقم الحرب إنعدام الأمن الغذائي والطاقي، وأزمة الديون، وعدم المساواة. البنك في وضع يسمح له بزيادة التمويل بينما تُقلّص البنوك الأخرى تمويلها.	خفضت المساهمات الأساسية للأمم المتحدة بنسبة 27 % ؛ وتظهر بيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إنكماشاً بنسبة 56 % في المساعدات الإنمائية الرسمية (2024-2025) وزاد تمويل البنك الدولي
البنك المركزي الأوروبي	السياسة النقدية لمنطقة اليورو	يؤدي الصراع إلى تفاقم التضخُّم الناتج عن إرتفاع أسعار الطاقة، ويضعف النمو. ويتعرض هذا النمو بشكل غير مباشر عبر أسواق النفط والغاز الطبيعي المسال.	إنخفض نمو منطقة اليورو بنسبة 05-07 نقطة مئوية في العام 2026؛ ولا يزال التضخم أعلى من 3 % ؛ وإرتفعت فواتير الطاقة المنزلية بنسبة 15-20 % في إسبانيا والمملكة المتحدة
ستاتيستا	تدفقات السلع والبنية التحتية	أدّى الحصار على مضيق هرمز إلى تجميد حركة التجارة العابرة؛ وتم تحديد حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية؛ وانهيار السياحة.	تم حجب ثلث النفط الخام العالمي (حوالي 21 مليون برميل/يوم)؛ وتعطل 20 % من الغاز الطبيعي المسال حوالي 100 مليار متر مكعب/سنة؛ وأكثر من 40 هجوماً على السفن في الربع الأول من العام 2026؛ وإنخفاض السياحة في الشرق الأوسط بنسبة 25-30 %
الأمم المتحدة	الشرعية، الأزمة الإنسانية، السلام/الأمن	مناقشة رسالة المادة 51 الأميركية؛ ووكالات إنسانية تحذر من النزوح والمجاعة وسقوط ضحايا مدنيين.	تزايد تدفقات اللاجئين؛ وواجهت منظومة الأمم المتحدة خفضاً في التمويل بنسبة 27 % ؛ وإنهارت محادثات وقف إطلاق النار في نيسان/ أبريل 2026
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	بنية المساعدات ونقاط الضعف النظامية	أدت الحرب إلى تفاقم «الأزمات المتعدّدة»، وتقويض تدفقات المساعدات المتضائلة لقدرة الدول الهشة على الصمود.	انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 56 % (2024-2025) مما سلّط الضوء على المخاطر التي تواجه أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا

آثار الحرب على المصارف العربية

حذّرت وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني من أن إستمرار النزاع والإضطرابات في مضيق هرمز قد يُثير مخاوف حيال السيولة وإستقرار الأصول لدى بنوك الخليج، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة، حيث أصبحت تدفقات ودائع المغتربين الخارجة في خطر. وقد تم تقييم البنوك المصرية والتركية على أنها أكثر مرونة نسبياً، ولكنها لا تزال عرضة لعدم الإستقرار الإقليمي. وقد قامت شركة بي أم آي BMI، إحدى شركات فيتش سوليوشنز، بتقييم التداعيات على نطاق أوسع، مُسلطة الضوء على مخاطر تقلبات أسعار النفط، وعدم إستقرار السوق، وإضطرابات سلاسل التوريد، والتهديدات السيبرانية، مع الإشارة إلى أن إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة هو خطر جسيم. وأظهر تحليل مستقل أن المصارف الإماراتية تتعرض لضغوط إستثنائية تتعلق بمخاطر صدمات النفط، وتدفقات رأس المال، وثقة المودعين، والضغوط الائتمانية القطاعية، والإستجابات التنظيمية.

وإستجابة لذلك، أطلق مصرف الإمارات المركزي أكبر حزمة دعم للمرونة منذ أزمة «كوفيد19-» في آذار/مارس 2026. وبالنظر إلى هذه التقييمات مجتمعة، يتضح أن المصارف العربية كانت قوية هيكلياً ولكنها عرضة للصدمات المطولة الناجمة عن الحرب. وواجهت مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر تتعلق بالسيولة والمودعين، بينما أظهرت البنوك المصرية مرونة نسبية بفضل محافظها الإستثمارية المتنوعة. وإتفقت التقارير على أنه في حين تستطيع المصارف العربية تحمل التقلبات القصيرة الأجل، فإن إستمرار النزاع وإضطرابات مضيق هرمز سيؤثران سلباً على إستقرار المصارف العربية وثقة المستثمرين.

التقييمات التنظيمية الرئيسية لأثر الحرب الأميركية - الإيرانية على المصارف العربية

تقييم منظمة	مجال التركيز	النتائج	أبرز النقاط الرقمية / الإقليمية
تصنيفات فيتش (29 أبريل/نيسان 2026)	مرونة القطاع المصرفي	تم التحذير من مخاوف تتعلق بالسيولة وجودة الأصول بالنسبة إلى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي؛ خطر خروج ودائع المغتربين من بنوك الإمارات العربية المتحدة؛ إختبار قدرة البنوك المصرية والتركية على الصمود.	إرتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 110 دولارات للبرميل؛ ويُعتبر إستمرار إغلاق مضيق هرمز حتى يونيو/حزيران 2026 عامل ضغط رئيسي- وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني
بي إم آي (فيتش سوليوشنز، 3 مارس/آذار 2026)	البنوك العالمية والإقليمية	تم تحويل الحالة الأساسية إلى «السيناريو 2» (تأثيرات جانبية أكبر، واضطراب جزئي في حقل هرمز)؛ وتم تسليط الضوء على المخاطر الناجمة عن تقلُّب أسعار النفط، وعدم إستقرار السوق، وسلاسل التوريد، والتهديدات السيبرانية.	تم تصنيف السيناريو الثالث (حرب مطولة، إغلاق كامل لممر هرمز) على أنه خطر سلبي شديد (فيتش سوليوشنز)
تحليل مصرفي مستقل في الإمارات العربية المتحدة (18 مارس/آذار 2026)	أمان البنوك في الإمارات العربية المتحدة	وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإماراتية دخلت الحرب برأس مال إستثنائي وإحتياطات سيولة، لكنها حدّدت خمس قنوات لانتقال الضغط: صدمة النفط، وتدفقات رأس المال، وثقة المودعين، والضغط الائتماني القطاعي، والإستجابة التنظيمية.	أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أكبر حزمة دعم لمواجهة الأزمات منذ جائحة «كوفيد19-» في مارس/آذار 2026 https://www.easyglobalbanking.com/

الآثار على المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية حسب الدولة

دولة	نسبة كفاية رأس المال (CAR)	تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي (التعرض للقطاع المصرفي)	مخاطر تدفق الودائع الخارجة المقدرة	تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي (التعرض للقطاع المصرفي)	ملاحظات رئيسية
الإمارات العربية المتحدة	-16 ~ 18 % (أعلى بكثير من الحد الأدنى لإتفاقية بازل 3)	~ 140 % (مخازن قوية)	8 - 12 % من ودائع المغتربين معرضة للخطر	انخفض النمو بنحو 0.7 نقطة مئوية بسبب صدمات النفط والتجارة	أطلق البنك المركزي أكبر حزمة دعم للمرونة منذ جائحة «كوفيد - 19»
المملكة العربية السعودية	حوالي 17 %	حوالي 130 %	مخاطر هروب الودائع من 5 % إلى 7 %	انخفض النمو بنحو 0.5 نقطة مئوية	ساهمت عائدات النفط المرتفعة في تخفيف الضغط على البنوك، لكن جودة الأصول كانت عرضة للتقلبات المطولة
قطر	حوالي 15 %	حوالي 125 %	زيادة في تكلفة التمويل بنسبة 6 - 9 %	انخفض النمو بنحو 0.6 نقطة مئوية	أدى الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال إلى تعريض البنوك لمخاطر إعادة التمويل؛ وتقلبات سوق رأس المال
مصر	حوالي 14 %	حوالي 115 %	مخاطر هروب رأس المال بنسبة 3-5 %	انخفض النمو بنحو 0.4 نقطة مئوية	وفرت المحافظ الإستثمارية المتنوعة مرونة نسبية؛ ولا تزال ضغوط التضخم قائمة
لبنان	أقل من 5 % (أقل من الحد الأدنى لاتفاقية بازل 3)	أقل من 80 % (ضغط سيولة حاد)	مخاطر هروب الودائع التي تتجاوز 20 %	انكماش النمو >2 نقطة مئوية	كانت الأزمة المالية قائمة بالفعل؛ وقد فاقمت الحرب من إنهيار ثقة المودعين
الكويت	حوالي 16 %	حوالي 135 %	مخاطر الإيداع 6-8 %	إنخفض النمو بنحو 0.5 نقطة مئوية	قوية هيكلياً ولكنها تعتمد على عائدات النفط؛ جودة الأصول مرتبطة بقروض الطاقة
سلطنة عمان	حوالي 15 %	حوالي 120 %	مخاطر الإيداع 5 - 7 %	إنخفض النمو بنحو 0.6 نقطة مئوية	تتمتع باحتياطيات قوية ولكنها عرضة لصدمات عائدات النفط والغاز والإضطرابات التجارية
البحرين	حوالي 13 %	حوالي 110 %	مخاطر الإيداع 7 - 10 %	إنخفض النمو بنحو 0.7 نقطة مئوية	قطاع مصرفي صغير ومنفتح؛ تفاقمت ضغوط السيولة في ظل الصراع المطول

خارطة الطريق للمصارف العربية

للتخفيف من مخاطر الحرب على المصارف العربية يوصي إتحاد المصارف العربية بإستراتيجيات عدة وخطط عمل للمصارف العربية.

أولاً، تُعد إدارة السيولة أمراً بالغ الأهمية. ينبغي على المصارف العربية تنويع مصادر التمويل، وتعزيز أطر تأمين الودائع، والحفاظ على احتياطيات سيولة أعلى لمواجهة التدفقات المحتملة لودائع المغتربين إلى الخارج.

ثانياً، يجب تعزيز مرونة رأس المال من خلال إختبارات الضغط على محافظ القروض في مواجهة تقلبات أسعار النفط، ومواجهة مخاطر الإئتمان القطاعية، والإضطرابات المطولة في مضيق هرمز.

ثالثاً، على المصارف العربية تنويع مصادر الأصول والدخل للتقليل من مخاطر التركيز على القطاعات المعرضة لتقلبات الطاقة، مع التوسُّع في أسواق أقل تقلباً مثل شمال أفريقيا أو آسيا.

رابعاً، على المصارف العربية تعزيز المرونة الرقمية والسيبرانية إذ إن التهديدات السيبرانية هي قناة لنقل عدم الاستقرار المرتبط بالحروب. وعلى المصارف العربية الإستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني وأنظمة المراقبة عبر الحدود.

خامساً، يُعد التنسيق التنظيمي في المصارف العربية من الأولويات، إذ أطلقت البنوك المركزية، مثل بنك الإمارات العربية المتحدة، حزماً لتعزيز المرونة. علماً أن التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي يدعم السيولة وكفاية رأس المال وتعزيز الإستقرار النظامي.

سادساً، لزيادة ثقة المودعين يتوجب على المصارف العربية، تحسين الشفافية في الإبلاغ والتفاعل الاستباقي مع العملاء للحد من عمليات السحب بدافع الذعر.

سابعاً، يجب على المصارف العربية أن تضع تخطيطاً إقليمياً يرتكز على السيناريوهات المحتملة لإغلاق معبر هرمز لفترة طويلة، وذلك لضمان قدرة المصارف العربية على التكيّف مع تحديات التجارة وإيجاد وسائل دفع بديلة.

وبذلك فعلى المصارف العربية تعزيز السيولة، وتنويع رأس المال، وزيادة المرونة الرقمية، والتنسيق التنظيمي، وكسب ثقة المودعين، والتخطيط للطوارئ. وتهدف هذه التدابير إلى التحوُّل نحو المرونة المستدامة، بما يضمن قدرة المصارف العربية على تجاوز الصدمات الفورية وحالات عدم الاستقرار الجيوسياسي.

التوقعات المستقبلية

أعادت الحرب الأميركية – الإيرانية في العام 2026 تشكيل التوقعات العالمية، حيث حذرت المؤسسات والمحللون من سيناريوهات تُراوح بين تباطؤ النمو الإقتصادي والركود التضخُّمي الحاد. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.1 %، إذا بقيت الحرب تحت السيطرة. كما وأكد صندوق النقد الدولي أن المخاطر السلبية تهيمن، فالصراع المطوَّل، وضغوط الديون، والتفكك الجيوسياسي، كلها عوامل قد تدفع النمو نحو مستويات الركود. وفي حين أن الإنفاق الدفاعي وفّر دفعة قصيرة الأجل للنشاط الإقتصادي، إلاّ أنه يُنذر بمزاحمة الإنفاق الإجتماعي وتأجيج الاضطرابات.

وهناك خطورة في حال إستمرار إغلاق مضيق هرمز، إذ تسبّبت اضطرابات الطاقة في توقف ما يقارب 16 مليون برميل من النفط يومياً، أي حوالي 15 % من الإمدادات العالمية، و20 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال. وفي سيناريو حل سريع، قُدّرت الخسائر العالمية بنحو 590 مليار دولار. أما في حال إستمرار الإغلاق لفترة طويلة، فقد تصل الخسائر إلى 3.5 تريليونات دولار، أي ما يعادل 3.15 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد يرتفع التضخُّم في هذا السيناريو بنحو 3 نقاط مئوية، مع تراكم الأضرار الإقتصادية لتصل إلى 20 مليار دولار يومياً. ويُواجه منتجو النفط في الخليج خسارة تُقدر بأكثر من مليار دولار يومياً من عائدات النفط، بينما واجهت إقتصادات تعتمد على الطاقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وباكستان، صدمات إستيراد حادة.

وقد عجّلت الحرب التحوُّل نحو عالم متعدّد الأقطاب. وشهدت سلاسل التوريد والتحالفات العالمية إعادة تشكيل، مما يشكّل نقطة تحوُّل في ديناميكيات القوى العالمية.

توقعات الخسائر العالمية

الخسائر العالمية الناجمة عن الحرب الأميركية – الإيرانية الممتدة هائلة، إذ تُقدّر بنحو 3.5 تريليونات دولار، أو ما يعادل 3.15 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حال إستمرار إغلاق مضيق هرمز لأشهر. حتى في سيناريوهات الإضطراب الأقصر، يتكبّد الإقتصاد العالمي خسائر تُقدّر بنحو 590 مليار دولار (0.54 % من الناتج المحلي الإجمالي). وتتراكم الأضرار الإقتصادية بنحو 20 مليار دولار يومياً، مما يدفع التضخُّم إلى الإرتفاع بنسبة تُقدّر بـ 2.8 % عالمياً، ويُعرّض العديد من الإقتصادات لخطر الركود التضخُّمي. إلى جانب الخسائر المباشرة، تعمل الحرب على تسريع التفتت الجيوسياسي، وإضعاف المصداقية المؤسسية، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، مما يجعل التأثير الإقتصادي ليس مجرّد صدمة قصيرة الأجل بل تحدّياً هيكلياً طويل الأجل.

د. سهى معاد
كاتبة ومحللة إستراتيجية

مستقبل الخدمات المالية في ظل التحوُّل الرقمي

القطاع المالي العالمي في مرحلة تحوُّل تاريخية تقودها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي

أصبحت التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الإصطناعي والحوسبة السحابية وسلاسل الكتل والخدمات المصرفية المفتوحة، من أبرز العوامل التي تعيد تشكيل مستقبل الخدمات المالية عالمياً. وقد ساهم هذا التحوُّل في توسُّع المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية، مدعوماً بتغيُّر سلوك المستهلكين وزيادة الاعتماد على القنوات الرقمية في تنفيذ المعاملات المالية.

وبحسب بيانات بنك التسويات الدولية، يُتوقع أن يتجاوز حجم المدفوعات الرقمية العالمية 20 تريليون دولار خلال السنوات المقبلة، في ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. كما تشير تقديرات الأسواق العالمية إلى إستمرار إرتفاع إستخدام المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية الذكية بوتيرة غير مسبوقة، ما يعكس التحوُّل التدريجي نحو الإقتصاد الرقمي العالمي.

وفي المقابل، أدّى هذا التطور إلى تصاعد المخاطر السيبرانية والجرائم المالية الرقمية، حيث قُدّرت الخسائر العالمية الناتجة عن الجرائم الإلكترونية بنحو 9.5 تريليونات دولار سنوياً خلال العام 2024 فقط.

وبحسب بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي، تجاوز حجم خسائر الجرائم الإلكترونية المبلغ عنها 16 مليار دولار خلال العام المذكور، مما جعل أمن وسلامة التعاملات المالية من أبرز التحدّيات التي تواجه المؤسسات المالية والجهات الرقابية عالمياً.

وبناءً عليه، باتت حماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني والإمتثال الرقابي عناصر أساسية لضمان إستقرار النظام المالي الرقمي وتعزيز ثقة المتعاملين.

التحوُّل الرقمي وإعادة تشكيل مستقبل الخدمات المالية

أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحوُّلاً جذرياً في طبيعة الخدمات المالية والمصرفية، حيث إنتقلت المؤسسات المالية تدريجياً من النماذج التقليدية القائمة على الفروع والخدمات الورقية إلى منظومات رقمية تعتمد على التطبيقات الذكية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وقد ساهم هذا التحوُّل في تسريع عمليات الدفع والتحويلات، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وخفض التكاليف التشغيلية، إضافة إلى تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة الخدمات المالية.

وبحسب بيانات Statista، يُتوقع أن يتجاوز عدد مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية عالمياً 4.2 مليارات مستخدم خلال السنوات المقبلة، في ظل التوسُّع الكبير في إستخدام الهواتف الذكية والخدمات المالية الإلكترونية. كما تشير تقديرات شركة ماكينزي إلى أن الذكاء الإصطناعي والتقنيات الرقمية قد تسهم في خفض التكاليف التشغيلية للمصارف بنسبة تُراوح بين 20 % و30 % على المدى المتوسط، من خلال أتمتة العمليات وتحسين إدارة البيانات والمخاطر. كما شهدت التكنولوجيا المالية نمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت الإستثمارات العالمية في هذا القطاع مئات مليارات الدولارات، مدفوعة بالتوسع في خدمات الدفع الرقمي والإقراض الإلكتروني والمحافظ الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة. كما دخلت شركات التكنولوجيا الكبرى إلى القطاع المالي عبر تقديم حلول دفع وتمويل رقمية، ما

عزّز المنافسة وأعاد رسم ملامح الصناعة المالية العالمية.
إلاّ أن هذا التحوُّل الرقمي المتسارع فرض في المقابل تحدّيات جديدة تتعلق بحماية البيانات وإدارة المخاطر السيبرانية وضمان أمن المعاملات المالية، خصوصاً مع تزايد الإعتماد على الأنظمة السحابية والواجهات الرقمية المفتوحة، مما دفع المصارف والجهات التنظيمية إلى تعزيز إستثماراتها في الأمن السيبراني وأنظمة الحماية الرقمية للحفاظ على إستقرار القطاع المالي وتعزيز ثقة العملاء.

تصاعد المخاطر السيبرانية في القطاع المالي العالمي

بالتوازي، مع التوسُّع المتسارع في الخدمات المالية الرقمية، تصاعدت المخاطر السيبرانية لتصبح من أبرز التهديدات التي تواجه إستقرار النظام المالي العالمي، خصوصاً مع إزدياد الإعتماد على الحوسبة السحابية والمدفوعات الفورية والخدمات المصرفية المفتوحة والذكاء الإصطناعي. وقد أدّى هذا التحوُّل إلى توسيع نطاق الهجمات الإلكترونية التي تستهدف المصارف وشركات التكنولوجيا المالية والبنى التحتية لأنظمة الدفع والتحويلات المالية.
وبحسب «تقرير الاستقرار المالي العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2024، تضاعف عدد الهجمات السيبرانية على القطاع المالي العالمي مقارنة بفترة ما قبل جائحة كورونا، فيما إستحوذ القطاع المالي على نحو 20 % من إجمالي الحوادث السيبرانية المسجلة عالمياً، نظراً إلى حساسية البيانات المالية وارتفاع القيمة الاقتصادية للأنظمة المصرفية وشبكات المدفوعات المستهدفة. كما قدّر صندوق النقد الخسائر المباشرة الناتجة عن الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها المؤسسات المالية بنحو 12 مليار دولار خلال العقدين الأخيرين، منها حوالي 2.5 مليار دولار منذ العام 2020 فقط، مع تزايد المخاوف من الهجمات واسعة النطاق القادرة على التأثير في الاستقرار المالي العالمي.
وفي السياق نفسه، أشارت بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي إلى أن خسائر الجرائم الإلكترونية المبلغ عنها في الولايات المتحدة تجاوزت 16.6 مليار دولار خلال العام 2024، وبزيادة سنوية تقارب 33 %، فيما إرتفعت خسائر الاحتيال المرتبط بالعملات المشفرة بنسبة 66 % لتتجاوز 9.3 مليارات دولار، مما يعكس تنامي المخاطر الرقمية المرتبطة بالخدمات المالية الحديثة والتقنيات الرقمية المتقدمة.

أما على صعيد المؤسسات المالية، فقد بيّنت بيانات IBM أن القطاع المالي يُسجّل من بين أعلى متوسطات كلفة إختراق البيانات عالمياً، نتيجة حساسية المعلومات المصرفية وإرتفاع كلفة الإمتثال والتعويضات وتعطل الأنظمة التشغيلية. كما أصبحت هجمات الفدية الإلكترونية من أكثر التهديدات إنتشاراً، حيث تستهدف بشكل متزايد المصارف وشركات الدفع الرقمي والمؤسسات المالية الكبرى.
وفي ضوء ذلك، أظهر تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن المخاطر السيبرانية باتت تُصنّف ضمن أبرز المخاطر العالمية على المديين القصير والطويل، في ظل تنامي الهجمات القائمة على الذكاء الإصطناعي، وإزدياد تعقيد عمليات الإختراق وتسريب البيانات المالية. وهذا الأمر دفع المصارف المركزية والجهات الرقابية الدولية إلى تشديد المتطلبات التنظيمية المرتبطة بالأمن السيبراني وإدارة المخاطر الرقمية، مع التركيز على إختبارات الإختراق وخطط إستمرارية الأعمال وحوكمة البيانات وتعزيز أنظمة الاستجابة للحوادث السيبرانية، بهدف حماية الإستقرار المالي وتعزيز الثقة في مستقبل الخدمات المالية الرقمية.
يُظهر الرسم البياني رقم 1، التصاعد الكبير في الكلفة الإقتصادية العالمية للجرائم الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالتوسُّع المتسارع في الإقتصاد الرقمي والخدمات المالية الإلكترونية وأنظمة المدفوعات الرقمية. كما يعكس تنامي المخاطر السيبرانية التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية في ظل الإعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

الذكاء الإصطناعي والتقنيات الحديثة في تعزيز أمن التعاملات المالية

أصبح الذكاء الإصطناعي من أبرز التقنيات التي تعيد تشكيل مستقبل الأمن المالي الرقمي، حيث تتجه المصارف والمؤسسات المالية العالمية إلى توظيفه بشكل متزايد في كشف عمليات الاحتيال وتحليل السلوكيات المشبوهة وتعزيز أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر. وقد ساهم التطور السريع في تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة في رفع قدرة المؤسسات المالية على رصد التهديدات السيبرانية والإستجابة لها بصورة أكثر سرعة ودقة مقارنة بالأنظمة التقليدية.
وبحسب تقديرات Deloitte، يُتوقع أن تتجاوز إستثمارات المؤسسات المالية العالمية في تقنيات الذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني مئات مليارات الدولارات خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بالحاجة

رسم بياني 1 : تطور الخسائر العالمية الناتجة عن الجرائم الإلكترونية (2020-2025) – تريليون دولار

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات Cybersecurity Ventures. * تقديري

إلى تعزيز الحماية الرقمية وتقليل الخسائر الناتجة عن الاحتيال الإلكتروني والإختراقات السيبرانية. كما تشير بيانات Juniper Research إلى أن تقنيات الذكاء الإصطناعي ستُسهم في خفض خسائر الاحتيال في المدفوعات الرقمية بمليارات الدولارات عالمياً عبر تحسين قدرات الكشف المبكر وتحليل العمليات المالية في الوقت الفعلي.

وضمن السياق نفسه، توسّع استخدام تقنيات المصادقة البيومترية، مثل بصمة الوجه والصوت وبصمة الإصبع، في الخدمات المصرفية الرقمية بهدف تعزيز أمن الحسابات والمعاملات المالية، خصوصاً مع ارتفاع معدلات الاحتيال المرتبطة بسرقة كلمات المرور والبيانات الشخصية.

كما بدأ العديد من المصارف المركزية والمؤسسات المالية الكبرى بإستخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الإصطناعي في مراقبة التدفقات المالية المشبوهة وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إلاّ أن الإعتماد المتزايد على الذكاء الإصطناعي يطرح في المقابل تحديات جديدة تتعلق بحوكمة البيانات وخصوصية العملاء والمخاطر المرتبطة بإستخدام الخوارزميات والأنظمة المؤتمتة، إضافة إلى إحتمال توظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي نفسها في تنفيذ هجمات إلكترونية أكثر تعقيداً، وهو ما دفع الجهات التنظيمية الدولية إلى العمل على تطوير أطر رقابية وتشريعية تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات داخل القطاع المالي العالمي.

مرحلة تحوُّل تاريخية

في الخلاصة، يشهد القطاع المالي العالمي مرحلة تحوُّل تاريخية تقودها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعي والابتكارات المالية الحديثة، مما أعاد تشكيل طبيعة الخدمات المالية وأساليب تنفيذ المعاملات المصرفية عالمياً. ورغم ما وفّرته هذه التحوُّلات من فرص كبيرة لتعزيز الكفاءة والشمول المالي وتسريع الخدمات، إلاّ أنها في المقابل رفعت من حجم المخاطر السيبرانية والتحديات المرتبطة بأمن وسلامة التعاملات المالية وحماية البيانات الرقمية.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن الأمن السيبراني لم يعد مجرد جانب تقني، بل أصبح عنصراً إستراتيجياً أساسياً للحفاظ على إستقرار الأنظمة المالية وتعزيز ثقة المتعاملين والمؤسسات بالبيئة المالية الرقمية. كما باتت قدرة المصارف والمؤسسات المالية على مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز أنظمة الحماية والامتثال الرقابي عاملاً حاسماً في تعزيز تنافسيتها واستدامتها مستقبلاً.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية قيام المصارف العربية والجهات الرقابية بتطوير إستراتيجيات متقدمة للأمن السيبراني والاستثمار في التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حماية الأنظمة المالية الرقمية، بما يساهم في بناء قطاع مالي عربي أكثر أماناً ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

شركات التمويل المتخصّص ودورها المتصاعد في النظام المالي الحديث
تطوير أطر تنظيمية ورقابية متوازنة تدعم الإبتكار المالي يساهم في بناء منظومة تمويلية أكثر شمولاً وكفاءة

شهدت صناعة التمويل خلال السنوات الأخيرة تحوّلاً واضحاً في هيكلها التقليدي، مع تنامي دور شركات التمويل المتخصّص بإعتبارها إحدى الأدوات المالية المهمة التي تعمل إلى جانب القطاع المصرفي، لا بديلاً عنه، في تلبية احتياجات تمويلية محددة للأفراد والشركات، وخصوصاً في مجالات التمويل الإستهلاكي والتأجير التمويلي والتمويل العقاري وتمويل المركبات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويأتي هذا التوسّع في ظل فجوة تمويلية عالمية كبيرة، إذ تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى أن فجوة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية تبلغ نحو 5.7 تريليونات دولار، وترتفع إلى حوالي 8 تريليونات دولار عند إحتساب المؤسسات غير الرسمية.

وتكتسب شركات التمويل المتخصص أهمية متزايدة لأنها أكثر قدرة على تصميم منتجات تمويلية مرنة وسريعة الإستجابة لاحتياجات شرائح لا تستطيع دائماً الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي، سواء بسبب ضعف الضمانات أو محدودية التاريخ الإئتماني أو طبيعة النشاط الإقتصادي. كما أن توسُّع التمويل غير المصرفي عالمياً يعكس تحوّلاً أوسع في بنية النظام المالي، حيث أشار مجلس الإستقرار المالي إلى أن أصول قطاع الوساطة المالية غير المصرفية بلغت نحو 257 تريليون دولار في نهاية العام 2024، أي ما يعادل 51 % من إجمالي الأصول المالية العالمية، مع نمو سنوي بلغ 9.4 % مقارنة بـ 4.7 % فقط للقطاع المصرفي التقليدي.

وفي هذا السياق، لم تعد شركات التمويل المتخصص مجرّد قنوات تمويل ثانوية، بل أصبحت جزءاً من منظومة مالية أوسع تدعم الشمول المالي وتحفّز الإستهلاك والإستثمار وتساعد على تمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل، بحسب مؤسسة التمويل الدولية، أكثر من 90 % من الشركات عالمياً وتساهم بنحو 70 % من فرص العمل وقرابة 50 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. غير أن هذا الدور المتنامي يفرض في المقابل تحديات رقابية وإئتمانية مهمة، تتصل بإدارة المخاطر وحماية المستهلك وجودة المحافظ التمويلية، ومدى تكامل هذه الشركات مع المصارف وشركات التكنولوجيا المالية ضمن إطار تنظيمي يوازن بين الإبتكار والإستقرار المالي.

توسّع شركات التمويل المتخصّص

جاء التوسُّع الكبير لشركات التمويل المتخصّص نتيجة مجموعة من التحوُّلات الإقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية التي أعادت تشكيل سوق الائتمان العالمي خلال السنوات الأخيرة، إذ أدّت التشريعات الرقابية الأكثر تشدُّداً على المصارف بعد الأزمة المالية العالمية، ولا سيما متطلّبات كفاية رأس المال والسيولة المرتبطة بإتفاقيات بازل، إلى تقليص شهية العديد من المصارف تجاه بعض القطاعات ذات المخاطر المرتفعة أو الهوامش المحدودة، مما فتح المجال أمام شركات التمويل المتخصّص للتوسُّع في قطاعات كانت تعتمد تقليدياً على التمويل المصرفي.

وفي الوقت نفسه، ساهمت التكنولوجيا المالية في تسريع نمو هذا القطاع بشكل كبير، حيث أصبحت عمليات منح التمويل تعتمد بصورة متزايدة على التحليل الرقمي للبيانات والذكاء الإصطناعي

والتقييم الائتماني الفوري، ما خفّض زمن الموافقة على القروض ورفع القدرة على الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. وبحسب شركة ماكنزي (McKinsey)، فإن إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة في عمليات الإقراض يُمكن أن يخفض تكاليف معالجة طلبات التمويل بنسبة تُراوح بين 20 % و40 %، مع تحسين دقة تقييم المخاطر الإئتمانية وتقليص نسب التعثُّر.

كما لعبت التغيُّرات في سلوك المستهلك دوراً محورياً في نمو شركات التمويل المتخصّص، خصوصاً مع تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية والتمويل الفوري. فقد شهدت خدمات اشتر الآن وادفع لاحقاً (Buy Now, Pay Later) نمواً سريعاً خلال الأعوام الأخيرة، حيث توقعت شركة Juniper Research أن تتجاوز قيمة المدفوعات العالمية عبر هذا النموذج حاجز 687 مليار دولار في العام 2028 مقارنة بأقل من 350 مليار دولار قبل سنوات قليلة، مدفوعة بإرتفاع الطلب على حلول الدفع المرنة والرقمية.

من جهة أخرى، ساهمت الفجوات التمويلية الكبيرة في الإقتصادات الناشئة في تعزيز دور شركات التمويل المتخصّص، لا سيما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد غير المشمولين مصرفياً. وتشير تقديرات البنك الدولي ضمن تقرير Global Findex 2025 إلى أن نحو 1.3 مليار شخص حول العالم كانوا خارج النظام المالي الرسمي في نهاية العام 2024، رغم الإرتفاع المستمر في مستويات الشمول المالي عالمياً، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى مؤسسات مالية أكثر مرونة وقدرة على الوصول إلى الشرائح غير المخدومة عبر القنوات التقليدية.

الدور الإقتصادي لشركات التمويل المتخصّص في سدّ فجوات الإئتمان

تكتسب شركات التمويل المتخصص أهميتها من حيث قدرتها على سد فجوات تمويلية لا يغطيها القطاع المصرفي التقليدي بالمرونة الكافية، خصوصاً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد محدودي التاريخ الإئتماني، والأنشطة التي تحتاج إلى تمويل سريع أو قائم على أصل محدد مثل المركبات والمعدّات والعقارات، أو الفواتير التجارية. وتبرز أهمية هذا الدور في ضوء أحدث بيانات البنك الدولي، إذ يشير تقرير Global Findex 2025، إلى أن 79 % من البالغين عالمياً باتوا يمتلكون حساباً مالياً، إلا أن ذلك يعني في المقابل أن نحو 21 % من البالغين لا يزالون خارج النظام المالي الرسمي، وهي فجوة واسعة تجعل التمويل المتخصّص والرقمي أحد المسارات الضرورية لتعميق الشمول المالي.

وتزداد أهمية هذه الشركات أيضاً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان نتيجة ضعف الضمانات أو محدودية السجلات المالية أو ارتفاع كلفة الاقتراض. وبحسب تقرير OECD Financing SMEs and Entrepreneurs Scoreboard 2025، ظلّت بيئة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مقيّدة خلال عامي 2024 وبدايات 2025، مع إستمرار أثر أسعار الفائدة المرتفعة وحالة عدم اليقين الإقتصادي، وتراجع القروض المصرفية الموجهة لهذه الشركات في عدد من الأسواق، ما عزّز الحاجة إلى أدوات بديلة مثل التأجير التمويلي، التمويل القائم على الأصول، التخصيم، ومنصّات التمويل الرقمي.

وعليه، لا يقتصر دور شركات التمويل المتخصص على منح الإئتمان، بل يمتد إلى تحسين كفاءة توزيع التمويل داخل الإقتصاد، عبر تحويله نحو شرائح وقطاعات يصعب على المصارف خدمتها بالآليات التقليدية. فهذه الشركات تستطيع، من خلال نماذج تقييم أكثر تخصّصاً وإستخدام أوسع للبيانات الرقمية، تمويل معدات الإنتاج ورأس المال العامل والمشتريات الإستهلاكية والمشاريع الصغيرة بوتيرة أسرع وبمتطلبات أبسط، بما يجعلها حلقة وصل مهمة بين النظام المالي الرسمي والإقتصاد الحقيقي، شرط أن تعمل ضمن إطار رقابي واضح يحمي المستهلك ويحد من مخاطر الإفراط في المديونية.

التحوُّل الرقمي ودوره في إعادة تشكيل شركات التمويل المتخصّص

شكل التحوُّل الرقمي العامل الأكثر تأثيراً في تطور شركات التمويل المتخصّص خلال السنوات الأخيرة، حيث إنتقلت هذه الشركات من نماذج التمويل التقليدية إلى نماذج تعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا المالية والبيانات الضخمة والذكاء الإصطناعي، ما أتاح تسريع عمليات منح التمويل وتخفيض التكاليف التشغيلية وتوسيع الوصول إلى العملاء، خصوصاً الشرائح غير المشمولة مصرفياً. وقد ساهم هذا التحوُّل في ظهور نماذج تمويل جديدة مثل التمويل الرقمي الفوري والتمويل القائم على تحليل التدفقات النقدية والبيانات الرقمية بدلاً من الإعتماد الحصري على الضمانات التقليدية.

جدول رقم 1: مقارنة بين التمويل المصرفي التقليدي وشركات التمويل المتخصص

المعيـــار	المصارف التقليدية	شركات التمويل المتخصص
النموذج التشغيلي	خدمات مصرفية شاملة ومتعددة الأنشطة	تمويل موجه لقطاعات أو إحتياجات محددة
سرعة منح التمويل	أبطأ نسبياً نتيجة الإجراءات الرقابية والإئتمانية	أسرع وأكثر مرونة بفضل النماذج الرقمية
متطلّبات الضمانات	مرتفعة نسبياً	أكثر مرونة وإعتماداً على طبيعة الأصل أو التدفقات النقدية
الفئات المستهدفة	الشركات الكبرى والعملاء ذوو الجدارة المرتفعة	الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشرائح غير المخدومة مصرفياً
إستخدام التكنولوجيا المالية	متدرج ويخضع للبنية المصرفية التقليدية	مرتفع ويعتمد على التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي
هيكل التمويل	يعتمد أساساً على الودائع	يعتمد على الأسواق المالية، المستثمرين، أو التمويل المؤسسي
مستوى الرقابة والتنظيم	رقابة مصرفية صارمة ومكثفة	رقابة متفاوتة بحسب الدولة والنشاط
تكلفة التمويل على العميل	أقل نسبياً	أعلى نسبياً مقابل السرعة والمرونة
إدارة المخاطر	أكثر تحفظاً وإرتباطاً بمعايير بازل	أكثر قدرة على تحمل المخاطر القطاعية
المرونة في تصميم المنتجات	محدودة نسبياً	مرتفعة وقابلة للتخصيص
الدور الإقتصادي	دعم الإستقرار المالي والتمويل واسع النطاق	سدّ الفجوات التمويلية وتعزيز الشمول المالي
أبرز المخاطر	مخاطر الإئتمان والسيولة والإمتثال	إرتفاع التعثر، التمويل عالي المخاطر، والمخاطر التشغيلية الرقمية

وبحسب تقرير صادر عن World Economic Forum، أصبحت تقنيات الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدّمة من أبرز الأدوات المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية والكشف المبكر عن مخاطر التعثُّر والإحتيال، ما ساهم في تقليص زمن الموافقة على التمويل من أيام أو أسابيع إلى دقائق معدودة في العديد من النماذج الرقمية الحديثة.

كما أدى الانتشار الواسع للهواتف الذكية وخدمات الأموال الرقمية إلى تسريع نمو شركات التمويل المتخصص، خصوصاً في الأسواق الناشئة. وتشير بيانات الرابطة العالمية لمشغلي الاتصالات المتنقلة ضمن تقرير The State of the Industry Report on Mobile Money 2026 إلى أن عدد الحسابات المالية المرتبطة بخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول بلغ نحو 2.3 مليار حساب مسجل عالمياً في العام 2025، فيما تجاوزت قيمة المعاملات السنوية عبر هذه الخدمات 2 تريليون دولار، مع وصول عدد الحسابات النشطة شهرياً إلى نحو 593 مليون حساب، ما يعكس التسارع الكبير في التحوُّل نحو الخدمات المالية الرقمية منخفضة الكلفة وعالية الانتشار، لا سيما في الاقتصادات النامية.

وفي المقابل، فرض هذا التحوُّل تحديات متزايدة على شركات التمويل المتخصّص والجهات الرقابية، أبرزها مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات والإحتيال الرقمي، إضافة إلى مخاطر التوسُّع السريع في الإقراض الرقمي دون وجود تقييم ائتماني كافٍ. لذلك، تتجه العديد من السلطات التنظيمية حول العالم إلى تطوير أطر رقابية جديدة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإبتكار المالي والإستقرار المالي، مع تعزيز حماية المستهلكين وضبط المخاطر المرتبطة بالتمويل الرقمي غير المصرفي.

شركات التمويل المتخصص في الدول العربية:

الواقع وآفاق النمو

تشهد شركات التمويل المتخصص في الدول العربية توسعاً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بالنمو القوي للتمويل غير المصرفي، والتوسُّع في الخدمات المالية الرقمية، وإرتفاع الطلب على التمويل الإستهلاكي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويأتي هذا التوسُّع بالتوازي مع الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتنويع مصادر التمويل خارج القطاع المصرفي التقليدي، خصوصاً في ظل التحوُّلات الاقتصادية والرقمية التي تشهدها المنطقة العربية.

فـفي مصر، أظهرت بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية أن قيمة نشاط التمويل الإستهلاكي تجاوزت 61 مليار جنيه خلال العام 2025، فيما واصل نشاط التأجير التمويلي والتخصيم تسجيل معدّلات نمو مرتفعة مدعوماً بتزايد الطلب على تمويل الشركات والأفراد. كما بلغ عدد المستفيدين من خدمات التمويل الإستهلاكي مئات الآلاف من العملاء، ما يعكس اتساع قاعدة التمويل غير المصرفي في السوق المصرية.

أما في السعودية، فقد إرتفع إجمالي أصول شركات التمويل إلى أكثر من 90 مليار ريال في نهاية العام 2025، بحسب بيانات البنك المركزي السعودي، مع نمو ملحوظ في التمويل العقاري وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتمويل الرقمي، بالتوازي مع برامج رؤية 2030 التي تستهدف رفع مساهمة القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز التحوُّل الرقمي المالي.

وفي الإمارات، أظهرت بيانات البنك المركزي الإماراتي وجود 18 شركة تمويل مرخّصة في نهاية الربع الأول من العام 2025 ضمن منظومة تضم نحو 173 مؤسسة مالية مرخصة، في وقت يشهد فيه قطاع التمويل الرقمي ومنصّات إشتر الآن وإدفع لاحقاً توسعاً متسارعاً مدعوماً بالنمو القوي للتجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية.

كما شهدت أسواق عربية أخرى، مثل المغرب والأردن، نمواً متزايداً في أنشطة التمويل الأصغر والتأجير التمويلي والتمويل الرقمي، خصوصاً مع إرتفاع معدّلات إستخدام الهواتف الذكية والخدمات المالية الإلكترونية. وتشير تقديرات صندوق النقد العربي إلى أن المنطقة العربية تمتلك واحدة من أعلى نسب النمو المحتملة في الخدمات المالية الرقمية والتمويل غير المصرفي خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بقاعدة شبابية واسعة واستمرار الفجوات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم هذا النمو، لا تزال شركات التمويل المتخصص في عدد من الدول العربية تواجه تحديات تتعلق بارتفاع كلفة التمويل وتفاوت الأطر التنظيمية وضعف قواعد البيانات الإئتمانية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والتوسع السريع في الإقراض الرقمي. إلاّ أن المؤشرات الحالية تؤكد أن القطاع مرشح لمواصلة النمو خلال السنوات المقبلة، مع تحوُّله تدريجياً إلى أحد المكونات الرئيسية للمنظومة المالية العربية الحديثة.

شركات التمويل المتخصص تشكل أحد المكوّنات الأساسية

في الخلاصة، أصبحت شركات التمويل المتخصّص تشكل أحد المكوّنات الأساسية المتنامية في النظام المالي العالمي والعربي، في ظل التحوُّلات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وإتساع الحاجة إلى حلول تمويلية أكثر مرونة وسرعة وتخصصاً. وقد ساهمت هذه الشركات في سد جزء مهم من الفجوات التمويلية، خصوصاً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإستهلاكي والتمويل الرقمي، إلى جانب دورها المتزايد في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الشرائح غير المخدومة مصرفياً. لذلك، لم يعد توسُّع شركات التمويل المتخصص مرتبطاً فقط بالحاجة إلى بدائل للتمويل المصرفي التقليدي، بل أصبح جزءاً من التحوُّل الهيكلي الذي يشهده القطاع المالي العالمي نحو نماذج أكثر إعتماداً على التكنولوجيا المالية والبيانات والذكاء الإصطناعي. كما تُظهر المؤشرات الحديثة استمرار نمو التمويل غير المصرفي بوتيرة تفوق في العديد من الأسواق نمو القطاع المصرفي التقليدي، مدعوماً بالتوسُّع في الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية وتغيّر سلوك المستهلكين واتجاههم نحو حلول تمويلية أكثر مرونة وسرعة.

وعلى المستوى العربي، يتضح أن شركات التمويل المتخصّص تمتلك فرص نمو كبيرة، خصوصاً في ظل إستمرار الفجوات التمويلية وارتفاع الطلب على التمويل الرقمي وإتساع قاعدة الشباب ورواد الأعمال، إلى جانب توجه العديد من الحكومات العربية نحو تطوير البنية التشريعية والرقمية للقطاع المالي.

غير أن هذا النمو يفرض في المقابل تحديات متزايدة تتعلق بإدارة المخاطر وحماية المستهلك والأمن السيبراني، وضمان عدم تحوّل التوسع السريع في الإقراض إلى مصدر لمخاطر مالية أو إجتماعية مستقبلاً.

ومن هنا، تبرز أهمية تطوير أطر تنظيمية ورقابية متوازنة تدعم الابتكار المالي دون الإخلال بالاستقرار المالي، مع تعزيز التكامل بين المصارف وشركات التمويل المتخصص وشركات التكنولوجيا المالية، بما يساهم في بناء منظومة تمويلية أكثر شمولاً وكفاءة وقدرة على دعم النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

هل دخل لبنان مرحلة الشحّ النقدي؟

البروفسور فؤاد زمكحل

رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ

بـدأنا نشعر في لبنان، ولا سيما في سوقنا المحلية، شحّاً في الليرة اللبنانية والدولار الأميركي. فما هي أسباب هذا النقص؟ وهل هناك مخاوف ومخاطر على سعر الصرف؟

إنّ النقص في الليرة اللبنانية يرتبط مباشرة بسياسة المصرف المركزي، الذي يحاول السحب من السوق المحلية، لبعض الأوراق النقدية بالعملة المحلية، ليُخفِّف من عمليات شراء الدولار أو أي محاولة مشبوهة للتلاعب في سعر الصرف.

الكتلة النقدية الموجودة في السوق المحلية توازي اليوم نحو 750 مليون الدولار، أي نحو 66 تريليون ليرة لبنانية، والتي تُستخدم في إطار معاملات الدولة وتسديد مستحقاتها الرسمية.

أمّا على صعيد الدولار، فإنّ النقص الملحوظ يرتبط بثلاثة عوامل مختلفة ومرتبطة خصوصاً بالعرض ومصادر تأمين العملة الخضراء التي تواجه ضغوطاً على أصعدة عدة.

إنّ المصدر الأول للدولار هي الحركة الاقتصادية، والتبادل التجاري والإستثمارات الداخلية والإنماء، والتي تكبّدت شللاً كبيراً من جميع النواحي من بعد حرب الـ45 يوماً التي فُرضت علينا.

المصدر الثاني الأساسي يكمن بتحويلات المغتربين اللبنانيّين، التي إنخفضت أيضاً جرّاء الحرب الإقليمية والضغوط على المغتربين المقيمين في بلاد الخليج، وانخفضت جرّاء اشتعال الحرب في الشرق الأوسط.

والمصدر الثالث الذي لا يُمكن غضّ الطرف عنه، هو التمويل عبر الإقتصاد الأسود غير الشرعي وغير المعلن. هنا أيضاً فإنّ الدولارات التي كانت تأتي من الخارج بطريقة غير شرعية لتمويلات عديدة، لسنا في وارد ذكرها في هذا المقال، أيضاً انخفضت بطريقة جذرية.

لذا، يعاني القطاع المصرفي شحّاً في العملة الخضراء جرّاء الأسباب والمصادر والمذكورة.

من جهة أخرى، ليس سراً، أنّ إقتصادنا المحلي هو إقتصاد مدولر بإمتياز، إذ يبلغ نحو 90 % في معظم المعاملات المالية، حتى إنّ الرواتب التي تُدفع بالليرة اللبنانية تُحتسب بالدولار ومن ثم تُحتسب وفق سعر الصرف الحالي.

أمّا بالنسبة إلى الـ10 % المتبقية من المعاملات، فهي مرتبطة مباشرة بالمعاملات الرسمية في القطاع العام، وتكمن أساساً في دفع الضرائب والـ TVA والجمارك والمعاملات العقارية وغيرها.

هكذا تضغط الدولة والمركزي على المواطنين والشركات، لإجبارهم على بيع بعض سيولتهم بالدولار الأميركي إلى الليرة اللبنانية، وهكذا يستطيع المركزي سحب بعض السيولة بالعملة الخضراء لضخّها من جديد عبر تعميمَي 158 و166.

لذا، للأسباب المطروحة، لا يوجد في الوقت الحالي مخاطر كبيرة على سعر الصرف إذا تابع المركزي سياسته بالحدّ من الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، وسحب بعض الدولارات من السوق.

نذكّر أنّ الإنهيار الكبير الذي عشناه جرّاء الأزمة الماضية، كان بعضه مبطّناً جرّاء تطبيقات الـ Application، التي كانت تتلاعب بسعر الصرف، وأيضاً جرّاء الكتلة النقدية الموجودة في السوق.

في المحصّلة، لقد خسر لبنان والإقتصاد اللبناني واللبنانيّون كلّ مكوّنات الصمود والمرونة، وليس في إستطاعتنا إمتصاص الأزمات المالية والنقدية والضغوط الجديدة التي نعيشها. ما خسرناه هو الركن الأساس للصمود وإعادة الإنماء، وهو عامل الثقة، الذي دُمّر ليس فقط جرّاء الحروب الخارجية، لكن خصوصاً جرّاء الحروب الداخلية، والإنشقاق الشاسع والتباعد في الرؤى والإستراتيجيات.

نمو عالمي بـ 2 % وتضخُّم بـ 6 %

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية الدكتور محمود محيي الدين يتوقع السيناريو الأسوأ في ظل التوترات

قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية الدكتور محمود محيي الدين: «إن حالة عدم اليقين حيال التداعيات الإقتصادية للحرب الإيرانية الحالية ليست مستغربة»، مؤكداً أنه «لا توجد جهة قادرة على التنبؤ الدقيق بتأثيراتها على النمو أو التضخم أو البطالة أو أسعار الطاقة».

وأوضح محيي الدين، خلال مقابلة مع «العربية Business»، «أن هذه الحالة من الضبابية لا تقتصر على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، برئاسة جيروم باول، بل تشمل أيضاً المؤسسات الدولية الكبرى، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي إكتفت خلال إجتماعات الربيع الأخيرة في واشنطن بطرح سيناريوهات متعدّدة تتفاوت حدتها وفقًا لمدة استمرار الحرب».

وأشار محيي الدين إلى «أن أفضل التوقعات للنمو العالمي تدور حول 3 %، بينما قد تنخفض إلى نحو 2 % في السيناريوهات الأسوأ، فيما تُراوح توقعات التضخُّم بين 4 % و6 %، مع تحذيرات من بعض المحلّلين من إحتمالات أسوأ، قد تصل إلى ركود تضخُّمي على مستوى الإقتصاد العالمي».

وأضاف د. محيي الدين: «أن إستمرار الحرب، خصوصاً مع تأثيراتها على أسواق الطاقة وإعتماد العالم على النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب تداعيات إغلاق المضائق البحرية التي تمر عبرها نحو 25 % من الصادرات، يشكل ضغطاً مزدوجاً يتمثل في إبطاء النمو ورفع معدّلات التضخُّم».

التضخُّم في الولايات المتحدة وخطاب باول الأخير

وفي ما يتعلق بإستهداف التضخم عند مستوى 2 % في الولايات المتحدة، أشار د. محيي الدين إلى «أن هناك نقاشاً بين الإقتصاديين حول مدى واقعية هذا الهدف، خصوصاً بعد خمس سنوات لم يتمكن خلالها الإقتصاد الأميركي من تحقيق هذا المستوى بشكل مستدام»، موضحاً «أن بعض الإقتصاديين اقترحوا رفع المستهدف إلى ما بين 2.5 % و3 %، إلاّ أن جيروم باول رفض هذا التوجُّه سابقاً، لما قد يترتب عليه من زيادة توقعات التضخُّم وفقدان المصداقية في قدرة الفيدرالي على السيطرة على الأسعار».

ولفت د. محيي الدين إلى «أن مستويات التضخُّم المرتفعة التي شهدها الإقتصاد الأميركي، والتي تجاوزت 9 % في العام 2022، كانت نتيجة صدمات في جانب العرض»، مشيراً إلى «أن الخطاب الأخير لرئيس الفيدرالي حمل طابعاً تقييمياً يستعرض ما تحقق من تقدم في خفض التضخم مقارنة بتلك الفترة».

توجهات كيفين وارش

وفي سياق متصل، تناول د. محيي الدين المقترحات المتعلقة بإستخدام مؤشّرات بديلة لقياس التضخم، مثل مؤشّر «التضخُّم المتوسط المنقوص»، الذي يدعو إليه كيفن وارش، والذي يستبعد العناصر ذات التقلّبات الحادة والمؤقتة.

وأوضح د. محيي الدين «أن هذا المؤشّر مطبّق بالفعل بشكل موازٍ، إلاّ أن إعتماده بشكل أساسي يتطلّب موافقة غالبية أعضاء لجنة السياسة النقدية»، مشيراً إلى «أن الفيدرالي يفضل إستخدام مؤشّرات تعكس بشكل أقرب ما يشعر به المستهلك، حتى وإن كانت تتضمّن عناصر متقلبة مثل الغذاء والطاقة»، مؤكداً «أن التحدّي يكمن في تحديد ما هو «مؤقت» وما هو «دائم» في تحرّكات الأسعار»، محذراً من «أن إستبعاد بعض المكوّنات قد يقلّل من مصداقية المؤشّرات إذا لم تعكس الواقع الذي يلمسه المواطن».

وفي ما يخص المقترحات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للفيدرالي، أشار د. محيي الدين إلى «إمكانية اللجوء إلى بيع جزء من الأصول بالتوازي مع خفض أسعار الفائدة، وهو ما قد يحقّق توازناً في التأثيرات النقدية إذا تم تنفيذه بشكل متناسق»، مؤكداً «أن نجاح مثل هذه السياسات سيظل مرهوناً بقدرة صنّاع القرار على إقناع الأسواق، التي تترقّب أيّ إشارات نحو تخفيف السياسة النقدية»، مشيراً إلى «أن أيّ خطوة في هذا الإتجاه ستكون محل إختبار حقيقي من قبل المستثمرين».

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان فادي خلف:
الإستقرار لا يُشترى بإستنزاف الإحتياط بالعملات الأجنبية
العائد لحقوق المودعين والمصارف

كتب الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية:

في الأزمات، يتضاعف ضغط الشارع والإعلام والسياسة، وتكثر محاولات تسويق حلول سريعة تحت عنوان «الإستقرار». لكن التجربة اللبنانية علّمتنا درساً واحداً لا يجوز تجاهله: أي إستقرار يُموَّل من حقوق المودعين هو إستقرار موقّت، يشتري وقتاً قصيراً ويُراكم أزمة أطول. ومن هنا، يجب تثبيت قاعدة واضحة: الإستقرار لا يُشترى بإستنزاف الإحتياط بالعملات الأجنبية العائد لحقوق المودعين والمصارف.

أولاً: تحديد الإطار... منعاً لأي التباسٍ

القضية ليست سجالاً ولا تبادلاً للإتهامات، بل مسألة حقوق: للدولة حساباتها وموجباتها ضمن مؤسساتها، ولمصرف لبنان مطالباته تجاه الدولة، وهذا شأن يُعالج بين الدولة ومصرف لبنان. أمّا أموال المصارف، أي أموال المودعين لدى مصرف لبنان، فهي حقوق خاصة لا يجوز تحويلها إلى «هامش قابل للإستهلاك» تحت ضغط الحرب أو أي ظرف إستثنائي.

ثانياً: ثلاث حقائق يجب الوقوف عندها

– الإحتياطي ليس صندوقاً عاماً مفتوحاً يُستعمل عند الحاجة، بل هو آخر هامش متبقٍ لحقوق المودعين، وأي مساس به يضرب إمكانية استرداد الودائع اليوم وغداً.

– الظروف الإستثنائية لا تُسقط الحقوق: الحرب ترفع المخاطر، لكنها لا تُحوّل حقوق الناس إلى أموال قابلة للإستهلاك. المطلوب حماية ما تبقّى، لا إعادة إستنزافه.

– الإستنزاف لا يصنع إستقراراً: قد تنجح التدابير مرحلياً في الحدّ من التقلّبات أو تهدئة الأسواق، لكن حذار أن يصبح الثمن تبديد ما تبقّى من حقوق المودعين. فذلك لن يكون إستقراراً... بل تأجيل لأزمة إضافية مع مضاعفة كلفتها.

ولتفادي أي إلتباس أو توظيف، لا بدّ كذلك من تثبيت أمرين ملازمين لهذه الحقائق:

–إستبعاد إستعمال ما تبقّى من الإحتياطي العائد عملياً لحقوق المودعين ضمن أي سياسة نقدية أو مالية، لأن ذلك ليس خياراً تقنياً بل شرط بقاء إجتماعي، لأنه يمس بالأموال التي تؤمّن عبر التعاميم الحد الأدنى من الإحتياجات الشهرية لمئات آلاف العائلات.

– إظهار صورة مفصّلة عن مكونات الإحتياطي: ما هو المتاح فعلاً؟ ما هو المخصّص للمصارف وحقوق المودعين؟ وما هو العائد لحسابات الدولة؟ لأن الشفافية هنا ليست تفصيلاً بل ضمانة لمنع الالتباس والتوظيف.

ثالثاً: أين الخطر العملي اليوم؟

الخطر يبدأ إذا ما أصبح الإحتياطي خياراً سهلاً لتمويل الطوارئ في زمن الحرب، لأن الإستقرار الإقتصادي والنقدي لا يُبنى على حرق أموال المودعين. وهنا لا بد من التذكير بحقيقة تقنية يعرفها كل من يقرأ المعايير الدولية: إستعمال إحتياطي المصارف المركزية لفترات طويلة يستهلك حكماً مقدراتها ويُضعف قدرتها على الصمود.

رابعاً: البديل العملي الفعلي

إذا كان الهدف فعلاً حماية الإستقرار الإقتصادي والنقدي، فإن البديل العملي لا يبدأ من «حلولٍ ظرفية» تُموَّل من الإحتياطي، بل يبدأ من تأمين الإستقرار السياسي والأمني. فالإقتصاد لا يستعيد عافيته في بيئةٍ يتراجع فيها الأمان، ولا تنتظم الأسواق في مناخٍ تتبدّل فيه التوقعات كل يوم مع التطوّرات الميدانية، لأنه في ظل غياب الإستقرار السياسي والأمني المطلوب، تتعطّل القرارات الإصلاحية، تتراجع الثقة، وتصبح أي إجراءات نقدية مجرّد إدارة مؤقتة للأزمة لا علاجاً لها.

الدكتور جهاد أزعور:
الإقتصاد السعودي الأقل تأثراً في الخليج بحرب إيران

كشف مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي الدكتور جهاد أزعور أن الإقتصاد السعودي هو الأقل تأثراً في الخليج بحرب إيران، مشيراً في مقابلة مع «العربية Business» إلى أن خط أنابيب شرق–غرب ساهم في الحد من تأثير الحرب على إقتصاد المملكة، فيما أثبتت منطقة الشرق الأوسط قدرتها الكبيرة على التكيُّف خلال الحرب.

وعن زيارته إلى المنطقة، قال د. أزعور: «إن زيارته تأتي في إطار التشاور المستمر مع قياداتها منذ إندلاع حرب إيران في نهاية فبراير/شباط 2026»، موضحاً أن الصندوق عقد منذ البداية إجتماعات مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمناقشة تداعيات هذا الحدث الكبير على اقتصادات المنطقة.

أزمة غير مسبوقة

وأوضح د. أزعور «أن الأزمة الحالية تعد غير مسبوقة خلال نصف قرن، سواء من حيث طبيعة الصدمات أو حجمها، ما إستدعى تبنّي عدة سيناريوهات في توقعات الصندوق، تختلف وفق عمق الأزمة ومدتها وكيفية الخروج منها»، مشيراً إلى «أن حالة عدم اليقين المرتفعة تفرض تبنّي أكثر من مسار محتمل»، معتبراً «أن الصراع إنتقل من مرحلته العسكرية المدمرة إلى حالة جمود، إلاّ أن تأثيراته الإقتصادية لا تزال قوية، خصوصاً على حركة السلع الأساسية، مثل النفط والغاز ومشتقاتهما».

ثلاثة مستويات

وأفاد د. أزعور «أن تداعيات الأزمة تمتد إلى 3 مستويات، تشمل التأثير المباشر على إقتصادات المنطقة، وتأثيرات غير مباشرة تمتد إلى اقتصادات عالمية كبرى، إضافة إلى إختلاف وقع الصدمة داخل المنطقة نفسها، إذ تأثرت بعض الدول بدرجة أقل مثل السعودية وسلطنة عمان، في حين واجهت دول أخرى ضغوطاً أكبر، خصوصاً المستوردة للغذاء»، مشيراً إلى «أن إرتفاع أسعار النفط أسهم في تخفيف التأثير على بعض الدول المصدرة، بينما تشكل الأسعار عبئاً على الدول المستوردة»، مؤكداً «أن صعوبة المرحلة الحالية تعود إلى غياب وضوح حيال مدة الأزمة ونهايتها، ما يجعل تقدير حجم تأثيرها بدقة أمراً معقداً».

تكيُّف الأسواق

وفي ما يتعلق بأسواق الطاقة، أوضح د. أزعور «أن الأسعار لم ترتفع إلى المستويات التي كان يخشاها البعض، رغم الصدمة»، مرجعاً ذلك إلى «قدرة الأسواق على التكيُّف، سواء من خلال إعادة توجيه الإنتاج أو تطوير البنية التحتية لنقل النفط، مثل خطوط الأنابيب في السعودية»، مؤكداً «أن الدول التي تمتلك احتياطيات قوية، مثل السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين، تتمتع بقدرة أكبر على دخول أسواق التمويل»، لافتاً إلى «أن السعودية كانت من أكبر مصدري السندات بين الأسواق الناشئة في العام 2025».

منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة في سلطنة عمان..
بنية سيادية للإقتصاد الرقمي فرص إستثمارية نوعية

شكّل إنشاء منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة في سلطنة عُمان، إحدى أبرز خطوات التحوُّل نحو إعادة تشكيل بنية الإقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتقنيات المتقدمة.

ويأتي هذا المشروع ضمن مسار وطني يستهدف تنويع مصادر الدخل، وإستقطاب الإستثمارات النوعية، وتمكين الشركات التقنية المحلية، وتعزيز حضور سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتقنيات المتقدّمة، بما يُسهم في تعزيز السيادة الرقمية ورفع مساهمة الإقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

ويهدف المشروع إلى بناء منظومة إبتكار متكاملة عبر إستقطاب الإستثمارات في التقنيات المتقدّمة، ودعم الشركات الناشئة، وتعزيز نقل المعرفة، إلى جانب تمكين الكفاءات الوطنية ورفع جاهزية البنية الرقمية.

وأجمع خبراء على أن منطقة الذكاء الإصطناعي تمثل تحوُّلاً إستراتيجياً نحو إقتصاد يعزّز السيادة الرقمية، ويجذب الإستثمارات النوعية، ويدعم الشركات التقنية المحلية ونقل المعرفة، مؤكدين أن نجاح المشروع مرهون بتطوير الكفاءات الوطنية، وتحديث الأطر التشريعية، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة ومحفزة قادرة على مواكبة المنافسة الإقليمية.

وفي هذا السياق، رصدت «جريدة عُمان» آراء عدد من المختصين والخبراء؛ للوقوف على الأبعاد الإقتصادية للمشروع، وإستكشاف الفرص الاستثمارية التي يتيحها، وقراءة التحدّيات المرتبطة بالبنية التشريعية وتطوير الكفاءات الوطنية، في وقت تتجه فيه سلطنة عُمان إلى ترسيخ موقعها في الإقتصاد الرقمي العالمي من خلال بناء منظومة متكاملة للابتكار والتقنية.

أحمد بن سعيد الشرقي

وقال أحمد بن سعيد الشرقي، رئيس اللجنة الإقتصادية والمالية في مجلس الشورى: «إن إنشاء منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة يمثل تحوُّلاً إستراتيجياً في هيكل الإقتصاد الوطني»، موضحاً أنها «ستضع الأساس لبنية سيادية للإقتصاد الرقمي ترتكز على

أحمد بن سعيد الشرقي
رئيس اللجنة الإقتصادية والمالية في مجلس الشورى

البيانات والتقنيات المتقدمة»، مشيراً إلى «أن المشروع يُسهم في رفع مساهمة الإقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تحسين الإنتاجية من خلال الأتمتة والتحليل الذكي، وتعزيز القيمة المضافة في قطاعات حيوية مثل النقل والطاقة والمالية والصحة، مما يدعم توجُّه سلطنة عُمان نحو إقتصاد المعرفة، ويعزّز تحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040».

الدكتور معمر بن علي التوبي

من جانبه، قال الدكتور معمر بن علي التوبي، الأكاديمي والباحث العُماني: «إن إنشاء منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة تجسّد توجهات الحكومة نحو بناء قاعدة تقنية متقدمة تقوم على الذكاء الإصطناعي والبيانات»، معتبراً الإعلان عن إنشاء هذه المنطقة «يعكس الإدراك المبكر لأهمية الإستثمار في التقنيات الحديثة وما تحمله من آثار إقتصادية مباشرة وغير مباشرة»، مشيراً إلى «أن المنطقة ستُسهم في خلق قيمة مضافة عالية من خلال تطوير صناعات قائمة على المعرفة والبيانات، والتي تتميّز

بإرتفاع إنتاجيتها مقارنة بالقطاعات التقليدية، بما في ذلك بعض القطاعات التقنية التقليدية، كما ستُسهم في رفع كفاءة قطاعات إقتصادية أخرى مثل اللوجستيات والطاقة والرعاية الصحية، عبر إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتها، بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات».

المهندس رايف بن علي الزكواني

من جانبه، أوضح المهندس رايف بن علي الزكواني، مدرب مختص في الذكاء الإصطناعي «أن إنشاء منطقة الذكاء الإصطناعي الخاصة يمثل خطوة بالغة الأهمية في مسار التحوُّل نحو الإقتصاد الرقمي، وأن أهميتها الإقتصادية تنبع من قدرتها على بناء منظومة متكاملة قائمة على الإبتكار والتقنيات المتقدّمة»، مشيراً إلى «أن هذه المنطقة ستُسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على القطاعات التقليدية، من خلال جذب الإستثمارات في مجالات الذكاء الإصطناعي والتقنيات الرقمية، إلى جانب خلق فرص عمل للشباب».

وأوضح الزكواني «أن المنطقة سيكون لها دور مباشر في تسريع التحوُّل الرقمي في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، وأن الأثر التطبيقي للمشروع يتجلّى في تسريع تبنّي تقنيات مثل تحليلات البيانات الضخمة، والأتمتة الذكية، ومراكز الإتصال المدعومة بالذكاء الإصطناعي، وأنظمة التنبؤ بالأعطال وإدارة الشبكات، بما يعزّز جودة الخدمات ويرفع جاهزية البنية الرقمية وموثوقيتها»، لافتاً إلى التأثير الإقتصادي للمنطقة عبر إسهامها برفع إنتاجية المؤسسات، وتقليل الهدر التشغيلي، وفتح مجالات جديدة للتصدير الرقمي، إلى جانب تنمية الشركات الناشئة وخلق طلب متزايد على المهارات المتقدمة.

الخليل بن أحمد العبدلي

من جانبه، أوضح الخليل بن أحمد العبدلي مؤسس أكاديمية تقنيات الذكاء الإصطناعي «أن إنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة في محافظة مسقط، يمثل خطوة في مسار التحوُّل نحو إقتصاد رقمي قائم على المعرفة، ويعكس توجهاً واضحاً لتعزيز دور التقنيات المتقدّمة كمحرّك رئيسي للنمو الإقتصادي»، مشيراً إلى «أن هذه المنطقة يُتوقع أن تُسهم في رفع كفاءة القطاعات الإقتصادية عبر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاجية، ودعم إتخاذ القرار، وتقليل التكاليف التشغيلية»، موضحاً «أن المشروع يفتح الباب أمام إستقطاب الإستثمارات المحلية والدولية في مجالات التقنية المتقدّمة، تشمل مراكز البيانات، والحوسبة عالية الأداء، وتطوير النماذج الذكية، إضافة إلى الصناعات المرتبطة بالروبوتات وأشباه الموصلات، وهو ما يعزز من موقع سلطنة عمان كمركز إقليمي لنمو وتطوير الشركات التقنية».

المصدر: « جريدة عُمان »

الصِّرافة في اليمن
التَّاريخ العريق... والحاضر الـمُنفلت

عُرفت مهنة الصِّرافة في اليمن منذ القِدم حيث كانت تُمارس إستبدال العُملات، وتحويل النَّقد من الذَّهب إلى الفضَّة أو العكس، كما أن محلاتها كانت تُعرف أيضاً بمحلات صرافة العُملات والتي تتواجد في المُدن الكبيرة؛ واليمن في تاريخه القديم تميَّز بشكلٍ عام بممارسته للعمل التِّجاري منذ قديم الأزل، وما طريق اللُّبان والبُخُور؛ إلاّ علامةً مُهمَّةً في التَّاريخ اليمني، ويصف المؤرخ الهَمَداني في كتابه (الإكليل) هذه التِّجارة، مُوضِحاً أسبابها وأهميتها ومُفلسِفاً ضرورتها، ليس ذلك فحسب؛ بل يُمكن قراءة رأيه حول أن العلاقات التِّجارية شكلَّت أساساً قامت عليه الكثير من أشكال العلاقات الأخرى بين النَّاس، كذلك بين المُجتمعات[1]؛ إذ يقول: «لولا أن الله عزَّ وجل خصَّ بلطفه كل بلدٍ من البُلدان، وأعطى كل إقليمٍ من الأقاليم شيئاً منعه غيره؛ لبطُلت التِّجارات وذهبت الصِّناعات؛ ولما تغرَّب أحد، ولا سافر رجل، ولتركوا التَّهادي، وذهب الشِّراء والبيع والأخذ والعطاء؛ إلا أن الله أعطى كل صقعٍ في كل حينٍ نوعاً من الخيرات، ومنع الآخرين ليسافر هذا إلى بلد هذا، ويستمتع قومٌ بأمتعة قومٍ ليعتدل القسم وينتظم التَّدبير»[2].

ولذا فقد شهدت أعمال الصِّرافة تطوراً كبيراً خلال تلك العصور المجيدة، وحتى تاريخنا المعاصر، حيث شكَّلت عبرها إحدى ركائز الحركة التِّجارية، باعتبارها وسيطاً موثوقاً لحفظ القيمة وتسهيل التَّبادل، إلاّ أنها حالياً تقف في واقعٍ مختلف تماماً، فمع تصدّع مؤسسات الدَّولة اليمنيّة، وتراجع دور الجهاز المصرفي، تمدَّد قطاع الصِّرافة ليملأ الفراغ، دونما رقابةٍ فعَّالة، أو إطارٍ تنظيميٍّ صارم؛ فأصبحت سوقاً واسعةً تجدها في ركن كل شارعٍ وحيّ، بل وأصبحت شركات الصِّرافة لاعباً رئيسياً في حركة النَّقد وفرةً وانعداماً، وفي التَّأثير المُباشر وغير المُباشر على سعر صرف العُملة اليمنية، بل وفي تشكيل ملامح الاقتصاد اليومي لليمنيين.. وهنا تبرز الحاجة إلى قراءةٍ توثيقيةٍ لمسار مهنة الصِّرافة في اليمن.. كيف نشأت وتطوَّرت؟! وكيف أوصلت الاقتصاد اليمني إلى حافة الانفلات؟!!

محمـد علـي ثامـر

البدايات في التَّاريخ المعاصر

تعود البدايات الأولى والمُبكِّرة لنشاط الصِّرافة في اليمن إلى حقبة الوجود العُثماني في اليمن؛ حيث كانت تُمارس هذه المهنة فيه، وتحديداً في ميناء المخا، والذي كان الميناء الأشهر في الجزيرة العربية، في تجارة البُن اليمني؛ المنتج الذي وصل صيته عالمياً، ولا يزال، حيث كان يتم إستبدال العُملات الأوروبية باللِّيرة العُثمانية الذَّهبية، ومن بعدها (ريال ماريا تريزا – العملة النمساوية التي كان اليمن ودول الجزيرة العربية ودول شرق أفريقيا تتعامل بها كعملاتٍ لبلدانها –، والرُّوبية الهندية وغيرها، وثم تطوَّرت في عهد الاحتلال البريطاني لعدن ومحميات جنوب وشرق اليمن، حيث كانت مهنة الصِّرافة تُمارس بصورةٍ تقليديةٍ من قبل عدَّة بيوتاتٍ وشخصياتٍ معروفةٍ في مدينتي عدن وحضرموت، بالرغم من أن هذا الاحتلال لم يسمح بأيّ شكلٍ من أشكال أجهزة الوساطة الماليّة (مكتب صرافة وتحويل أو مصرفٍ بنكي) خلال ثلاثين عاماً على إحتلاله لعدن – أي ما بين (1839 – 1870)[3]؛ إلاّ أن الحاجة الماسَّة لها جاءت مع افتتاح قناة السُّويس في العام 1869، وإنشاء أمانة ميناء عدن في ذاك العام عينه؛ مما

جعل منه أحد أكثر الموانئ إزدحاماً في العالم لتزويد السُّفن بالوقود والتسوُّق المُعفى من الرُّسوم الجمركية والتِّجارية؛ حيث تكاثرت شركات الملاحة والتِّجارة البريطانية والهندية والوكالات التِّجارية الأوروبية والتي بدأت بالقيام بالمعاملات التِّجارية والنَّقدية هناك؛ عندها أُسّست الوكالة البحرية للكيني (لوك توماس) في العام 1871 – كأول وكالة صرافة حديثة في اليمن –، وكذا فتحت وكالة شركة قهوجي– دنشا الهندية في العام عينه[4]، وقد مارستا مهنة الصِّرافة في عدن، والتَّعامل مع الشَّركات التِّجارية والملاحية الأجنبية المُتواجدة فيها[5]، وتنامى نشاط الصِّرافة في هذه المدينة، وبرز عددٌ من وكالات ومكاتب الصِّرافة والتَّحويل كـ «وكالة باعبيد» في مدينتي عدن والحديدة، و«وكالة شَوْلَق» في مدن عدن، والحُدَيْدَة وتعز[6].

ومع نهاية الحرب العالميّة الثَّانية ظهرت في السُّوق مجموعة من وكالات الصِّرافة والتَّحويل اليمنية والأجنبية؛ أبرزها وكالة «كوري بدرائري»، و«وكالة أ. بس– لصاحبها التَّاجر الفرنسي أنتوني بس» في مدينة عدن، و«مكتب الجبلي لصاحبه علي محمد الجبلي– وكيل الإمام التِّجاري»، و«وكالة هائل سعيد أنعم» في مدن عدن والحُدَيْدَة وتعز[7]، و«مكتب الحِروي وحُراب» في مدينة تعز، ومكتبي «السِّنيدار»، و«غمضان» في مدينة صنعاء، ومكاتب «الرَّاجحي»، و«الكعكي»، و«الوتاري» في الحُدَيْدَة، ومكتب الوجيه في مدينتي عدن والحُدَيْدَة[8]؛ ليشهد عقد السِّتينيات من القرن الماضي البداية الأولى لإنطلاق وتشكيل جهاز الصِّرافة اليمني، والذي واكب الثَّورة اليمنية (أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/ أكتوبر) في شطري اليمن، ورحيل الإحتلال البريطاني عن جنوبه.

فترة الإزدهار في أعمال الصِّرافة

تبدأ هذه الفترة مع دخول سبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة الخصّبة التي عزَّزت من نُموّ الطَّبقة التِّجارية، وجذبت إستثماراتٍ كبيرة إلى أسواق العُملات والعقارات والاستيراد، مدعومةً إلى حدٍّ كبير بحصَّةٍ كبيرةٍ من التَّحويلات الماليّة، وقد لعب الصَّرافون دوراً بارزاً ومُربحاً كوسطاء في دورة الهجرة والاستهلاك والنَّاتجة عن تبني نهج أكثر تحرُّراً ومُوجَّهاً نحو السُّوق.

ويُعتبر جهاز الصرافة في اليمن حينها هو القناة الأساسية التي تصل من خلالها تحويلات المُغتربين اليمنيين في الخارج – والحديث هنا بالطَّبع عن الشَّطر الشِّمالي منه بإعتباره البيئة الحاضنة لنشأة جهاز الصِّرافة الحديث–، والذي تطوَّر خلال عقدي السَّبعينيات والثَّمانينيات، بالإضافة إلى أن أعداد المُغتربين منه شكَّل خلال تلك الفترة حوالي (80 %) من إجمالي المُغتربين اليمنيين في الخارج[9]، وتشكَّل هذا الجهاز بدايةً من ثلاث فئاتٍ رئيسية؛ هي: كبار الصَّرافين، وصرافي التَّجزئة، ووكلاء المُغتربين، ورغم التَّطورات التي شهدها هذا الجهاز؛ إلا أن هيكله الحالي لا يزال إلى حدٍّ كبير مُحافظاً على ذلك التَّقسيم، حيث يضم شركات الصِّرافة في القمة، ومنشآت الصِّرافة الفردية (محلات الصِّرافة) والتي يتم التَّرخيص لكلٍّ منها من قبل البنك المركزي اليمني، إضافةً إلى القاعدة المُتمثِّلة في وكلاء المُغتربين[10].

ولكن هذا الجهاز كان يعمل بصورةٍ عشوائيةٍ، بل ويعمل على المضاربة بأسعار العُملة؛ فشعر البنك المركزي اليمني بخطورة نشاط بعض مكاتب الصِّرافة، وقام في حزيران/ يونيو 1983 بتكوين لجنة لدراسة أوضاعها في الدَّاخل والخارج؛ فاكتشف أن عددها الظَّاهر هو (134) مكتباً، (80) منها مُرخصاً لها بمزاولة النَّشاط، بينما العدد الفعلي هو (1,340) مكتباً يزاولون النَّشاط بدون ترخيص بما فيها وكلاء المُغتربين؛ ليصدر في آب/أغسطس من العام عينه لائحةً لتنظيم أعمال الصِّرافة في الجمهورية العربيّة اليمنيّة – كأول تنظيمٍ وتقنينٍ لأعمال الصِّرافة –[11]، وحظر ممارستها إلاّ بموافقته؛ إضافةً إلى عدم فتح فروعٍ لها إلاّ بموافقة البنك أيضاً[12]، وبالطبع فمسألة إلتزام تلك المكاتب باللائحة ظلَّ ولم يزل مسألةً روحيةً محسوسةً غير ملموسة[13].

وبالمجمل، فإن السَّبب وراء بروز نشاط الصِّرافة ووكلاء المُغتربين بصورةٍ رئيسية خلال السَّبعينيات والثَّمانينيات من القرن الماضي جاء مع إزدهار حركة الهجرة والإغتراب إلى دول الخليج العربي وخصوصاً السُّعودية، لا من حيث العدد فحسب، وإنما أيضاً من ناحية حجم النَّشاط وتنوُّع مجالاته، وساهم تعدُّد أسعار الصَّرف، واتِّساع الهامش بين سعر الصَّرف الرَّسمي والسُّوق المُوازي خلال تلك الفترة في تعزيز هيمنة الصَّيارفة على نشاط التَّحويلات الماليّة وبصورةٍ تكاد تكون شبه كاملة[14].

وشكَّل كبار الصرّافين أو ما يسمّى صرافو الجُملة قمة هرم ذلك النَّشاط في الشَّطر الشِّمالي آنذاك، بعددٍ محدود في البداية لا يتجاوز (6) صرّافين كبار، مثّلوا أيضاً وفي الوقت نفسه وكلاء للمغتربين من خلال مكاتبهم التي تواجدت في المُدن الرَّئيسية، وإرتبطت جغرافياً بشبكة واسعة من الفروع والمُمثلين والمُراسلين في الخارج، وإستمرت هذه الفئة وحتى نهاية تسعينيات القرن الماضي تُشكِّل جهازاً نقدياً ومصرفياً وتجارياً متكاملاً إلى حدٍّ

كبير، خصوصاً بعد أن إتَّسعت أنشطتها من مجرّد بيع وشراء العُملات الأجنبية، وعمليات التَّحويل الماليّة إلى قبول الأمانات والودائع الماليّة والعينية، والإحتفاظ بها أو استثمارها، وكذلك إقراض الغير بطريقةٍ لا تختلف كثيراً عن دور البُنُوك التِّجارية؛ فضلاً عن ممَّارستهم للأنشطة التِّجارية والخدمية بصورةٍ مباشرة وقيامهم بتمويل التِّجارة البرية أو المشاركة فيها وبالذات من دول الخليج العربي[15]، وقام أولئك الصرّافون بتحديد أسعار الصَّرف لصرافي التَّجزئة ووكلاء المُغتربين، كذلك إستلام ما لديهم من فوائض نقدٍ أجنبي، وفي الوقت نفسه بيع ما يحتاجون إليه من نقدٍ محلي أو أجنبي، وإجراء عمليات المقاصَّة والتَّسويات الماليّة بين الدَّاخل والخارج، وكذلك داخل جهاز الصِّرافة اليمني نفسه.

أما الفئة الثَّانية من جهاز الصِّرافة فيتمثَّل في صرافي التجزئة الذين يشترون ويبيعون العُملات الأجنبية في الدَّاخل، ويصرفون الشِّيكات والحوالات الخارجية من خلال صرافي الجُملة أو البُنُوك التِّجارية، ويعدُّ نشاط هذه الفئة محدوداً، وإن كان مُكمِّلاً لنشاط صيارفة الجُملة، وقد ارتبطت هذه الفئة – ولا تزال – بعلاقاتٍ أوثق من غيرها بالمُغتربين اليمنيين في الخارج الذين يعهدون إليها إستثمار بعض تحويلاتهم وخاصَّةً شراء الأراضي وبناء المنازل.. وتُعد محلات الصِّرافة الفردية في وقتنا الحالي الشَّكل المُطوَّر لصرافي التَّجزئة.

أما حالياً فتُمثِّل شركات الصِّرافة الشَّكل المُطوَّر لأولئك الصرافين الكبار، والتي تحصل على عمولة مرتفعة مقابل إجراء تحويلات المُغتربين اليمنيين في الخارج، كذلك على نسبة لا بأس بها من عمليات بيع وشراء النَّقد الأجنبي، وقد تراوح عدد شركات الصرافة بين (16 – 18) شركة خلال السِّنين الماضية؛ إلاّ أنها تزايدت بشكلٍ ملحوظ فيما بعد، وتتميّز بعض تلك الشَّركات بإنتشارها وتعدد فروعها وكذلك عدد الوكلاء الذين يتعاملون معها؛ إذ بلغ فروع إحداها حوالي (32) فرعاً بالإضافة إلى (150) وكيل في مختلف مناطق البلاد.

وبالمجمل، فإن لشركات الصِرافة دوراً كبيراً ومشهوداً في دعم الاقتصاد الوطني، برز من خلال عقدي السَّبعينيات والثَّمانينيات من القرن الماضي بصورةٍ خاصَّة، وإستمرار ذلك النُّمو نسبياً خلال عقد التِّسعينيات من القرن الماضي، حيث إتسم معظم هذا العقد بإستمرار الهامش بين أسعار الصرف الرَّسمية وأسعار السُّوق الموازي للنقد الأجنبي وأحياناً إتساعه، كذلك نمو التِّجارة البرية؛ إضافةً إلى عودة الكثير من المُغتربين اليمنيين في دول الخليج، كذلك إستمرار الإختلال النِّسبي في الموازين الدَّاخلية والخارجية. وفي ظل استمرار أداء القطاع البنكي دون المطلوب، تُعزّز إتجاه المُغتربين نحو القنوات غير الرَّسمية في تحويل أموالهم، ووثقوا فيها بغض النَّظر عن العوامل الأخرى بما في ذلك التَّكلفة[16].

فترة الإنطلاق مع الوطن الواحد

بعد قيام الجمهورية اليمنيّة وإعادة تحقيق الوحدة في العام 1990 والذي أدَّى إلى دمج البنكين المركزيين للجمهوريتين السَّابقتين، وإلى دمج نظامين إقتصاديين متناقضين؛ ولكن ورغماً من كل الصُّعوبات التي واجهتها الدَّولة الناشئة؛ إلاّ أنها خلقت التَّحوُّلات الأوسع نحو إقتصادٍ مُوجَّهٍ نحو السُّوق، وبيئةٍ مُواتيةٍ لنمو شركات الصِّرافة الخاصَّة، وإضفاء الطَّابع الرَّسمي عليها، وشهدت هذه الفترة زيادةً كبيرة في عدد ونطاق هذه الشَّركات، وبرزت شركات

صرافة كـ (شركة الكُرَيْمِي للصِّرافة، وشركة الصَّيفي، وشركة النُّعمان) في العام 1995، وشركة الاعتماد للصِّرافة في العام 1996 في عدن، وغيرها؛ ليهيمن جهاز الصِّرافة اليمني وحتى اليوم على معظم تلك التَّحويلات نتيجة عوامل وأسباب إقتصادية ومالية وقانونية، وأبرزها تعدُّد سعر الصَّرف وحتى توحيدها في العام 1997، كذلك عدم السَّماح للبُنُوك التِّجارية قبل العام 1995، التَّعامل في سوق الصرف الموازي والذي إنسابت من خلاله التَّحويلات[17].

ويتمثَّل الإطار القانوني والتَّنظيمي لنشاط الصِّرافة وتحويل الأموال من وإلى الخارج بصورةٍ أساسية في القرار الجمهوري بالقانون رقم (19) لسنة 1995، بشأن أعمال الصِّرافة والمُعدل بالقانون رقم (15) لسنة 1996، كما يشمل أيضاً قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (15) لسنة 2010 حيال تنظيم أعمال الصِّرافة، وكذلك قراره رقم (1) لسنة 2011 بشأن تنظيم التوكيل لمزاولة نشاط الحوالات الخارجية، وأخيراً قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (1) لسنة 2014 بشأن منع الحصرية في عقود توكيل ممارسة نشاط التَّحويلات عبر وكلاء و/ أو شركات التَّحويل الدُّولية.

وعُمُوماً، شهد نشاط الصِّرافة تزايداً ملحوظاً، وارتفع عدد التَّراخيص الممنوحة للصرافين من (210) تراخيص في نهاية التِّسعينيات إلى (620) ترخيصاً في نهاية العام 2009، منها (16) ترخيصاً لشركات صرافة[18]، لتتراجع أعدادها إلى (601) في العام 2010، ثم إلى (517) في العام 2011[19]؛ ورغم هذا التَّراجع؛ إلاّ أن إستمرار العدد الكبير من الصَّرافين سواءً الشَّركات أو الفردي يشير بصورةٍ جليةٍ إلى ربحية هذا النَّشاط في اليمن، وخصوصاً عندما يتعرَّض سوق الصَّرف لهزّاتٍ نتيجة متغيّراتٍ إقتصاديةٍ وماليةٍ داخليةٍ أو خارجية؛ منها الأزمة اليمنية في العام 2011، حيث كانت البلد مسرحاً لمشروع الرَّبيع العربي – سيء الذِّكر.

وما أن جاء العام 2012 حتى بدأت بالارتفاع مجدداً؛ حيث بلغ عدد التَّراخيص (565) ترخيصاً، غالبيتها العظمى لمكاتب صرافة فردية مقابل (20) شركة صرافة، وقد إستحوذت المحافظات الرَّئيسية على النِّسبة الكبيرة من هذه التَّراخيص، حيث نالت العاصمة صنعاء ومحافظة صنعاء مجتمعتين على (32.2 %) من الإجمالي، تلتها محافظة تعز (9.6 %)، فالحُدَيْدَة (7.3 %)، ثم عدن (6.7 %)، وحضرموت (6.3 %).

وفي العام 2013 بلغ عدد الشَّركات والمنشآت التي تعمل في هذا المجال (582) شركة ومنشاة؛ مما يشير إلى إنتعاشٍ ملحوظٍ في هذا النَّشاط القائم على تجارة الخدمات – بحسب تقريرٍ أصدره البنك المركزي اليمني في هذا الشأن–، وقد أشار التَّقرير أيضاً إلى أن هذه الشَّركات والمنشآت المصرفية مُلزمةٌ بتقديم بياناتها وعملياتها المصرفية، ورفع رأسمالها إلى (20) مليون ريال/ (100 ألف دولار)، بدلاً من (10) ملايين ريال/ (50 ألف دولار)، وإلى رفع رسوم تراخيص مزاولة عمل الصِّرافة لأيَّة شركةً جديدة إلى مليون ريال/ (5) آلاف دولار، وتمَّ رفع رسوم التَّجديد للتراخيص السَّنوية للشركات الكبرى إلى مليون ريال بدلاً من (350) ألف ريال سنوياً، فيما استقر سقف رسوم التجديد السَّنوي للمنشآت الفردية عند (150) ألف ريال[20].

فترة الحرب الأهلية، ودورها في هذا المجال

خلال الفترة من (2014 – 2025) شهدت البلاد إندلاع الحرب الأهلية ولا تزال، والتي أدَّت إلى تفتتٍ حادٍ وتفرعٍ في المؤسسات الاقتصادية الرَّئيسية في اليمن، وأبرزها البنك المركزي اليمني، ونتيجةً لذلك، ظهرت سُلطتان مُتنافستان له: واحدةٌ في صنعاء (تحت سيطرة الحوثيين)، والأخرى في عدن (تُمثِّل الحُكُومة المُعترف بها دولياً)؛ وقد أدَّى هذا الإنقسام المؤسسي إلى تطبيق سياساتٍ نقديةٍ مُنفصلةٍ ومُتضاربة غالباً، وأسعار صرفٍ للعُملة اليمنيّة مختلفةٍ عبر هذه المناطق، ممَّا أدَّى إلى تقسيمٍ فعلي لهذه العملة، وتصاعدٍ في فُقدان قيمتها. على سبيل المثال، حظر البنك المركزي اليمني – صنعاء تداول العُملة الجديدة المطبوعة من قبل البنك المركزي اليمني – عدن، بينما حاول الأخير إبطال القيمة القانونية للعملة القديمة المتداولة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وقد أثبت البُعد الإقتصادي للحرب، الذي يتَّسم بهذه السِّياسات وأسعار الصَّرف المتباينة، أنه مُدمرٌ بقدر الصِّراع المُسلَّح نفسه؛ وشهد الرِّيال اليمني إنهياراً كارثياً في قيمته، حيث وصل سعر الصَّرف إلى (2,050) ريال مقابل الدُّولار في المناطق التي تسيطر عليها الحُكُومة الشَّرعية، وإلى (850) ريالاً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون (تراجع فيما بعد إلى (530) ريال)؛ مقارنةً بـ(215) ريالاً في العام 2014 قبل الحرب الأهلية اليمنية.

وخلال هذه الفترة الحرجة، شهدت شركات الصِّرافة زيادةً كبيرةً في عددها وأهميتها الشَّاملة؛ فهي الآن تلعب دوراً محورياً وحاسماً في الإقتصاد، وتخدم شريحةً أوسع بكثير من السُّكان

مقارنةً بالبُنُوك التَّقليدية، وقد بلغت الزيادة الكبيرة في عدد شركات الصِّرافة العاملة في اليمن؛ حيث كان عددها في العام 2014 (605) مكتب وشركة صرافة مرخصة، ولم يكن هناك أي شركة غير مرخصة[21]، وإرتفع هذا العدد في العام 2017 إلى أكثر من (1,350) شركة ومكتب، منها (800) غير مرخص؛ وهذه الأخيرة تعمل تحت مظلة شركات الصِّرافة الكبيرة المُرخصة؛ سواءً بشكلٍ غير رسمي أو كوكلاء[22].

ونظراً إلى الإضطراب الشَّديد في السِّياسة المصرفية، والإنقسام الوظيفي للبُنُوك الحكومية والخاصَّة بين الفصائل المُتحاربة، فقد تحوَّل النَّشاط المالي إلى حدٍّ كبير من القطاع المصرفي الرَّسمي المُتمثِّل بـ (البنوك) إلى القطاع غير الرَّسمي المُتمثِّل بـ (شركات ومكاتب الصِّرافة)؛ التي أصبحت الوجهة الرَّئيسية للودائع المالية، ومصدراً حاسماً للائتمان للتجار، بينما توفر أيضاً النَّقد الأساسي خلال فترات النُّقص الحاد في السِّيولة، وقد مكنت شبكاتها الواسعة والشَّاملة، جنباً إلى جنب مع سهولة الوصول إليها للجمهور، من الحفاظ على تدفقٍ مُستمرٍ للأموال، ممَّا يجعل منها لا غنى عنها للمعاملات اليومية والعمليات الإنسانية؛ وبالتَّالي تعد شركات الصِّرافة قنواتٍ حيويةٍ لمعالجة تدفقات التَّحويلات الماليّة إلى اليمن، والتي تمثل شريان حياة للاقتصاد اليمني المعتمد على الاستيراد؛ فمثلاً إستحوذت هذه الشَّركات على (70– 85 %) من إجمالي تحويلات المُغتربين اليمنيين في الخارج، مقارنةً بـ (7 %) في لبنان، و(22 %) في الأردن، و(33 %) في مصر؛ وذلك كون الإشكالية الأساسية في تخلّف القطاع البنكي وعدم مواكبته للتطورات خلال السَّنوات الماضية، جعل الجزء الغالب منها تتم عبر جهاز الصِّرافة، وتتوزع النِّسبة الباقية على مختلف مؤسسات البُنية التَّحتية الماليّة للتَّحويلات في اليمن؛ كفروع البُنُوك التِّجارية والإسلامية، والشَّركات العالميّة لتحويل الأموال، وأنظمة الدَّفع والتَّسوية للتَّحويلات، بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة والكامنة لمكاتب البريد[23].

الإنفلات في ظل تضارب السِّياسات

تعد شركات ومحلات الصِّرافة العاملة في اليمن قنواتٍ شبه رسمية للتَّحويلات، بإعتبار أن تأسيسها وإستمرارها يتم وفق ترخيصٍ من البنك المركزي اليمني؛ إلاّ أنه من المشكوك إلتزامها بالقانون رقم (20) لسنة 1995 وتعديلاته بالقانون رقم (15) لسنة 1996 بشأن تنظيم أعمال الصرافة، كذلك بالتَّعليمات الصَّادرة من البنك المركزي اليمني بعدن، ولا تخضع أنشطتها وأعمالها في الواقع العملي بشكلٍ كلي لرقابة ومتابعة البنك المركزي اليمني والجهات الرَّسمية الأخرى المختصة؛ إذ تشير التَّقارير إلى إنتشار أنشطة تحويل الأموال من قبل مكاتب الصِّرافة الفردية والتي إنحصر نشاطها بموجب القانون في بيع وشراء النَّقد الأجنبي، بالإضافة إلى وجود أفراد آخرين يمارسون هذه الأنشطة دون أي ترخيص[24]، رغم حرص البنك المركزي اليمني على تنظيم قطاع الصِّرافة من خلال العديد من المنشورات والتَّعليمات المُنظِّمة والتي آخرها المنشور الدوري رقم (6) لعام 2021، والذي من خلاله حدد جميع التَّعليمات التَّنظيمية لأعمال الصِّرافة عبر قطاع الصِّرافة، أما بالنِّسبة إلى ممارسة أعمال الصِّرافة خارج الأطر الرَّسمية فإن الجهات المختصة هي المعنية بالتَّعامل مع من يقوم بتلك الممارسات.

فمنذ بداية الحرب الأهلية، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن وصنعاء، تراخيص ولوائح منفصلة لشركات الصِّرافة، وعلى إثر ذلك، باتت قدرة كل من البنكين المركزيين محدودة في تنظيم وجمع البيانات من شركات الصِّرافة، ممَّا يمنعها من فهم ديناميكيات القطاع بشكلٍ أفضل، ويتمثَّل عملها الأساسي في تيسير التدفقات الدَّاخلة والخارجة غير الرَّسمية لتمويل الواردات وتسليم التَّحويلات، وتتكامل شركات الصِّرافة اليمنيّة مع شبكات الحوالات الإقليمية غير المُنظّمة، كما أنها تسيطر على أسواق الصَّرف

الأجنبي الموازية مع شبكات الصِّرافة الأخرى والبُنُوك وقطاع التِّجارة، وقد أجبر الصراع ونقص السيولة وتدابير تخفيف المخاطر الدُّولية التي طبقتها البُنُوك اليمنيّة على التَّحويل منها إلى شركات الصِّرافة لتمويل التِّجارة الدُّولية، وتحجم البُنُوك الدُّولية عن توفير الاعتمادات المستندية – التي تضمن استلام البائع للمدفوعات الواجبة على المشتري في الوقت المحدد – مقابل شحن البضائع إلى بلدٍ متأثر بالصِّراعات، وتوقَّفت البُنُوك اليمنيّة عن إصدار الاعتمادات المستندية لأن البُنُوك الأجنبية رفضت التَّعامل بها، واليوم، لا تستخدم البُنُوك التِّجارية اليمنيّة سوى الإعتمادات المستندية التَّقليدية والكمبيالات وسندات الشحن وخطابات الضَّمان لتمويل التِّجارة، ولذلك أصبحت شركات الصِّرافة هي المتلقي الرَّئيسي للودائع ومصادر القروض والتسهيلات الائتمانية للتجار بما في ذلك المستوردون.

وتُقدَّر تقارير أن هناك حوالي (1,350) شركة ومكتب صرافة، إعتباراً من العام 2017، بزيادةٍ قدرها (77 %) عن العام 2014، وفي العام 2022 عدد شركات الصِّرافة (1,114)؛ منها (800) مرخصة وغير مرخصة كانت تعمل في مناطق تقع تحت سيطرة الحوثيين، و(314) شركة مرخصة من قبل البنك المركزي اليمني في عدن؛ (منها (82) مشروعاً مشتركاً يضم 717 فرعاً)[25]، وفي العام 2023 بلغت (1,488) شركة ومكتب صرافة؛ منها (1,122) شركة ومنشأة صرافة في مناطق سيطرة الحوثيين، (175) شركة صرافة، و(947) مكاتب صرافة فردية، (366) شركةً ومنشأة صرافة في مناطق الحكومة الشَّرعية بعدن، (96) شركة صرافة و(215) منشأة صرافة فردية، و(55) وكيل صرافة في المناطق النَّائية.

وممَّا سبق يتَّضح لنا حجم التَّضارب في السِّياسات، وحجم الهوة في منح التَّراخيص لهذا القطاع؛ مما جعل من هذا الأمر ذي شقين؛ أحدهما إيجابي والآخر سلبي، بل ومُدمِّر للإقتصاد اليمني برمته؛ وهذا الأمر هو ما تطرَّق إليه تقريرٌ صادر عن البنك الدُّولي في العام 2023؛ حيث تناول دور شركات الصِّرافة المزدوج في تشغيل القطاع الخاص من ناحية، ومن أخرى تؤدي شبكاتها الواسعة والراسخة دوراً رئيسياً في إنجاز التَّحويلات وتوفير التَّمويل التِّجاري في أوقات الصراع، ولكنها من ناحيةٍ أخرى، ونظراً إلى طبيعتها غير الرَّسمية وغياب الشَّفافية في مُعاملاتها، تحدُّ من تطوير قطاعٍ ماليٍّ رسميٍّ وشفاف[26]، كما أن من أبرز ثمار هذه الشَّركات هو إيصال الخدمة إلى مراكز المديريات والمناطق النَّائية؛ ما أدَّى إلى ربط الرِّيف بالحضر، وسهّل عملية إيصال المال في الوقت المطلوب بين المُرسل والمستقبل سواءً كان أسرةً أو جهة عمل أو غير ذلك.

أما الجانب السَّلبي والمُدَّمر فيتمثل بحسب ما ذهب إليه العديد من المحللين والخبراء الإقتصاديين؛ بأن أبرز إشكالات هذه الشَّركات يتمثل في تجاوزها لمهامها، وممارسة مهام هي في الأساس صُلب عمل البنوك، كإستقبال أموال المواطنين، حيث سمح لها هذا الفراغ بالتمدُّد خارج حجمها الطَّبيعي، لتقوم بمهام البنوك؛ مثل فتح الحسابات، واستقبال الودائع؛ علاوةً على إتهاماتٍ بممارستها تجاوزاتٍ أخرى كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمُضاربة وغيرهما؛ بحسب تقريرٍ دوليٍّ صدر في العام 2022 لـ «منظمة مشروع تقييم القدرات» بأن شركات الصِّرافة اليمنيّة تعمل حالياً كبنوكٍ فعلية، حيث جمعت مدخراتٍ عامةٍ هائلة، بعد فُقدان البُنُوك اليمنية لدورها في تمويل التِّجارة، وإنتقال أدوار القطاع المالي إلى قطاع الصِّرافة؛ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدُّ بل أصبحت تتحكم في عمليات سوق العُملات الأجنبية المُوازية، وبيعها وشرائها بسعر السُّوق بين شبكات الصِّرافة والبنوك وقطاع التِّجارة؛ وهذا الأمر يعدُّ أحد الأسباب للأزمات التي يعاني منها الإقتصاد اليمني وأبرزها أزمة السيولة الحادة التي تشهدها العاصمة المؤقتة عدن خلال الأشهر المنصرمة من عامنا الحالي 2026؛ رغم الخطوات

التي قام البنك المركزي – عدن بإتخاذها، وأبرزها إيقاف أكثر من (70) شركة ومنشأة صرافة مخالفة؛ إلا أن شركات الصِّرافة بالمجمل العام تخضع لمستوى مُنخفض من الرَّقابة الحقيقية[27]، بل وأنها قد تحوَّلت إلى سوق موازٍ للمضاربة وليس للوساطة المالية، إذ أدارت محالّ صغيرة ملايين الدولارات دون رؤوس أموالٍ حقيقية أو إحتياطاتٍ إلزامية.

وفي الأخير.. فقبل قيام الحرب الأهلية اليمنية، وسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، كان الإستثمار في شركات ومحلات الصِّرافة غير مجدٍ، وآخر ما يفكر به المستثمرون؛ فقط عمولة حوالاتٍ ميتة، وفارق صرف للدولار لا يزيد عن نصف ريال (خمسون فلساً) بين البيع والشِّراء، وحركة شبه معدومة، مع توافر ضوابط رقابية صارمة، وتفتيشٍ مكتبيٍّ وميدانيٍّ من قبل البنك المركزي في صنعاء عليها، وتكامل أجهزة الدولة في الرَّقابة عليها خصوصاً جهاز الأمن القومي؛ ولكن مع دخول هذه الحرب؛ أصبحت شركات ومحلات الصِّرافة هي من أهم الملاذات الآمنة لغسل هذه الأموال النَّاتجة عن مصادر غير مشروعة كـ (نهب موارد الدولة، وأموال الخصوم السياسيين، وموارد الاتجار بموادٍ مشبوهة، وأموال تقدم كدعوماتٍ لمواقف سياسية)؛ والتي سمح لها بتجاوز القوانين واللوائح المُنظِّمة، وفتح الحسابات، وإستقبال الودائع من عُملائها بالمخالفة للقانون.. وهكذا؛ أصبح الصرّافون هم المُتحكّمون بالجهاز المصرفي، بما لديهم من سيولةٍ نقدية ضخمة، يتم توفيرها للعملاء، وبالشُّروط التي يطلبونها.. ليصبح الإقتصاد اليمني على كفِّ عفريتٍ لو أرادت هذه الشركات أن تُغلق مقراتها في وقتٍ واحد.

محمد علي ثامر
صحافي وباحث إقتصادي يمني

المـصـادر:

(1) هشام ناشر – التِّجارة وأثرها في تطور ممَالك اليمن القديمة – رسالة دكتوراه – قسم التَّاريخ بكلية الآداب – جامعة عدن – عام 2009م – ص25.
(2) الحسن بن أحمد الهَمَدَاني – الإكليل – الجزء الثامن – تحقيق: محمد علي الأكوع – ص–120 الطَّبعة الأولى 2004م – إصدارات وزارة الثَّقافة والسِّياحة – صنعاء – اليمن.
(3) د.سعيد الشَّيباني – البنك اليمني للإنشاء والتَّعمير.. أربعة وثلاثون عاماً من العطاء التَّنموي – ص62 – الطَّبعة الأولى 1996م – إصدار البنك اليمني – صنعاء – اليمن.
(4) الأسكوا – البُنية التَّحتية المالية لتحويلات المُغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج – سبتمبر 2014م – ص5.
(5) د.سعيد الشَّيباني – المصدر السَّابق – ص62.
(6) الأسكوا – المصدر السَّابق – ص5.
(7) د.أحمد إسماعيل البواب – القطاع المالي والمصرفي في اليمن.. مسيرة تطوّر عُمرها 43 عاماً – صحيفة 26 سبتمبر – العدد (1222) – الثُّلاثاء 27 سبتمبر 2005م – ص15.
(8) د.سعيد الشَّيباني – المصدر السَّابق – ص65 – 66.
(9) الأسكوا – المصدر السَّابق – ص4.
(10) المصدر السَّابق – ص5.
(11) التَّقرير السَّنوي للبنك المركزي اليمني لعام 1983م – ص25.
(12) د.أحمد إسماعيل البواب – المصدر السَّابق – ص15.
(13) د.سعيد الشَّيباني – المصدر السَّابق – ص302.
(14) الأسكوا – المصدر السَّابق – ص4.
(15) المصدر السابق – ص5.
(16) المصدر السَّابق – ص21 – 22.
(17) المصدر السَّابق – ص4.
(18) التَّقرير السَّنوي للبنك المركزي اليمني – عام 2009م – ص10.
(19) التَّقرير السَّنوي للبنك المركزي اليمني – عام 2011م – ص10 – 11.
(20) مجلة الإعلام الاقتصادي – العدد (5) – ديسمبر 2013م – ص12 – 13.
(21) تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – 2026م – ص27.
(22) مجلة الاستثمار – العدد (66) – نوفمبر 2024م – ص38.
(23) الأسكوا – المصدر السَّابق – ص1 – 2.
(24) الصِّرافة.. أداة حرب – تقرير مبادرة استعادة – ص4 – عام 2023م – (www.regainye.org).
(25) تعزيز الصمود الاقتصاد في اليمن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – 2026م – ص27.
(26) الأسكوا – المصدر السَّابق – ص7 – 8.
(27) تعزيز الصمود الاقتصاد في اليمن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – 2026م – ص29.

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/4442541 218 21 +, 3334031/35 218 21 +
فاكس: 4442476 218 21 +, 3332505 218 21 +
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx Swift code:

لقاءات إتحاد المصارف العربية مع قيادات القطاع المصرفي الليبي:
تعاون وثيق وخطط مستقبلية واعدة

د. وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والسيد نوري أبوفليجة المدير العام لمصرف الجمهورية يتوسطان السيد هاني عبدالله المدير الإقليمي لاتحاد المصارف العربية ، والسيد مساعد المدير العام لشؤون الموارد البشرية وعدد من السادة مدراء الإدارات

في إطار حرص الادارة العليا لمصرف الجمهورية – دولة ليبيا، على تنفيذ إستراتيجية التطوير والتحديث المعتمدة من مجلس إدارة المصرف، وبناء على توجيهات رئيس مجلس الادارة في مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية الإقليمية والدولية، إنعقد إجتماع في مقر المصرف، شارك فيه **الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والسيد هاني عبدالله المدير الإقليمي للإتحاد، والمدير العام للمصرف، نوري أبوفليجة، ومساعد المدير العام لشؤون الموارد البشرية وعدد من مدراء الإدارات**، وذلك لتعزيز آفاق التعاون المشترك وتطوير الشراكات المؤسسية في المجالات المصرفية والتدريبية، ومتابعة سير العمل في شبكة الفروع التابعة للمصرف، والوقوف على أبرز التحدّيات والصعوبات التي تُواجه مهمّات مدراء الإدارات، أثناء تأدية مهامهم اليومية، بما يُسهم في دعم الأداء وتعزيز جودة الخدمات المقدّمة للزبائن وتناول المجتمعون عدداً من الملفات ذات الإهتمام المشترك، وفي مقدّمها دعم برامج التأهيل والتطوير المهني التخصّصي، وتعزيز الإستفادة من الخبرات والتجارب المصرفية الحديثة، بما يُواكب التحوّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، ويُسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية في المصرف وتطوير القدرات المؤسسية.

كما ناقش الجانبان، آليات توسيع مجالات التعاون مع المؤسسات واللجان التابعة لإتحاد المصارف العربية، بما يدعم خطط مصرف الجمهورية، ليبيا، في التطوير المؤسسي والتحوُّل الرقمي، وفق أفضل المعايير والممارسات المعتمدة على المستويين العربي والدولي.

وقد خلص المجتمعون إلى تقييم إيجابي للغاية لهذا الإجتماع، متوقعين منه نتائج عدة ستظهر في المستقبل القريب، حيث تم الإتفاق على برامج تدريبية تمتد لمدة عام كامل، على أن تتم متابعة ما إتفق عليه بشكل رئيسي مع السيد هاني عبدالله وإدارة التدريب في إتحاد المصارف العربية، إضافة إلى بقية الإدارات المعنية في الإتحاد، لا سيما العلاقات العامة، المجلة والشؤون القانونية.

ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص مصرف الجمهورية الليبي على تعزيز حضوره الإقليمي، والإنفتاح على التجارب المصرفية الرائدة، بما يُعزّز من مسيرة التطوير والتحديث التي يشهدها المصرف خلال المرحلة الحالية.

المدير العام لمصرف الجمهورية السيد نوري أبوفليجة يقدم الدرع التكريمية إلى الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

الإجتماع في المصرف ضم: الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية السيد هاني عبدالله المدير الإقليمي لاتحاد المصارف العربية والسيد نوري أبوفليجة المدير العام للمصرف ومساعد المدير العام لشؤون الموارد البشرية وعدد من السادة مدراء الإدارات

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح ناقش التعاون المشترك مع «الخليج الأول» «الإسلامي الليبي» و«الليبي الخارجي» و«النوران»

في إطار تعزيز الشراكات المصرفية العربية وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين إتحاد المصارف العربية والمصرف الإسلامي الليبي، زار الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، يرافقه هاني عبدالله المدير الإقليمي لمصر وليبيا والسودان، مقر الإدارة العامة للمصرف في العاصمة الليبية طرابلس، وكان في إستقبال وفد الإتحاد، عمر بوصلاح نائب المدير العام لأنشطة الأعمال المدير العام المكلّف للمصرف الإسلامي الليبي، ونائب المدير العام للخدمات المساندة، إلى جانب عدد من مدراء الإدارات والمستشارين في المصرف.

وتناول المجتمعون سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك، وفرص تطوير العمل المصرفي، ودعم برامج التدريب والتأهيل بالتنسيق مع الأكاديمية العربية وبناء القدرات، إضافة إلى مناقشة المبادرات الحديثة في مجالات التحوُّل الرقمي والخدمات المالية، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي العربي والدولي.

مصرف الخليج الأول – ليبيا

كذلك زار د. فتوح مقر مصرف الخليج الأول – ليبيا، وإلتقى عبد الرزاق محمد الهوش، المدير العام للمصرف، رئيس إتحاد البنوك الليبية، وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وكان بحث في سبل التعاون وتوطيد العلاقات بما يخدم الجهود المشتركة للجانبين.

د. وسام فتوح يسلم

السيد عبدالرزاق الهوش

شهادة العضوية الخاصة

بالمصرف

إجتماع ضم: د. عبد الرزاق محمد الهوش، د. وسام فتوح والسيد هاني العلي

المصرف الليبي الخارجي

كما زار د. فتوح والوفد المرافق له، مقرّ المصرف الليبي الخارجي، وإلتقى المدير العام للمصرف محمد مصطفى العماري، في إطار تعزيز العلاقات والتعاون المشترك بين إتحاد المصارف العربية والمصرف، وذلك بعد فترة من الغياب عن نشاطات الإتحاد.

وأعلن د. فتوح «أننا لمسنا أجواء إيجابية ممتازة في المصرف، مع توقعاتنا بموافقة إدارته على رعاية مؤتمرنا المقبل في العاصمة الفرنسية باريس».

الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والمدير العام لمصرف الليبي الخارجي محمد مصطفى العماري والسيد هاني العلي

المصرف الإسلامي الليبي

كما قام الدكتور فتوح بتسليم إدارة المصرف الإسلامي الليبي، شهادة العضوية الخاصة بالمصرف، في خطوة تعكس عمق العلاقة المؤسسية مع إتحاد المصارف العربية، وتعزّز حضور المصرف الإسلامي الليبي ضمن المنظومة المصرفية العربية والإقليمية. وتأتي هذه الزيارة تأكيداً على المكانة المتنامية التي يحظى بها المصرف الإسلامي الليبي، ودوره الفاعل في دعم مسيرة تطوير القطاع المصرفي وتعزيز حضوره على مستوى المؤسسات المصرفية العربية.

د. وسام فتوح يسلم السيد نائب المدير العام لأنشطة الأعمال المدير العام المكلف شهادة العضوية الخاصة بالمصرف

الاجتماع الذي عقد في مقر المصرف بين إتحاد المصارف العربية والمدراء والمستشارين

الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والسيد هاني العلي المدير الإقليمي يتوسطان السيد نائب المدير العام لأنشطة الأعمال المدير العام المكلف، والسيد نائب المدير العام للخدمات المساندة والمدراء والمستشارين في المصرف الإسلامي الليبي

مصرف النوران

كما زار د. فتوح والوفد المرافق له، مصرف النوران، والتقى المدير العام للمصرف مصطفى السائح، وذلك في إطار تعزيز أواصر التعاون المشترك وتطوير الشراكات المؤسسية في القطاع المصرفي، وكان بحث في تعزيز الشراكات المؤسسية ودعم مسارات التحوُّل الرقمي.
كذلك بحث الجانبان عدداً من الملفات ذات الإهتمام المشترك، إلى جانب عرض آليات دعم التعاون الفني والمؤسسي بين الجانبين، بما يُسهم في رفع كفاءة الأداء المصرفي وتعزيز التكامل مع المؤسسات واللجان التابعة لإتحاد المصارف العربية.
كما تناولت المباحثات سبل توسيع مجالات التعاون في برامج التطوير المؤسسي والتحوُّل الرقمي وفق أحدث المعايير والممارسات المصرفية المعتمدة على المستويين العربي والدولي، بما يعكس توجُّهات مصرف النوران نحو بناء منظومة مصرفية حديثة ترتكز على الإبتكار والريادة والتحوُّل التقني المستدام.

اجتماع موسع جمع السيد المدير العام مصطفى السائح مع د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والسيد هاني عبدالله المدير الإقليمي بحضور الوفد المرافق

الدكتور وسام فتوح يتسلم شهادة شكر وتقدير من مصرف النوران

تقديراً لجهوده في دعم القطاع المصرفي العربي

رئيس إتحاد المصارف الليبية

عبـدالـرزاق محمد الهوش

يكـــرّم

الدكتور وسام فتوح

بدرع تكريمية

قام عبدالرزاق محمد الهوش، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف الليبية، وفي حضور بعض أعضاء مجلس الإدارة وبعض الضيوف من القطاع المصرفي الليبي، بتكريم الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، تقديراً لجهوده المخلصة وإسهاماته الفاعلة في دعم وتطوير القطاع المصرفي العربي، وحرصه المستمر على تعزيز مسيرة التطوير والإرتقاء بالعمل المصرفي.

صورة تذكارية: الدكتور وسام فتوح الأمين لإتحاد المصارف العربية والأستاذ عبدالرزاق محمد الهوش، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف الليبية، مع أعضاء مجلس الإدارة وبعض الضيوف من القطاع المصرفي الليبي

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يتعاون مع المجلس القومي للمرأة والجامعات لنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب في العديد من المحافظات المصرية

باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات

إستكمالاً لجهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للعمل على تشجيع ريادة الأعمال بين المواطنين المصريين خصوصاً الشباب والمرأة، وتوفير مختلف أوجه الدعم التي تساعدهم على بدء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعاتهم القائمة، قام الجهاز خلال نيسان/أبريل 2026 بتنظيم عدد من الندوات التثقيفية والدورات التدريبية المجانية بالتعاون مع العديد من المحافظات والجامعات والمجالس المتخصّصة لتأهيل الشباب على ريادة الأعمال وتعريفهم بآليات تأسيس المشروعات بشكل ناجح يضمن استمرارها وقدرتها على التطور والنمو.

وأكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات «أن فروع الجهاز في مناطق القاهرة الكبرى (القاهرة والقليوبية و6 أكتوبر والجيزة وحلوان) كذلك محافظات (الإسكندرية وبرج العرب ومطروح وكفر الشيخ والبحيرة) قامت بتنفيذ العديد من الندوات التعريفية والدورات التدريبية للشباب والمرأة في تلك المحافظات خلال نيسان/ أبريل 2026 وعلى مدار العام وذلك بالتنسيق مع الجامعات كذلك مديريات الشباب والرياضة».

وأضاف رحمي: «أن تلك الدورات يتم عقدها بالتنسيق مع جامعتي عين شمس والأزهر في القاهرة وجامعة بنها في القليوبية، فضلا عن التنسيق مع عدد كبير من الجهات المتنوعة من بينها الغرفة التجارية وحزب مستقبل وطن، حرصاً من الجهاز على الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين وتعريفهم بكيفية الاستفادة من الخدمات التمويلية والفنية التي تقدمها الدولة من خلال تنمية المشروعات».

وأشار رحمي إلى «أن إستراتيجية عمل الجهاز تهدف بشكل رئيسي إلى دعم وتمكين المرأة المصرية إقتصادياً وإجتماعياً والعمل على تهيئة بيئة مواتية لها تشجعها على إقامة المزيد من المشروعات أو تطوير مشروعاتها إن وجدت، حرصاً من الجهاز على مساعدتها في توفير فرص عمل لائقة مستدامة لها ولغيرها»، مشيراً إلى أنه في هذا الإطار فإن الجهاز ينسق بشكل دائم مع المجلس القومي للمرأة وفروعه في المحافظات من أجل إتاحة خدماته التدريبية اللازمة للمرأة في جميع المحافظات.

وأوضح رحمي «أن جهاز تنمية المشروعات يركز على تفعيل سبل التعاون في المحافظات المختلفة، حرصاً منه على تعريف أبناء تلك المحافظات بالخدمات المتنوّعة التي تتيحها قوانين الدولة الداعمة للمشروعات والإستثمار وعلى رأسها قانون تنمية المشروعات رقم 152 لسنة 2020 والذي جاء بحزمة كبيرة من المزايا والتيسيرات التي تسهل على المواطنين إقامة المزيد من المشروعات الصغيرة في مختلف الأنشطة الإقتصادية»، مشيراً إلى «أن تمكين الشباب من الخدمات سيساعدهم على إستغلال الفرص الإستثمارية الواعدة في تلك المحافظات وبشكل خاص في المناطق الصناعية والتكتلات الإنتاجية، وفق توجهات الدولة، كما يقوم الجهاز أيضا بتوعيتهم بقانون 2025/6 الذي يضم عدداً من التيسيرات الضريبية لتشجيع أصحاب المشروعات على التحوُّل من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي».

لبنان يعيد فتح ملف الإصلاح المصرفي
تعديلات جديدة وسط ضغوط صندوق النقد الدولي
وتحفّظات مصرف لبنان المركزي

رغم التداعيات الأمنية والحرب الإسرائيلية على لبنان، التي تتقدّم سلّم الأولويات وتفرض نفسها على مختلف الملفات السياسية والإقتصادية، عاد ملف الإصلاح المالي ليحجز موقعه على طاولة مجلس الوزراء، اذ باشر المجلس إقرار تعديلات، في معظمها تقنية، على 36 مادة ضمن مشروع قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي، إنطلاقاً من توجّه الحكومة للإلتزام بالمعايير الدولية ومتطلبات صندوق النقد الدولي.

وتأتي هذه الخطوة رغم التحفّظات التي أبداها مصرف لبنان، خصوصاً في ما يتعلق بالمادتين الثالثة والثالثة عشر، المرتبطتين بتوسيع صلاحيات الهيئة المصرفية العليا وتعزيز إستقلاليتها، إذ يعتبر المصرف أن بعض التعديلات المقترحة قد تمسّ بأحكام قانون النقد والتسليف، وتؤدي إلى ازدواجية في القرار الرقابي، ما قد ينعكس سلباً على انتظام العمل المالي.

وشملت التعديلات مواد أساسية، أبرزها إعادة تعريف المودعين، ومنح المصارف حق الطعن، وفصل صلاحيات الهيئة المصرفية العليا عن لجنة الرقابة على المصارف، وسط تباين واضح حول بعض المواد التي اعتبرها فريق أنها تمسّ باستقلالية المصرف المركزي، فيما يراها آخرون خطوة إصلاحية ضرورية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

وقد تمّت إحالة مشروع القانون إلى المجلس النيابي، ليصبح المسار المالي رهناً بحزمة إصلاحات مترابطة، في مقدّمها إعادة هيكلة القطاع المصرفي وقانون الإنتظام المالي، بحيث تبقى أزمة الودائع وأموال المودعين معلّقة، وبلا أفق زمني واضح قبل اكتمال الإطار القانوني وتطبيقه فعلياً.

مصرف لبنان يُمدّد إعفاء المصارف من إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة لعام 2026

أَصدَرَ مصرف لبنان القرار الوسيط رقم 13814 تحت إطار التعميم الوسيط رقم 760 والذي عدّل القرار الأساسي رقم 6939 تحت إطار التعميم الأساسي رقم 44 والمتعلق بالإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان. وقد قضى التعميم الوسيط رقم 760 بتمديد الإعفاء من متطلّبات إحتياطي الحفاظ على الأموال الخاصّة البالغة نسبته 2.5 % المفروض على المصارف عند إحتساب نسب الملاءة بحسب معايير بازل 3 لغاية العام 2026، علماً أن مصرف لبنان كان قد أعفى المصارف سابقاً من هذا الإحتياطي عن الأعوام 2023 و2024 و2025.

قبل التصويت على تعيينه رئيساً للبنك

تأكيد تعيين وارش عضواً في «المركزي الأميركي»

أقرّ مجلس الشيوخ الأميركي تعيين كيفن وارش عضواً في مجلس محافظي الإحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأميركي) لمدة 14 عاماً، في خطوة مهمة نحو تولّيه منصب الرئيس المقبل للمجلس خلفاً لجيروم باول.

وقد جرت الموافقة على تعيينه بأغلبية 51 صوتاً مقابل 45، في حين صوّت عضو ديموقراطي واحد، وهو جون فيترمان من ولاية بنسلفانيا، مع الأغلبية الجمهورية.

ووافق مجلس الشيوخ أيضاً على بدء عدّ تنازلي، يُسمح بإجراء تصويت للموافقة على تعيين وارش رئيساً للمجلس لولاية مدتها أربع سنوات.

ووارش، وهو محام وممول وعضو سابق في مجلس الإحتياطي الاتحادي، في طريقه لقيادة البنك المركزي الأميركي، في وقت تتعرض فيه إستقلالية البنك السياسية للإختبار بسبب الضغوط التي تمارسها الإدارة من أجل خفض أسعار الفائدة، مما يطالب به الرئيس دونالد ترامب.

وتشمل جهود ترامب غير المسبوقة للسيطرة على البنك المركزي، محاولة إقالة عضوة مجلس المحافظين ليزا كوك في قضية تنظرها حالياً المحكمة العليا، ودعم تحقيق وزارة العدل حول إدارة باول لعملية تجديد مبنى، والتي حكم قاض إتحادي بأنها كانت ذريعة للضغط على باول لخفض أسعار الفائدة أو الإستقالة. وكانت أوقفت وزارة العدل تحقيقها، لكن المدعية العامة في واشنطن قالت إنها ربما تُعيد فتحه.

ويعتزم باول إتخاذ الخطوة غير المعتادة بالإستمرار عضواً في مجلس محافظي مجلس الإحتياطي الإتحادي بعد إنتهاء فترة رئاسته للبنك المركزي، وقال: «إن ذلك يأتي رداً على سلسلة الهجمات القانونية على مجلس الإحتياطي الإتحادي، والتي تهدد قدرتنا على تنفيذ السياسة النقدية دون اعتبار للعوامل السياسية».

ويقول وارش إنه يعتزم «تغيير النظام» في مجلس الإحتياطي الإتحادي، بما في ذلك تشديد التنسيق مع وزارة الخزانة وإدارة ترامب حيال السياسات غير النقدية، ووضعه على مسار نحو ميزانية عمومية أصغر، وهو ما يرى أنه سيؤدي إلى خفض سعر الفائدة.

وقد أدى الإرتفاع الحاد في أسعار النفط منذ إندلاع حرب إيران إلى زيادة التضخم وتراجع توقعات المستثمرين بخفض أسعار الفائدة في العام 2026.

وتتوقع الأسواق المالية حالياً إحتمالاً بمعدّل واحد من كل ثلاثة تقريباً لرفع الفائدة في حلول ديسمبر/كانون الأول 2026. ويُراوح النطاق المستهدف الحالي لتكاليف الإقتراض قصيرة الأجل لدى مجلس الإحتياطي الإتحادي من 3.50 % إلى 3.75 %.

يُذكر أنه لرئيس مجلس الإحتياطي الإتحادي صوت واحد من أصل 12 صوتاً في اللجنة الإتحادية للسوق المفتوحة المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة، وهو واحد من 19 شخصاً يشاركون في وضع السياسات في البنك المركزي. علماً أنه من المقرر عقد الإجتماع المقبل لمجلس الإحتياطي الإتحادي، والذي يُرجّح أن يكون أول إجتماع برئاسة وارش، يومي 16 و17 يونيو/حزيران 2026.

«المركزي المصري» يشدّد ضوابط تعامل البنوك مع شركات التمويل في مصر

أصدر البنك المركزي المصري ضوابط جديدة لتمويل البنوك لشركات التمويل، تشمل التأكد من وجود رقم تعريفي لدى البنك المركزي وشركة «آي سكور» والإفصاح الدوري عن بيانات العملاء. يشهد التمويل غير المصرفي توسعاً سريعاً، مع إرتفاع التمويلات إلى 95.8 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة و78.2 مليار جنيه للتمويل الاستهلاكي في نهاية العام 2025.

وقد شّدد «المركزي المصري» الضوابط المنظمة لتعامل البنوك مع شركات التمويل في البلاد، في خطوة تأتي وسط حالة جدل متصاعدة بشأن توسع نشاط التمويل غير المصرفي ومعايير التقييم الإئتماني المطبقة في القطاع.

وبحسب «المركزي المصري»، ألزمت التعليمات الجديدة البنوك بالتأكد من وجود «رقم تعريفي» لشركات التمويل لدى كل من البنك المركزي وشركة الإستعلام الإئتماني «آي سكور»، بما يتيح ظهورها كجهات مقرضة ضمن البيان الائتماني المجمّع للعملاء.

كما تضمّنت التعليمات إلزام البنوك بالحصول على خطاب رسمي من العضو المنتدب للشركة الممولة يتعهد فيه بالإلتزام بالإفصاح الدوري عن بيانات العملاء لدى «آي سكور»، وتحديث البيانات الإئتمانية بإنتظام وفق القواعد المنظمة.

وشملت الضوابط أيضاً إجراء البنوك تحريات مباشرة للتحقق من إلتزام شركات التمويل غير المصرفي بالإفصاح عن بيانات العملاء لدى «آي سكور»، عبر الإستعلام عيّنات من العملاء المسجلين لديها، ومراجعة مدى ظهور بياناتهم داخل قاعدة البيانات الإئتمانية.

توسُّع أنشطة التمويل غير المصرفي في مصر

تأتي هذه التحرُّكات في وقت يشهد فيه نشاط التمويل غير المصرفي توسعاً سريعاً في السوق العربية الأكبر من حيث عدد المستهلكين، مع إرتفاع تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنحو 24 % على أساس سنوي خلال العام 2025 لتصل إلى 106.9 مليار جنيه، فيما قفز التمويل الإستهلاكي بنسبة 75 % إلى 96.3 مليار جنيه، وفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتشير بيانات الهيئة إلى بلوغ إجمالي أرصدة محافظ التمويل غير المصرفي نحو 417 مليار جنيه في نهاية العام 2025، بينما وصل إجمالي التمويلات التراكمية الممنوحة من الجهات المالية غير المصرفية إلى نحو 1.4 تريليون جنيه، بما يعادل قرابة 54 % من إجمالي التمويلات المقدمة من القطاع المالي المصري (بشقيه المصرفي وغير المصرفي) للقطاع الخاص والعائلي والأفراد. ويضم القطاع حالياً 2532 شركة وجهة خاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية تخدم أكثر من 64 مليون عميل.

القطاع المالي السعودي
توسُّع منضبط في إدارة المخاطر ومساحة أكبر لإستقطاب المستثمرين

شهد القطاع المالي السعودي تحوُّلاً من نشاط مصرفي تقليدي ومعاملات بسيطة إلى منظومة متكاملة تضم الخدمات المصرفية والإستثمارية والتأمينية والتمويلية، مدعومة بإطار تنظيمي تقوده جهات رقابية متخصّصة.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، إتسع دور القطاع ليصبح أحد الممكنات الرئيسة لتنمية القطاعات غير النفطية، وتعزيز الإستثمار، ورفع كفاءة التمويل، وترسيخ الإستقرار المالي. وبذلك لم يعد القطاع المالي مجرد قناة للتمويل، بل أصبح ركيزة في بناء إقتصاد أكثر تنوُّعاً ومرونة، وعنصراً داعماً لمكانة السعودية كمركز مالي إقليمي ودولي.

سوق مالية أكثر تطوراً

ما شهدته السوق المالية خلال العام 2025 لا يبدو مجرّد مجموعة متفرقة من الموافقات أو اللوائح أو الطروحات، بل يعكس مساراً أوسع يرتبط بمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، نحو سوق أعمق، ومنتجات أكثر تنوعاً، وبيئة تنظيمية أكثر مرونة، وقدرة أكبر على جذب المستثمرين وتوسيع الخيارات التمويلية والإستثمارية.

في هذا السياق، برزت هيئة السوق المالية بوصفها أحد المحرّكات التنفيذية لهذا المسار، من خلال حراك جمع بين التوسُّع السوقي والتطوير التشريعي في آن واحد.

وفي جانب تعميق السوق وتوسيع قاعدتها، بلغ إجمالي عدد الشركات الجديدة المدرجة 40 شركة. ولا تعكس هذه الأرقام دخول شركات جديدة إلى السوق فقط، بل تشير أيضاً إلى إستمرار بناء قنوات تمويل منظمة قادرة على إستيعاب شرائح مختلفة من الشركات، بما يخدم هدف البرنامج في تطوير سوق مالية أكثر تقدماً وإتساعاً.

كما أن نشاط السوق الموازية «نمو» لم يقتصر على الإدراجات، بل إمتد إلى توسيع قاعدة المستثمرين المؤهّلين، ما يمنح هذه السوق مساحة أكبر لإستقطاب فئات جديدة من المستثمرين وتعزيز سيولتها.

على مستوى المنتجات الإستثمارية، عكس العام 2025 إتساعاً في التنوُّع، فقد زاد عدد الصناديق العامة 31 صندوقاً ليصل إلى 356 صندوقاً، بقيمة أصول بلغت 220.8 مليار ريال، موزّعة بين صناديق الأسهم، والسيولة، والصكوك، والصناديق المغذية، وصناديق المؤشرات المتداولة، بما في ذلك صناديق قطاعية متخصّصة.

وتعكس هذه الصورة سوقاً لا تنمو من حيث العدد فقط، بل تتجه أيضاً إلى تنويع الأدوات وتوسيع الخيارات أمام المستثمرين، بما ينسجم مع مستهدفات البرنامج المتعلقة برفع الأصول المدارة وزيادة عمق السوق الإستثمارية في حلول العام 2025.

43 مؤسسة مالية حصلت على ترخيص

أما على صعيد البنية المؤسسية، فقد شهد العام 2025 دخول مزيد من اللاعبين إلى السوق، مع تسجيل 43 مؤسسة مالية حصلت على ترخيص أو إستوفت متطلّبات بدء ممارسة العمل أو بدء ممارسة أعمال السوق.

ويعني ذلك أن التوسع لم يقتصر على المنتجات، بل شمل أيضاً الجهات المقدّمة للخدمات، سواء في إدارة الإستثمارات، أو تشغيل الصناديق، أو الترتيب، أو المشورة، أو الحلول التقنية.

وبهذا المعنى، فإن السوق المالية في العام 2025 لم تكن تتوسّع أفقياً فقط، بل كانت تبني طبقات جديدة من النشاط والخدمات والإبتكار.

وتكتمل الصورة عند النظر إلى المسار التشريعي والتنظيمي لهيئة السوق المالية، إذ شهد العام 2026 تطوراً تنظيمياً وتشريعياً، شملت مشاريع ولوائح وتعديلات وإستطلاعات للرأي العام.

وتناولت موضوعات مثل فتح السوق الرئيسية لفئات أوسع من المستثمرين الأجانب غير المقيمين، وتمكين تأسيس صناديق الإستثمار المبسّطة، وتحسين حوكمة الشركات المدرجة، وتنظيم تملُّك الشركات المدرجة والصناديق والمنشآت ذات الأغراض الخاصة للعقار وغيرها.

وبذلك يتضح أن التحوُّل لم يكن قائماً على زيادة النشاط فقط، بل على تطوير البيئة التي يتحرك فيها هذا النشاط، لتصبح أكثر كفاءة ووضوحاً وجاذبية.

قطاع مصرفي يتطوّر ليموّل

أظهر العام الماضي (2025) سعي البنك المركزي السعودي إلى تحويل أهداف برنامج تطوير القطاع المالي من عناوين إستراتيجية إلى أدوات تشغيلية وقرارات تنظيمية وخدمات تمس السوق والمستهلك والمؤسسات معاً.

وضع البرنامج لإلتزامات العام 2025، ملامح واضحة لقطاع مالي أكثر تنوعاً، وحضوراً أوسع للتقنية المالية، وتمويلاً أكبر

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومجتمعاً أقل إعتماداً على النقد، وإستقراراً مالياً تحكمه المعايير الدولية.

وتحرّكت «ساما» خلال العام 2025 داخل هذه المسارات بوتيرة تعكس جهداً منظماً لتقريب القطاع من الصورة التي رسمها البرنامج لعام 2025.

في ملف المدفوعات، كان المشهد أكثر وضوحاً، فمن الإطلاق التجريبي لبوابة eSAMA في خدماتها الإلكترونية المتعددة، وصولاً إلى إضافة خدمة المقاصة الإلكترونية للشيكات مع إستهداف تحصيلها خلال يوم عمل، بدا أن الأتمتة لم تعد مجرّد توجّه عام، بل أصبحت جزءاً من لغة العمل نفسها.

في الإتجاه ذاته، جاء إطلاق Google Pay عبر «مدى»، والإتفاق على إتاحة Alipay+، وطرح الواجهة الجديدة لمدفوعات التجارة الإلكترونية، والترخيص لشركات جديدة في المدفوعات والمحافظ الإلكترونية.

رفع حصة المعاملات غير النقدية إلى 85 %

ولا تنفصل هذه الخطوات عن برنامج تطوير القطاع المالي، إذ ترتبط مباشرة بمستهدف رفع حصة المعاملات غير النقدية إلى 70 % في حلول العام 2025، وهو المستهدف الذي جرى تجاوزه في نهاية العام المذكور لتصل النسبة إلى 85 %، بعد أن كانت 36 % في العام 2019، بما يعكس التقدم نحو قطاع أكثر كفاءة وسلاسة وأقل إعتماداً على النقد.

أما في التمويل والرقابة، فقد تحرّكت «ساما» عبر مسارين متوازيين: فتح المجال من جهة، وإحكام الإطار التنظيمي من جهة أخرى، إذ دعمت توسع القطاع عبر تحديث اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، بما شمل متطلّبات مزاولة الأنشطة التمويلية، ومجموع التمويل الذي يمكن للشركة تقديمه، ومتطلّبات الضمان البنكي.

في المقابل، عززت بنية الاستقرار بإصدار لائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان، وطرح تحديث الإطار الإشرافي على نظم المدفوعات ومشغليها، وإصدار قواعد بطاقات الائتمان المحدثة ودليل تعرفة خدمات المؤسسات المالية.

يظهر من ذلك أن البرنامج لم يستهدف توسُّعاً سريعاً فقط، بل توسُّعاً منضبطاً بالشفافية، وحماية العميل، وإدارة المخاطر، والإتساق مع المعايير الدولية، وهو ما عكسته قرارات 2025.

وعلى مستوى الشمول المالي واتساع الوصول، حمل العام إشارات واضحة، من اعتماد هوية زائر لفتح الحساب البنكي، إلى الترخيص لبنوك رقمية جديدة وبدء مزاولة بنوك رقمية قائمة، بما يوسع الوصول، ويزيد المنافسة، ويقرّب الخدمات من شرائح أوسع.

التقنية المالية توسع الأثر

في جانب التقنية المالية، جاءت تطورات العام 2025 إمتداداً لمسار أوسع يستهدف توسيع أثر القطاع المالي إقتصادياً وإجتماعياً وتجارياً، عبر حلول ذكية وسهلة تعزز نمو الأعمال، وتمكن الأفراد، وتدفع نحو مزيد من الابتكار في تقديم الخدمات المالية.

وفتح إهتمام رؤية السعودية 2030 في هذا القطاع آفاقاً محفّزة للمنشآت الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين، قبل أن تأتي استراتيجية التقنية المالية ومبادرة «فنتك السعودية» لتسريع إستثمار هذه الفرص، من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، وبناء منظومة مالية رقمية أكثر نضجاً، وتوطين التقنية المالية، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في السوق.

وقد كانت المحصّلة تجاوز مستهدف 2025 البالغ 230 شركة، لتصل في نهاية العام الماضي إلى 301 شركة.

وخلال العام 2026، بدا قطاع التقنية المالية مساحة أوسع لتعدُّد اللاعبين، إذ واصل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية إصدار التراخيص والتصاريح لشركات تعمل في مجالات متنوعة، تشمل المستشار الآلي، وتوزيع صناديق الاستثمار وصناديق الإستثمار العقاري، والمشورة، والتمويل الجماعي، والدفع الآجل، والوساطة الرقمية لجهات التمويل، وخدمات المدفوعات.

كما شملت التصاريح شركات جديدة ضمن البيئة التجريبية التشريعية في أنشطة مثل المصرفية المفتوحة، وتمويل سلاسل الإمداد، والتمويل من نظير إلى نظير.

الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني تقرّ توزيع 50 مليون دينار أرباحاً نقدية على المساهمين بنسبة 25 % عن العام 2025

وافقت الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني على توصية مجلس ادارة البنك بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (25 %) من رأس المال عن العام 2025 وبمبلغ اجمالي 50 مليون دينار. جاء ذلك خلال إجتماعها العادي الذي عُقد بواسطة الإتصال المرئي والالكتروني برئاسة عبد الله الهويش رئيس مجلس الإدارة وحضورأعضاء مجلس الادارة والرئيس التنفيذي الدكتور حسين سعيد ومساهمين يحملون أسهماً (بالأصالة وبالإنابة والوكالة) بنسبة حوالي (72.77 %) وحضور مندوب مراقب عام الشركات هاشم الهرش ومندوبتي البنك المركزي مرام النسور وإيمان شيحة.

كما صادقت الهيئة على تقرير مجلس الإدارة وأعمال البنك والخطة المستقبلية، والبنود المدرجة على جدول اعمال الإجتماع وتم إنتخاب السادة مكتب برايس وترهاوس كوبرز/ الأردن مدققاً لحسابات البنك.

وقال عبد الله الهويش، رئيس مجلس الإدارة: «لقد شكل العام 2025 محطّة مفصلية وإستثنائية في مسيرة البنك، إذ تم تسجيل نتائج مالية هي الأعلى منذ التأسيس، لتؤكد مكانة البنك كأحد أعمدة الصناعة المصرفية في المملكة، حيث حقق البنك أرباحاً في نهاية العام 2025 بلغت قبل الضريبة 113.6 مليون دينار مقابل 99.4 مليون دينار في نهاية العام 2024 بنسبة نمو 14.3 % وبعد الضريبة 71.1 مليون دينار مقابل 66.1 مليون دينار تم تحقيقها في العام 2024 وبنمو نسبته 7.6 %، وذلك رغم الظروف غير المواتية إقليمياً والتغيُّرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، حيث جاءت هذه النتائج لتؤكد وضوح الرؤية وسلامة التوجه بالمحافظة على مستويات ربحية مستدامة تعزّز من القيمة المضافة لمساهمي البنك، حيث إرتفعت حقوق المساهمين مع نهاية العام 2025 لتصل إلى 584.4 مليون دينار مقابل حوالي 562.1 مليون

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

دينار في نهاية العام 2024، وإرتفع العائد على حقوق المساهمين إلى 12.4 % مقارنة مع ما نسبته 12.0 % في العام 2024».

كما حافظ البنك على حصته من السوق المصرفية الأردنية لعام 2025، فقد بلغ مجموع أرصدة التمويل للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن ما نسبته حوالي 14.8 % وبلغ مجموع أرصدة الأوعية الإدخارية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي 11.5 % وبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته 10.4 %.

وأوضح الهويش «أن المبادرات التي أطلقها البنك في العام 2025 ساهمت في إحداث نقلة نوعية على صعيد الصورة الذهنية المتعلقة بالعلامة التجارية للبنك وتطور الثقافة المؤسسية فقد تم العمل على تطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين التقليدية والرقمية وتحسين الكفاءة التنظيمية والتشغيلية».

من جانبه أعرب الدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي عن فخره بالإنجازات التي حققها البنك خلال العام 2025 والتي تؤكد صلابة نموذجه المالي ومرونة عملياته وقدرته على التكيُّف مع البيئة الإقتصادية المتقلّبة والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، حيث حقّق البنك إرتفاعاً في إجمالي الدخل للعام 2025 ليصل الى حوالي 365.6 مليون دينار مقابل حوالي 313.7 مليون دينار في العام 2024 وبنسبة نمو 16.6 %.

وتأكيداً لمتانة قاعدة البنك الرأسمالية، بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في نهاية العام 2025 حوالي 19.2 % حسب تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وهي تتجاوز النسبة المقررة، كما حافظ البنك على سلامة محفظته الائتمانية وجودة أصوله، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة حوالي 2.5 %.

وأوضح الدكتور حسين سعيد «أن التميُّز الواضح في الأداء خلال العام 2025 جاء نتيجة إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع التي تضمّنتها إستراتيجية البنك للأعوام (2025–2029) والتي تقوم على التميُّز ودعم ثقافة الإبتكار لتحقيق إنجازات متوافقة مع رؤية البنك في الريادة بالعمل المصرفي الإسلامي من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية والتوسع في شرائح المتعاملين والإلتزام بتطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين الرقمية والتقليدية، وذلك من خلال إفتتاح فرعي «العبدلي مول» و«مكة مول» وإعادة تأهيل شبكة فروع البنك تعزيزاً للهوية البصرية الجديدة، الى جانب تحسين رضى الموظفين، ومواصلة تطوير الأعمال والمحافظة على جودة الأصول مع الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بكفاءة وإقتدار».

أما على صعيد القنوات الرقمية، فقد تم خلال العام 2025 إطلاق خدمات جديدة على تطبيق الموبايل البنكي، منها إدارة بطاقات الائتمان، المساعد الرقمي Chatbot mobile، الى جانب توسيع وتحديث شبكة الصراف الآلي وفق أحدث التقنيات المصرفية الرقمية، ليصل إجمالي عدد أجهزة البنك المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة إلى 330 جهازاً، متصدراً بذلك القطاع المصرفي وبحصة سوقية تصل إلى حوالي 14 %، كما يوفر البنك خمس زوايا للخدمات الذاتية الرقمية إسلامي ديجتال (Islami Digital) وفق أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، والتي توسّع الخيارات والحلول مما يُمكّن المتعاملين من إنجاز معاملاتهم المصرفية بسهولة وكفاءة.

وأشار الدكتور حسين سعيد الى خطة البنك المستقبلية للعام 2026 التي تقوم على خمسة محاور تشمل (المحور المالي والسوق والمتعاملين وتكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقمي والكفاءة التشغيلية والتنظيمية والثقافة المؤسسية)، مع التأكيد على إلتزام البنك المساهمة الفاعلة في دعم مبادرات قطاع الأسواق والخدمات المالية للسنوات الأربع المقبلة ضمن البرنامج التنفيذي الثاني (2026 – 2029) من رؤية التحديث الإقتصادي للمملكة.

بنك الإمارات دبي الوطني يُحقق دخلاً إجمالياً قياسياً بلغ 14.4 مليار درهم

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني عن تحقيق أرباح قبل الضريبة بلغت 8.2 مليار درهم، بزيادة 6 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، مدعوماً بالنمو القوي في الميزانية العمومية، وهوامش الربح المرنة، والنمو القياسي في الدخل غير المموّل، ما يتماشى مع بيئة التشغيل المرنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتواصل الإستثمارات الإستراتيجية في ترسيخ الحضور الإقليمي للمجموعة، والتحوُّل الرقمي، وتقنيات الذكاء الإصطناعي التوليدي في دعم نمو الدخل والتخفيف من أثر إنخفاض أسعار الفائدة. كما واصلت الميزانية العمومية زخم نموها القوي لتتخطى حاجز 1.2 تريليون درهم. وإرتفع الإقراض بواقع 45 مليار درهم، بزيادة بنسبة 7 % ليصل إلى 703 مليارات درهم في الربع الأول من العام 2026، مدعوماً بالنمو القوي في معظم القطاعات.

ولا تزال الودائع تشكّل أحد عناصر القوة الأساسية لبنك الإمارات دبي الوطني، حيث نمت بمقدار 44 مليار درهم منذ بداية العام حتى تاريخه، بزيادة قدرها 6 % لتصل إلى 830 مليار درهم. وتواصل المجموعة نشاطها التشغيلي بمعدّلات رأس مال رائدة في السوق، حيث بلغت نسبة الشق الأول من الأسهم العادية 14.2 %، إلى جانب مركز سيولة قوي مدعوماً بنسبة تغطية للسيولة عند 141 % في الربع الأول من العام 2026.

بنوك الإمارات تعزّز وجودها في آسيا عبر بوابة هونغ كونغ

أفادت وكالة «رويترز» بأن أكبر بنك في الإمارات، إلى جانب مصرفين آخرين من الشرق الأوسط، يستعدّون لإطلاق أو توسيع عملياتهم في مدينة هونغ كونغ الصينية، في خطوةٍ تهدف إلى تعزيز التواصل مع السوق الصينية وتنمية الأعمال الخارجية.

وبحسب مصدرين مطّلعين للوكالة، يخطط بنك أبوظبي الأول، أكبر بنك إماراتي من حيث الأصول، لزيادة مساحة مكاتبه في هونغ كونغ إلى نحو الضعف.

من جهته، ذكر بنك المشرق، خامس أكبر بنك في الإمارات، أنه سينقل موظفيه إلى مكتب جديد في الحي التجاري المركزي خلال الربع الثالث من العام الحالي.

يأتي هذا التوسّع في وقتٍ تسعى فيه بنوك الشرق الأوسط إلى تعزيز حضورها في الأسواق الآسيوية، وسط حالة من الضبابية التي تكتنف التوقعات الاقتصادية المحلية.

KIB
BANK FOR LIFE

Aqari

The First Integrated Banking App for Real Estate Management for Individuals & Corporates

Download App Now

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

8 ملايين دينار صافي أرباح بنك الكويت الدولي KIB
للربع الأول من العام 2026 بنمو 10 %
كجزء من دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) الشيخ محمد الجراح الصباح عن النتائج المالية للربع الأول من العام 2026، حيث حقّقت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 8 ملايين دينار، وبربحية سهم بلغت 4.61 فلوس، مقارنة بأرباح بنحو 7.3 ملايين دينار وربحية سهم بلغت 4.19 فلوس خلال الربع الأول من العام 2025، وبنسبة نمو 10 %، وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 24.5 مليون دينار بنمو 13 % مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

زخم إيجابي

وفي معرض تعقيبه على النتائج المالية، قال الجراح الصباح: «تعكس نتائج الربع الأول من العام 2026 إستمرار الزخم الإيجابي في أداء البنك، المدعوم بتنفيذ منضبط لإستراتيجيتنا، والتركيز على تنمية الأعمال الأساسية، وتعزيز جودة الإيرادات وتنويع مصادرها، بما يرسّخ متانة مركزنا المالي ويدعم استدامة النمو»، مشيراً إلى أن البنك يُواصل البناء على قاعدة مؤسسية متينة ترتكز على كفاءة إدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة التشغيل، بما يُمكّنه من مواكبة المتغيّرات الإقتصادية وتحقيق أداء متوازن ومستدام.

وقال الجراح الصباح: «في ظل الظروف الإستثنائية والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، أثبت KIB مرونة فائقة في الحفاظ على وتيرة أعماله التشغيلية، مستنداً إلى بنية تحتية رقمية متطوّرة ومنظومة تشغيلية عالية الجاهزية. ومع وضع سلامة عملائنا وموظفينا في مقدّمة أولوياتنا، حرصنا على تفعيل خطط إستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر وفق أعلى المعايير وبما يتماشى مع توجيهات بنك الكويت المركزي، ضمن تقديم خدماتنا المصرفية بكفاءة وإنتظام ودون إنقطاع عبر كافة القنوات».

وأضاف الجراح الصباح: «أن القطاع المصرفي الكويتي، وفي ظل ما يتمتع به من متانة مالية وكفاءة مؤسسية وبنية تحتية متطوّرة، أثبت دوره كشريك رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية وتعزيز الثقة بالمنظومة المالية».

وحول البيانات المالية للربع الأول من العام 2026، أشار الجراح الصباح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 18 % لتصل إلى 4.57 مليارات دينار، كما في 31 مارس/آذار 2026، مقارنة بمبلغ 3.89 مليارات دينار للفترة المقابلة من العام الماضي، حيث جاء هذا النمو نتيجة إرتفاع حجم المحفظة

التمويلية بمبلغ 483 مليون دينار وبنسبة نمو 17 % وصولاً إلى 3.37 مليارات دينار، مقارنة بمبلغ 2.88 مليار دينار للفترة المقابلة من العام الماضي. كما إرتفعت محفظة الإستثمارات المالية والتي تتضمّن صكوكاً ذات جودة عالية، بمبلغ 71 مليون دينار، لتصل إلى نحو 567 مليون دينار في نهاية الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنحو 496 مليون دينار للفترة المقابلة من العام 2025.

نموذج أعمال قوي

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي رائد جواد بوخمسين: «تعكس هذه النتائج قوة نموذج أعمالنا وقدرته على تحقيق نمو متوازن عبر مختلف القطاعات، حيث واصلنا تعزيز أنشطة الأعمال المصرفية الأساسية، وتطوير حلولنا وخدماتنا بما يلبي احتياجات العملاء ويرتقي بتجربتهم».

وأضاف بوخمسين: «نواصل التركيز على تنمية الإيرادات غير التمويلية، وتعزيز التكامل بين القنوات المصرفية، إلى جانب رفع كفاءة العمليات وتطوير قدراتنا التشغيلية، بما يدعم خطط النمو المستقبلية»، موضحاً أنه في ظل الأوضاع التي شهدتها المنطقة، ركّز KIB على الحفاظ على إنسيابية العمليات اليومية وتلبية إحتياجات عملائنا بكفاءة عبر مختلف نقاط الخدمة، مع الإستمرار في تطوير حلولنا المصرفية الرقمية بما يعزّز سهولة الوصول للخدمات ويواكب متطلّبات العملاء. كما واصلنا العمل على رفع كفاءة قنواتنا وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة ومرنة تلبي مختلف الإحتياجات في هذه المرحلة.

وأكد بوخمسين أن البنك يولي إهتماماً بالغاً في تعزيز رأس المال البشري من خلال إستقطاب الكفاءات الوطنية وتطويرها، وإعداد قيادات مستقبلية قادرة على مواصلة مسيرة النمو، بالتوازي مع التزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية، عارضاً أبرز المؤشرات المالية خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث إرتفعت الإيرادات التمويلية لتصل إلى 52.8 مليون دينار مقارنة بمبلغ 46 مليون دينار وبنسبة نمو 15 %، كما إرتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى 4.7 ملايين دينار مقارنة بمبلغ 4.2 ملايين دينار وبنسبة نمو 13 %، كما إرتفعت إيرادات الإستثمار لتصل إلى 2.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 0.5 مليون دينار، حيث أسهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً إلى 24.5 مليون دينار وبنسبة نمو 13 %.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين إلى نمو حسابات المودعين في KIB بنسبة 20 % وصولاً إلى 3.33 مليارات دينار، كما في 31 مارس/آذار 2026، مقارنة بمبلغ 2.78 مليار دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجّل إجمالي حقوق الملكية العائدة على المساهمين نمواً بنسبة 5 % لتصل إلى مبلغ 368 مليون دينار، كما في 31 مارس/آذار 2026، مقارنة بمبلغ 351 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، مشيراً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفق تعليمات بازل 3، حيث بلغت 21.10 % في 31 مارس/آذار 2026.

وفي الخلاصة، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميّز ومساندته الدائمة، كما تقدما بالشكر إلى هيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في الكويت، مشيدين بالجهود الحثيثة التي تبذلها جميع فرق العمل في KIB، ومساهمتها في تحقيق هذه النتائج، معربين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز المركز المالي للبنك وتلبية جميع المتطلبات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

إطلاق برنامجه المطوّر للمكافآت بحلّة جديدة كلياً

من جهة أخرى، أعلن بنك الكويت الدولي KIB عن إطلاق النسخة المطوّرة من برنامج المكافآت ضمن منصة رقمية موحدة عبر تطبيق KIB، إعتباراً من أول مايو/أيار 2026، بهدف تعزيز تجربة العملاء وتقديم مزايا أكثر مرونة وسهولة. ويتيح البرنامج الجديد للعملاء كسب النقاط من إستخدامات البطاقات والمعاملات والأنشطة المصرفية المختلفة ضمن رصيد موحّد، مع خيارات مرنة للإستبدال تشمل الإسترجاع النقدي والقسائم الإلكترونية والشراء عبر السوق الرقمية وتحويل النقاط.

وأكد KIB أن التحديث يعكس إلتزام البنك تقديم حلول رقمية مبتكرة وتجربة مصرفية أكثر سلاسة بما يدعم إحتياجات العملاء اليومية ويعزّز ولاءهم.

مجموعة QNB تطلق خدمات قبول بطاقات الدفع الدولية في سوريا لدعم النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي وتوفير بيئة تجارة آمنة

أعلنت مجموعة QNB، المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، عن إطلاق خدمات قبول بطاقات الدفع والحلول الرقمية للدفع في سوريا، وذلك عقب القرار الأخير الصادر عن مصرف سوريا المركزي حيال تحديث القطاع المالي في البلاد.

وأوضحت المجموعة في بيان، أن هذا الإنجاز يمثل خطوة في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في سوريا، ويعكس إلتزام مجموعة QNB المستمر بدعم النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي وتوفير بيئة تجارة آمنة.

وفي هذا السياق، قال عادل علي المالكي، نائب رئيس تنفيذي أول للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة QNB: «نحن فخورون بأن نكون أول بنك على مستوى العالم يدعم قبول المدفوعات الرقمية وبطاقات الدفع الدولية في السوق السورية، التي تشهد تحوُّلاً متسارعاً تقوده جهود مصرف سوريا المركزي للحدّ من الإعتماد على النقد، حيث نتطلّع إلى تقديم تجربة دفع رقمية سلسة وآمنة وفورية تتجاوز توقعات عملائنا».

وأشار البيان إلى أن إطلاق الخدمة يترجم تنسيقاً وثيقاً بين أطراف عدة، مع الإلتزام الكامل باللوائح المحلية والمعايير الدولية، كما سيتم إعتماد نهج مرحلي ومنظم لدعم التوسُّع المستدام لخدمات القبول عبر مختلف القطاعات.

... تحصد جائزة «مُصدِر سندات العام في الأسواق الناشئة – الشرق الأوسط»

من جهة أخرى، حصدت مجموعة QNB، جائزة «مُصدِر سندات العام في الأسواق الناشئة – الشرق الأوسط» ضمن النسخة الأولى من حفل توزيع جوائز «إم تي إن غلوبال كابيتال» لعام 2026، تقديراً لحضورها القوي والمتواصل في أسواق الدين العالمية.

وتُمنح هذه الجوائز وفق بيان للمجموعة بناءً على تصويت تشارك فيه مختلف الأطراف الفاعلة في أسواق الدين العالمية، وهو ما يعكس مستوى الثقة والإحترام والتقدير الذي تحظى به المجموعة من قبل المستثمرين الدوليين ونظرائها في قطاع أسواق الدين.

وأوضح البيان أن الحصول على هذه الجائزة من مؤسسة غلوبال كابيتال يعكس المكانة الرائدة لمجموعة QNB في أسواق الدين العالمية وتقدير نظرائها الدوليين لهذه المكانة، كما تبرز الجائزة الجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة للحفاظ على تنوُّع مصادر التمويل، وتجسّد ثقة المستثمرين في متانة واستقرار مركزها المالي.

ولفت البيان إلى أن هذا التكريم يأتي في أعقاب النشاط الملحوظ والمتنوِّع للمجموعة في إصدارات برنامج السندات متوسطة الأجل خلال العام 2025، التي شملت إصدار سندات قياسية بالدولار، وإصدار أول سند أخضر مقوّم باليورو، إلى جانب سندات رقمية.

... أسعار الفائدة المرتفعة لم تمنع الإقتصاد الأميركي من الصمود رغم التحدّيات

على صعيد آخر، أكد بنك قطر الوطني QNB أن الإقتصاد الأميركي يُواصل إظهار قدر ملحوظ من المرونة في مواجهة البيئة العالمية التي تتسم بتزايد التعقيد وعدم اليقين. وأفاد البنك في تقرير صدر أخيراً، أن ذلك يأتي رغم وجود عدد كبير من التحدّيات، من بينها إرتفاع مستويات عدم اليقين، وإستمرار الضغوط التضخُّمية، ومخاطر بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما يضغط على المعنويات والقدرة الشرائية، مشيراً إلى أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، بما في ذلك الصراع المستمر المرتبط بإيران واستمرار النزاعات التجارية، تؤدي إلى زيادة التقلّبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والإضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

وأضاف البيان: أن الطلب الإستهلاكي في الولايات المتحدة لا يزال قوياً رغم التحدّيات المتزايدة، متسماً بمرونة ملحوظة ومدعوماً بأوضاع سوق العمل القوية، والميزانيات العمومية المتينة للأسر، وإستمرار توافر الإئتمان. وقد سمحت هذه العوامل للإستهلاك بالإستمرار في دفع النشاط الإقتصادي، حتى في ظل بيئة عالمية مليئة بالتحديّات.

خلال الربع الأول من العام 2026
276 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي

حققَتْ مجموعة البنك العربي نتائج إيجابية خلال الربع الأوّل من العام 2026، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 275.8 مليون دولار، مقارنة بـ 271 مليون دولار، محققة نمواً بنسبة 2 %، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي، حيث بلغت حقوق الملكية 13.1 مليار دولار.

وإرتفعت أصول المجموعة لتصل إلى 79 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 9 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق، في حين إرتفعت محفظة التسهيلات بنسبة 7 %، لتصل إلى 41.9 مليار دولار، مقارنة بـ 39.1 مليار دولار في الربع الأول من العام السابق، كما إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 8 % لتبلغ 57.5 مليار دولار، مقارنة بـ 53.2 مليار دولار في الربع الأول من العام السابق.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي: «إن مواصلة البنك العربي تحقيق نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام 2026 رغم حالة عدم الإستقرار العالمية والإقليمية الناتجة عن الإضطرابات الجيوسياسية وتأثيرها على إمدادات الطاقة وسلاسل التوريد، يعكس مرونة وقدرة البنك العالية على التكيّف مع مُختلف الظروف والمتغيّرات»، مؤكداً «أن هذا الأداء يأتي ثمرة لنموذج الأعمال المتنوّع للبنك والمرتكز على الإنتشار الجغرافي الواسع، مدعوماً بقاعدة رأسمالية صلبة، وجودة أصول عالية، ومستويات سيولة مريحة»، مشدّداً على «ثقته بقدرة البنك العربي على الإستمرار في تحقيق عوائد قوية ومستدامة لمُساهميه».

من جهتها، أوضحت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، «أن أرباح مجموعة البنك العربي تعكس النمو المتواصل في الأداء التشغيلي لأعمال البنك الأساسية وتنوُّعها، ما يُعزّز من قدرته على التعامل مع التحدّيات التي تواجهها البيئة الإقتصادية الإقليمية والعالمية، حيث حقق البنك نمواً في إجمالي الدخل بنسبة 6 %، من خلال النمو المستدام بأعماله وكفاءة توظيفاته وخِدماته المصرفية المتنوّعة».

وأكدت الصادق إلتزام مجموعة البنك العربي بنهج راسخ في إستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والمخاطر، مستندة إلى خطط شاملة تتضمن مختلف السيناريوهات الجيوسياسية والتشغيلية، مشيرة إلى «أن قوة البنية التحتية للمجموعة وتعدد قدراتها

التشغيلية، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية في جميع الأسواق التي يتواجد فيها البنك، مكّنت المجموعة من الحفاظ على تقديم خِدماتها دون أي انقطاع وضمان الجاهزية التشغيليّة الكاملة في جميع الأوقات».

ولفتت الصادق إلى إستمرار البنك بالمحافظة على جودة محفظته الإئتمانية وإستقرار نسب الديون غير العاملة، حيث فاقت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الـ 100 % دون إحتساب قيمة الضمانات، بالإضافة الى معدّلات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72.8 %، كما حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 والتي بلغت 17.2 % وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب، حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وأكدت الصادق الدور الريادي الذي يقوم به البنك على صعيد الصناعة المصرفية الرقمية من خلال مواصلة طرح مُنتجات وخِدمات رقمية مُبتكرة بمعايير عالمية تُلبّي إحتياجات العملاء وتوفر خدمة متميّزة عبر مُختلف القطاعات والأسواق.

البنك الأهلي المصري يجدّد التعاون مع مستشفى نيل الأمل لجراحات الأطفال والاختلافات الخلقية

أعلن البنك الأهلي المصري عن تجديد التعاون مع مستشفى نيل الأمل بهدف تطوير الخدمات الطبية المقدمة للأطفال بالمستشفى وذلك بتقديم أكثر من 136 مليون جنيه يتم تخصيصها لإجراء 1150 عملية جراحية دقيقة ومتقدمة للأطفال، بالإضافة الى تجهيز وحدة عناية قلب متكاملة بمركز الأطفال بما يُساهم في إنقاذ حياة أطفال الإختلافات الخلقية، وتقديم خدمات طبية متقدمة وفق أعلى المعايير.

وأعرب محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عن فخره بإستمرار التعاون المثمر مع مستشفى نيل الأمل على مدار السنوات الماضية، «إذ إن هذا البروتوكول يأتي إستكمالاً لجهود البنك المستمرة لدعم القطاع الصحي وتعزيز دوره في المسؤولية المجتمعية»، مؤكداً حرص البنك على «دعم وتطوير الخدمات الطبية المقدمة بما يُساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية، حيث يأتي البروتوكول في إطار الدور المجتمعي الذي يحرص «الأهلي المصري» على القيام به، ودعمه المستمر لجهود التنمية المجتمعية في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الصحي»، مشيراً إلى «أن الرعاية الصحية على رأس أولويات البنك لما لها من أثر مباشر على تحسين جودة حياة المواطنين».

وعلى هامش توقيع البروتوكول، تم تكريم الجانبين تقديراً لحسن التعاون والشراكة المستمرة بين البنك الأهلي المصري ومستشفى نيل الأمل، والتي أسهمت في تعزيز جهود دعم الفئات المستحقة، خصوصاً الأطفال، وتقديم خدمات طبية تُسهم في تحسين جودة حياتهم، بما يعكس نموذجاً ناجحاً للتعاون بين القطاعين المصرفي والصحي في دعم التنمية المجتمعية.

مجموعة متنوّعة من الشهادات الإدّخارية

من جهة أخرى، شهدت شهادات الإدّخار في البنك الأهلي المصري إهتماماً متزايداً خلال العام 2026، في ظل تحرّكات أسعار الفائدة التي دفعت البنوك إلى تقديم أدوات إدّخارية بعوائد منافسة، تلبي إحتياجات العملاء الباحثين عن استثمار آمن وعائد مضمون وسط تقلّبات الأسواق. ويطرح «الأهلي المصري» مجموعة متنوّعة من الشهادات

الإدّخارية التي تُعد من بين الأعلى عائداً في السوق المصرية حالياً، مع خيارات متعدّدة من حيث مدة الإستثمار وطريقة صرف العائد، لتمنح العملاء مرونة كبيرة في إختيار الأنسب لهم وفق أهدافهم المالية.

أبرز شهادات البنك الأهلي 2026

الشهادة البلاتينية ذات العائد الثابت لمدة 3 سنوات: توفر عائداً ثابتاً يمكن صرفه شهرياً أو سنوياً.

الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج: تمنح عائداً مرتفعاً في السنة الأولى ثم يتدرّج إنخفاضه تدريجياً في السنوات التالية، مع إمكانية صرفه شهرياً أو سنوياً.

وتُراوح أسعار الفائدة على هذه الشهادات بين 17 % و17.25 % سنوياً للعائد الثابت الذي يُصرف شهرياً، بينما تصل الفائدة في الشهادات المتدرجة إلى 22 % خلال السنة الأولى قبل أن تنخفض تدريجياً، ما يجعلها خياراً جذّاباً للراغبين في تحقيق عوائد أعلى خلال المدة الأولى من الإستثمار.

العائد الشهري أم السنوي

إختيار دورية صرف العائد يمثل عنصراً مهماً عند الإستثمار في الشهادات الإدخارية:

العائد الشهري: يمنح دخلاً منتظماً، مثالياً لتغطية المصروفات المستمرة، ويوفر إستقراراً مالياً للمستثمرين الذين يعتمدون على الدخل الدوري.

العائد السنوي: يُصرف مرة واحدة في نهاية العام، ما يتيح فرصة إعادة إستثمار المبلغ وتحقيق عوائد تراكمية أعلى على المديين المتوسط والطويل.

الشهادات المتدرّجة.. عائد مرتفع في البداية

تعتبر الشهادات ذات العائد المتدرّج من أكثر الأدوات الإدّخارية رواجاً في العام 2026، خصوصاً مع توقعات بعض الخبراء بإنخفاض أسعار الفائدة مستقبلاً، فهي تمنح المستثمرين فرصة لتحقيق أرباح أكبر في الفترة الأولى، لكنها قد لا تناسب الراغبين في دخل ثابت ومستقر طوال مدة الشهادة.

إختيار الشهادة المثلى يعتمد على الهدف المالي

للراغبين في دخل ثابت ومنتظم: يفضّل إختيار الشهادات ذات العائد الشهري الثابت.

للراغبين في تحقيق أعلى عائد خلال فترة قصيرة: الشهادات المتدرجة تمثل الخيار الأفضل.

للراغبين في إعادة إستثمار العوائد لتحقيق مكاسب أكبر: يفضل إختيار صرف العائد السنوي.

في الصدارة

رغم المنافسة القوية من البنوك الأخرى، بما في ذلك بنك مصر، لا يزال البنك الأهلي المصري يحتفظ بمكانة متميّزة في تقديم أعلى عوائد على شهادات الإدّخار في مصر، ويعود ذلك إلى تنوّع منتجاته الادخارية ومرونتها لتناسب جميع الشرائح، وتحديث العوائد بشكل دوري بما يتماشى مع المتغيّرات الإقتصادية وتوفير أدوات إستثمارية آمنة تحقق أرباحاً مجزية، ما يعزّز ثقة المدّخرين الباحثين عن الجمع بين الأمان والعائد الجيد.

أعلى عائد على شهادات الإدخار 2026

بنك القاهرة يطرح شهادة 3 سنوات بفائدة مرتفعة

مع إرتفاع معدلات البحث عن أفضل أوعية الإدخار في البنوك، يهتم كثير من المواطنين بمعرفة أعلى عائد متاح حالياً وكيفية إختيار الشهادة أو الوديعة المناسبة لتحقيق أكبر إستفادة ممكنة من مدّخراتهم. وفي هذا الإطار، يقدم بنك القاهرة خيارات إدّخارية متنوّعة بعوائد تنافسية تلائم مختلف الاحتياجات، سواء للحصول على دخل شهري ثابت أو تعظيم الأرباح في نهاية المدة.

تفاصيل شهادة الإدخار الجديدة

طرح بنك القاهرة شهادة إدّخار لمدة 3 سنوات، تبدأ من مليون جنيه، بعائد شهري يصل إلى 17.25 %.

وديعة بعائد مرتفع خلال 18 شهراً

كما أن البنك وفّر وديعة إدّخارية لمدة سنة ونصف السنة (18 شهراً)، بعائد يصل إلى 22 % يُصرف في نهاية المدة.

ميزات الشهادة والوديعة

أكد مسؤولو البنك أن المنتجات هذه جزء من خطة تطوير مستمرة لتقديم أوعية إدخارية تنافسية، تجمع بين العائد المرتفع ومرونة الإختيار، مع توفير الخدمات من خلال الفروع أو القنوات الرقمية بسهولة.

بنك مصر يطرح شهادة «يوماتي» بعائد متغيّر يصل إلى 19 % سنوياً

يُواصل بنك مصر تقديم باقة متنوعة من شهادات الإدخار ذات العائد الثابت والمتغيّر بالجنيه المصري، بعوائد تنافسية تصل إلى 19 % سنوياً، بما يعزّز فرص تنمية المدّخرات.

وتأتي شهادة «يوماتي» الثلاثية ذات العائد المتغيّر في مقدّمة هذه الباقة، حيث توفر عائداً متغيّراً يصل حالياً إلى 19 % سنوياً، مع دورية صرف يومية، بما يتيح سيولة مستمرة للعملاء.

وتُصدر الشهادة لمدة ثلاث سنوات للأفراد الطبيعيين، في حد أدنى 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها، مع إمكانية شرائها بسهولة من خلال فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، أو عبر القنوات الرقمية للبنك، مثل الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي.

ويتيح البنك للعملاء الإقتراض بضمان الشهادة بنسبة تصل إلى 90 % من قيمتها الإسمية، مع إمكانية إستردادها كلياً أو جزئياً بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الإصدار، وفق القواعد المنظمة، في إطار سعيه لتقديم حلول ادخارية مرنة بعوائد تنافسية.

وأكد بنك مصر إلتزامه الدائم بتقديم منتجات إدّخارية تجمع بين العائد التنافسي والمرونة، بما يلبي مختلف إحتياجات العملاء ويعزّز ثقافة الإدّخار والإستثمار.

بفائدة متدرّجة تصل لـ 20.5 % أعلى شهادات بنك مصر 2026

من جهة أخرى، لقد أدّت التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق إلى تحوُّل في وجهة المستثمرين نحو الأوعية الإدخارية الأكثر أماناً. ومع إستمرار تذبذب أسعار الذهب وحركة البورصة، برزت شهادات بنك مصر 2026 كخيار يُوفّر عائداً دورياً ثابتاً بعيداً عن مخاطر السوق المرتفعة وضمان تدفقات نقدية مستقرة.

شهادات بنك مصر شهادة إبن مصر ذات العائد الشهري المتناقص

تعتمد شهادة «إبن مصر» نظاماً تدريجياً لصرف العائد الشهري، حيث يستهل المستثمر العام الأول بعائد نسبته 20.5 %.

ومع بداية العام الثاني، ينخفض مستوى الفائدة ليصل إلى 16.25 %، على أن تستقر النسبة عند 12.25 % خلال العام الثالث والأخير من مدة الشهادة.

شهادة القمّة

رفع البنك الأهلي وبنك مصر العائد السنوي على الشهادات الثلاثية ذات العائد الثابت إلى 17.25 % بدلاً من 16 % ويطبّق القرار على الشهادة «البلاتينية» وشهادة «القمة»، مع صرف العائد للعملاء شهرياً بانتظام طوال مدة الشهادة البالغة 3 سنوات.

شهادة يوماتي

سجّل سعر الفائدة على شهادة «يوماتي» مستوى 19 %.

مصرف الجمهورية – ليبيا:
تمديد ساعات العمل لتسليم مخصّصات النقد الأجنبي

أعلن مدير مكتب الإعلام في مصرف الجمهورية – ليبيا، محمد سعيد أن مصرف الجمهورية سيبدأ إعتباراً من 3 مايو/أيار 2026 في بيع الدولار الأميركي وفق ضوابط مصرف ليبيا المركزي، في خطوة تهدف إلى تلبية إحتياجات الزبائن وتسهيل الحصول على النقد الأجنبي، بعد إستكمال كافة الترتيبات لضمان تقديم الخدمة بكفاءة.

إعلان: مصرف التجارة والتنمية في ليبيا

بناءً على إعلان مجلس إدارة مصرف التجارة والتنمية حيال دعوة الجمعية العمومية العادية للإنعقاد، ووفق الضوابط واللوائح القانونية والتنظيمية، عُقد إجتماع الجمعية العمومية العادية للمصرف، وذلك بعد إكتمال النصاب القانوني، بحضور تجاوز 74 % من المساهمين، وفي حضور مراقب من مصرف ليبيا المركزي ومراقب من سوق المال الليبية.

وخلال الاجتماع، صادقت الجمعية العمومية على بنود جدول الأعمال المطروحة، كما وافقت على مقترح تفويض مجلس الإدارة بإختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، إستيفاءً لمتطلّبات مصرف ليبيا المركزي، بما يمكّن المصرف من تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية.

كما تم اعتماد توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بنسبة 30 %.

الإمارات الإسلامي يحقق ارتفاعاً في الأرباح التشغيلية بنسبة 7 % لتصل إلى 1.1 مليار درهم في الربع الأول من العام 2026

هشام عبدالله القاسم

فريد الملا

محمد كمران واجد

أعلن الإمارات الإسلامي، بإعتباره إحدى المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن نتائجه المالية للربع الأول من العام 2026، حيث أفاد المصرف عن تحقيق أرباح تشغيلية قدرها 1.1 مليار درهم في الربع الأول المنتهي في 31 آذار/مارس 2026، مسجّلاً نمواً بنسبة 7 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. كما إرتفع الدخل الممول وغير الممول خلال الربع الأول، مما يعتبر قوة دافعة لارتفاع إجمالي الدخل بنسبة 6 % ليصل إلى 1.5 مليار درهم في الربع الأول من العام 2026.

وقال هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي: «تعكس النتائج المالية للإمارات الإسلامي في الربع الأول من العام 2026 المرونة المالية للبلاد وإستعدادها في ظل الظروف الحالية، ويسرنا أن نعلن عن نمو إجمالي الدخل بنسبة 6 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق مع زيادة الأرباح التشغيلية بنسبة 7 % ».

وأضاف القاسم: «لقد أبرمنا مؤخراً تسهيلات مرابحة مشتركة لأجَل لتمويل السلع بقيمة 500 مليون دولار لمدة خمس سنوات، وتُعد هذه الصفقة محطة بارزة تعكس إنجازاً مهماً للإمارات الإسلامي وقدرته على توفير تمويل طويل الأمد بالدولار. وبمعدّل ربح تنافسي للغاية لمدة خمس سنوات، تم تنفيذ هذه التسهيلات ضمن إطار زمني قياسي وإقبال واسع من عدد من المصارف الرائدة عالمياً، وهذا يدل على متانة علاقات الإمارات الإسلامي مع المؤسسات المالية العالمية، ومكانته الراسخة كشريك موثوق على الساحة المصرفية.

وبصفتنا مصرفاً إسلامياً، نظل ملتزمين بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والقيم الإنسانية التي تشكل هوية مجتمعنا، وإننا فخورون بالمساهمة في تجديد مرافق طبية بمستشفى دبي دعماً لمشاريع «صندوق الأمل»، وهي مبادرة من مؤسسة الجليلة، ذراع العطاء لدبي الصحية.

وبينما نمضي قدماً، مستلهمين من التوجيهات الحكيمة لقادة دولتنا العظيمة، فإننا سنواصل مسيرة التطور والنجاح في تعزيز نمو قطاع المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وقال فريد الملا، الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي: «أظهر الإمارات الإسلامي نمواً مستمراً في الربع الأول من العام 2026 في المؤشّرات المالية الرئيسية، حيث إرتفع إجمالي الأصول بنسبة 2.5٪ مقارنة بنهاية العام السابق ليصل إلى 149 مليار درهم. ورغم الأوضاع الحالية، إرتفعت التمويلات المقدمة للمتعاملين بنسبة 6 % لتصل إلى 94 مليار درهم، بينما إرتفعت الودائع بنسبة 7 % لتصل إلى 109 مليار درهم، في حين أظهرت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير أداءً قوياً بتسجيل نسبة 66 % من إجمالي الودائع».

وقال محمد كمران واجد، نائب الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي: «في الإمارات الإسلامي، نتبنّى إستراتيجية واضحة عمدت على توجيه نمونا وتوسعنا عبر جميع القطاعات بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخزينة».

محمد العبار يكشف عن صندوق إستثماري بـ18 مليار دولار في سوريا

أعلن محمد العبار، مؤسس شركة «إعمار» العقارية، على هامش مشاركته في المنتدى الاستثماري السوري الإماراتي الأول، عن توجُّه الشركة لضخ إستثمارات بقيمة 18 مليار دولار في السوق السورية عبر إنشاء صندوق إستثماري يحاكي نموذج شركة «إعمار» العالمي.

ولفت العبار إلى وجود «تأخير حاد في الإنتاج» العقاري في دمشق وحلب، واللتين لم تشهدا توسُّعاً حقيقياً منذ 40 عاماً مقارنة بمدن مثل باريس ولندن، مما يخلق فرصة هائلة لسد هذا النقص العمراني عبر مشاريع كبرى، كاشفاً عن خطط الصندوق لتخصيص إستثمارات في دمشق تراوح بين 11 إلى 12 مليار دولار، تهدف إلى إعادة تنشيط الحراك العقاري المتوقف، بالإضافة إلى إستثمارات في الساحل السوري تقدر بنحو 5 إلى 7 مليارات دولار لتطوير القطاع السياحي.

وأكد العبار أن خطة «إعمار» تتضمن إعادة إحياء مشروع «البوابة الثامنة» في دمشق كمركز تجاري وإداري عالمي، ليكون الركيزة الأساسية لتوسيع العاصمة وتنشيط الإقتصاد المحلي، مشيراً إلى أن العمل الفعلي والتصميم سيبدأ خلال 6 إلى 12 شهراً.

ووصف العبار قطاع السياحة السوري بـ «الكنز المنسي» منذ 25 عاماً، مؤكداً قدرة البلاد على إستقطاب 8 ملايين سائح خلال 5 سنوات، قياساً بدول كإسبانيا التي تستقبل 90 مليون سائح رغم إمتلاك سوريا مقوّمات تاريخية وطبيعية تتفوق عليها، متوقعاً أن هذا التدفق السياحي سيخلق 400 ألف وظيفة بمتوسط دخل يبدأ من 1000 دولار، وسيؤمّن ضرائب حكومية تصل لـ 100 مليار دولار سنوياً، بالإضافة لتدفقات نقدية أجنبية تتراوح بين 5 إلى 7 مليارات دولار تدخل الخزينة السورية.

المركز المالي الكويتي (المركز): عبداللطيف النصف نائباً للرئيس التنفيذي

أعلن المركز المالي الكويتي (المركز) عن عدد من التعيينات القيادية الجديدة التي أقرّها مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في 7 مايو/أيار 2026، إذ تم تعيين عبداللطيف النصف في منصب نائب الرئيس التنفيذي، وتعيين دينا الرفاعي، نائبة رئيس تنفيذي، في منصب «مدير» إدارة الثروات وتطوير الأعمال، وتعيين غازي العصيمي، نائب رئيس تنفيذي، في منصب «مدير» إدارة أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووافق مجلس الإدارة على قبول إستقالة أماني العماني، العضوة المنتدبة، إدارة أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك لرغبتها في التقاعد بعد مسيرة مهنية حافلة إمتدت لأكثر من 24 عاماً في «المركز».

وأعرب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن خالص تقديرهم للسيدة أماني العماني على ما قدّمته من جهود وإسهامات قيّمة طوال فترة عملها.

وتأتي هذه التعيينات في إطار إلتزام «المركز» بمواصلة تطوير كوادره القيادية، وتعزيز جاهزيته المؤسسية، ودعم خططه الإستراتيجية للنمو والتوسُّع في مختلف الأسواق والقطاعات التي يعمل بها.

مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار يُساهم في إنطلاق فعّاليات «اليوم الأول من أسبوع الشمول المالي» في جامعة بغداد

في إطار فعّاليات أسبوع الشمول المالي 2026، شارك مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار في العاصمة العراقية بغداد، في إنطلاق فعّاليات اليوم الأول من أسبوع الشمول المالي، وذلك في جامعة بغداد، تأكيداً لدوره الفاعل في نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المصرفي لدى مختلف فئات المجتمع.

وقد تضمّنت المشاركة التعريف بالخدمات المصرفية التي يقدّمها المصرف، إضافة إلى فتح الحسابات المصرفية وإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني، بما يُسهم في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

أسبوع الشمول المالي 2026

من جهة أخرى، وفي سياق الفعّاليات عينها، شارك مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار ميدانياً، من خلال تواجده في جامعة النهرين – كلية إقتصادات الأعمال، بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة، وربط المفاهيم الأكاديمية بالتطبيقات المصرفية العملية.

وقد تضمّنت الفعّالية تقديم شرح واف حول الخدمات والمنتجات المصرفية، مع إتاحة فتح الحسابات المصرفية وإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني، بما يُسهم في تمكين الطلبة من الإستفادة من الحلول المالية الحديثة.

وفي السياق عينه، شارك مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار في محافظة الأنبار الرمادي – جامعة الهدى، في الفعّاليات المذكورة، والتي أُقيمت بتنظيم من منظمة «وعينا لثقافة الدفع الإلكتروني»، بهدف نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي بأهمية الخدمات المصرفية الحديثة لدى الطلبة.

أخيراً، شارك مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار في الجامعة العراقية – كلية القانون، ضمن أنشطة أسبوع الشمول المالي بهدف نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المصرفي لدى الطلبة.

وقد تضمّنت الفعّالية تقديم شرح مبسّط حول الخدمات المصرفية وآليات الإستفادة منها، مع إتاحة فتح الحسابات المصرفية وإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني للطلبة والكوادر التدريسية.

وفي هذا المجال، يؤكد المصرف إلتزامه دعم فئة الشباب وتعزيز دورهم في بناء مستقبل مالي أكثر إستقراراً وإستدامة، مواصلاً حضوره في مختلف المحافظات والمؤسسات التعليمية، تأكيداً لدوره في دعم التوعية المالية وتعزيز التواصل مع فئة الشباب.

الأرباح تقفز 24 % لـ 1.64 مليار جنيه في الربع الأول من العام 2026

نمو قوي لـ «بنك قناة السويس» تحت قيادة عاكف المغربي

عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس

تحت قيادة عاكف المغربي، واصل بنك قناة السويس تحقيق أداء مالي قوي خلال الربع الأول من العام 2026، مدعوماً بنمو ملحوظ في مؤشرات الربحية والتوسع في أنشطة الأعمال، بما يعكس إستمرار البنك في تعزيز كفاءته التشغيلية وترسيخ موقعه داخل القطاع المصرفي المصري.

وأظهرت القوائم المالية المستقلة للبنك تحقيق صافي أرباح بقيمة 1.64 مليار جنيه ما بين يناير/كانون الثاني ونهاية مارس/آذار 2026، مقابل 1.32 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام 2025، بمعدّل نمو بلغ 24 %، وهو ما يعكس نجاح البنك في تنمية مصادر دخله الرئيسية.

وإرتفعت الأرباح قبل ضرائب الدخل لتسجل 2.58 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 1.84 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2025، مدعومة بتحسن الأداء التشغيلي وإرتفاع الإيرادات المصرفية.

كما صعد صافي الدخل من العائد إلى نحو 2.60 مليار جنيه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2026، مقارنة بنحو 1.68 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام 2025، في حين إرتفعت عوائد القروض والإيرادات المشابهة لتسجل نحو 10.07 مليار جنيه مقابل 7.45 مليار جنيه.

وسجّل صافي الدخل من الأتعاب والعمولات نحو 345.6 مليون جنيه خلال الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنحو 335 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام 2025، بما يعكس إستمرار تنوُّع مصادر الدخل.

وعلى مستوى المركز المالي، إرتفع إجمالي أصول البنك إلى نحو 302.25 مليار جنيه في نهاية مارس/آذار 2026، مقابل 270.12 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، بزيادة تتجاوز 32 مليار جنيه خلال ثلاثة أشهر.

الرئيس التنفيذي للمصرف الأول للتمويل الأصغر السوري:

المصرف يعمل حالياً على إستكمال الموافقات النهائية لزيادة رأس المال على مرحلتين

قال الرئيس التنفيذي للمصرف الأول للتمويل الأصغر السوري ربيع دابا في مقابلة مع CNBC عربية: «إن المصرف يعتمد على تحقيق التوازن بين البعد الربحي والدور الإجتماعي عبر إعتبار الربح أداة لإعادة التمويل وزيادة حجم محفظة القروض وليس غاية في حد ذاته»، موضحاً «أن قطاع التمويل الأصغر يُعد من أبرز القطاعات الإقتصادية في سوريا نظراً إلى إعتماد الإقتصاد السوري بشكل كبير على الورش والمشاريع الصغيرة»، مشيراً إلى «أن التضخُّم الإقتصادي يؤثر بشكل مباشر على المقترضين ما يدفع المصرف إلى التركيز على توفير التمويل في الوقت المناسب لدعم استمرارية هذه المشاريع».

وكشف دابا عن «أن المصرف يعمل حالياً على إستكمال الموافقات النهائية من مصرف سوريا المركزي لزيادة رأس المال على مرحلتين، الأولى خلال العام 2025 والثانية في العام 2026، ليرتفع رأسمال المصرف إلى نحو 6 ملايين دولار».

وأشار دابا إلى «أن تركيز المصرف ينصب بشكل أساسي على تمويل المشاريع الإنتاجية لا سيما في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، إلى جانب تقديم دراسات جدوى اقتصادية مبسطة ونصائح لأصحاب المشاريع حول كيفية استثمار التمويلات الممنوحة»، مؤكداً «أن إستدامة التمويل تعتمد على تنويع مصادر التمويل وتعزيز إدارة المخاطر لا سيما في ظل التقلبات الاقتصادية التي شهدتها سوريا خلال الأشهر الـ 18 الماضية».

وفي ما يتعلق بالتحديات أوضح دابا «أن التضخُّم بعد سقوط النظام السابق كان من أبرز التحدّيات التي واجهت المصرف، خصوصاً أن جميع

المقترضين يتعاملون بالليرة السورية وفق القوانين المحلية في وقت لا يزال فيه الإقراض بالدولار غير متاح»، معتبراً «أن توجُّه الإقتصاد السوري نحو الإقتصاد الحر المفتوح سيؤدي إلى زيادة المنافسة ما يشكل تحدّياً إضافياً أمام أصحاب المشاريع الصغيرة».

وخلص دابا إلى القول: «إن المصرف موّل منذ تأسيسه نحو 160 ألف مشروع صغير في سوريا، بإجمالي تمويلات اقتربت من 200 مليون دولار، فيما بلغت التمويلات المقدمة خلال العام الماضي (2025) نحو مليون دولار».

ورأى دابا «أن خطوات مصرف سوريا المركزي لربط سوريا بشبكتي «فيزا» و«ماستركارد»، تمثل خطوة مهمة نحو التحوُّل الرقمي ودمج الإقتصاد السوري بالإقتصاد العالمي»، مشيراً إلى «أن هذه الخطوة ستُسهم في خفض التكاليف التشغيلية لقطاع التمويل الأصغر، كما قد تساعد على جذب مزيد من المستثمرين إلى القطاع مستقبلاً».

A Legacy of National Pride and Progress

For over a century, Banque Misr has stood as a symbol of economic strength, cultural identity, and unwavering commitment to future generations

- As a pioneer in national projects, structured finance, and acquisitions, the bank has been a trusted partner in driving large-scale developments and supporting diverse sectors of the economy
- Banque Misr serves a wide client base with an innovative portfolio of products and services, including a full suite of Shariah-compliant solutions offered through its Islamic banking network, "Kenana"
- Renowned for excellence, the bank has received recognition from leading global institutions for its leadership across various business sectors
- With a strong regional and international presence, Banque Misr operates one of the largest banking branch networks in Egypt and the Middle East
- Banque Misr is a pioneer in sustainability, consistently upholding the highest standards of responsible banking

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

Tax number 200-005-316

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية